



لافتة صيد

۱۰۹۲

226

عقوب بن سيد علي

سيد علي بن سيد علي



5923



1092

۱۰۹۲

در

۱۱۴۷

كتاب الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله الذي لا يبلغ كنهه جاد أي لا يصل إلى
 تصويره بحقيقة كل من يجد في كتابه بأي طريق
 كان من النظر والرياسة وإن وصل إلى تصور
 بوجه يميز عما عداه وما قيل أنه حاد بالخالصة
 على معناته لا يبلغ كنهه من أن يجد فليس شيء
 مخلوقه عن هذه القابضة أعني الإشارة إلى عدم الوصول في
 بأي طريق كان على أن فيه إيهام جواز التجرد
 بدون البلوغ إلى كنهه وهو بيط ولا يخصه أي
 لا يثبت عند رتبة عاد في الكشاف وإن تعدوا
 الله لا تحصى ها أي لا تفيض وأعدادها فالإحصاء
 ههنا استعمل في الضبط فقط على سبيل التخييل

والنفوس الآتية وإذا كان الاستثناء مفرغاً يعرف
 ما بعد الـ الـ بحسب العامل في المصاح ليكن عملك بحسب ذلك
 أي بقدره بعده وكما حسب إذا كانت بحسب ورة بحسب
 الجبر فالسبب فيها مفتوحة والآفة ساكنة وربما
 تسكن في ضرورة الشعر على الوجه الأول فالعامل ههنا
 وهو لا ملك يفتي النصب فيكون منصوباً به وإفاسي
 هذا الاستثناء أي المستثنى مفرغاً لأنه فرغ بضم الفاء
 بجهول فرغ بالتشديد له أي هيئ للمستثنى العامل
 الذي قبله الـ فسمي بهم بالمستثنى المفرغ على ما قالوا
 بجاز من سئل من قيل أطلق اسم العامل على القول
 إذا المفرغ في الحقيقة هو العامل بحذف المستثنى منه
 وجعل أعرابه أي المستثنى من باب بعد الـ أي المستثنى
 ويسمى أي ما بعد الـ باسم المستثنى منه من الفاعل
 والفعول جازاً مثلاً إذا قلت ملجأني الآز يدركنا
 بانه فاعل الجاء وهو وفي الحقيقة بدل من الفاعل المقدر

بدليل جواز ما قام الالهذا امتناع ما قام هندوما
ينبغي ان يعلم ان الاستثناء الفرغ يحق في معمولات
الفعل الآلة الفعول مع تقول ما مركة الابن زيدان
نظن الاظنا وماضيه الآتاديبا وما امثلة الانا
اللاماء ولا تقوى لا تمشي الا وزيدا ومحل الجملة الفعلية
المقمية اعني لا املك مع ما علمت تلك الجملة فيه
هذه عبارة مشهورة في بابين العربيين لكن فيها
مساوغة لا يخفى اذ الجملة ليست بعاملة رفع لكونها
مفعول وان مع اسمها وخبرها من مفعول القول
ليخبر به ولا محل له من الاعراب لان الكلام في
محل نصب ما قبل هو مجموع القول جزوه على ما مر
عليه واخى يميل ووجوها الاول ان يكون مرفوعا
تقديره والواو فيه للعطف وفيه اي في الوجه الاول
جوه ايضا نصب على الصدرية فانه من الفاعل التي يجب حذف
فعلها مثلا سقيا ورعا اي واخى ايضا اي رجع رجوعا

ومتشوقه الى ذكر التابع الا يراى انا اذا قلنا سلب
زيد تعلم ان السلوب ليس هو نفس زيد
بل شيء مما يتعلق به من ثوبه او قلنسوية او جلد
او غير ذلك فتشاق الا ان تذكر ثوبه وهذا الشرط
منتف فيما قلتم من المثال المذكور فلا يكون من
بدل الاشتغال فتعين ان من بدل اللفظ للاختصاص
والاقسام في الاربعة كذا اي كالمذكور فهنا ذكر
في حواشي الطول لشريف الدين الجرجاني رحمه
لكن فيه ما فيه ما هو صولة مبتدأ في جملة ظرف
صلة والعايد هو فاعل الظرف اعني الضمير الذي
انتقل اليه من عاملة المقرر والضمير الجور
البارز عايد الى ما ذكر في حواشي الطول وفيه القفا
خبر المبتدأ اي ما ثبت في المذكور في حواشي الطول
من الخليل والضعف حاصل فيه اي فيما ذكره هنا
لانه مثله لا يخفى ذلك اي حصول ما فيه على الفطن

هو بفتح الفاء وكسر الطاء اوضهما من ان تصف
بجودة الادراك وهذا الكلام اعني قوله فيهما
اشارة الى اعتراض يرد على حواشي المطول على
زعمه قيل هو ان يقال لانهم انهم يتعيس كونهم ^{بدل}
الغلط انه يجوز ان يكون للثال للاول والثاني من
بدل الاشتغال لوجود التعلق الاعتبار فيه اعني
علاقة الملكية والاخوة التي هي غير الكلية والجزئية
وكذا المثال المذكور من بدل للاشتغال ان كان
مع روية والآ في بدل الغلط وانما قلنا على زعم
ايد لا يخفى عليك ان مجرد وجود تعلق لا يكفي
في بدل الاشتغال وان توهم الشبهة نظرا الى
ما يفهم من هر كلامهم في تقسيم البدل الى الاربعة
بل لا بد من شرط كون المتبوع بحيث يطلق
الح على ما صرحوا به في مواضع لا يحصى في الكلام
متعلق بجعل والمفعول الثاني لجعل قوله كالح

اما

اما الكاف واحدة اي هو ما الكاف وحده نصب
على الحال وان كان الكاف خبر لكنه حال منه مفعول
معنى وتقدير اي اما ان يجعل الكاف وحده
اي منفردا ان جعلناها اي الكاف فهو يذكر
ويؤنث وكذا في الحروف يجوز ثانيته بتاويل
الكلمة وبذكرة باعتبار الحرف بمعنى التثنية هذا انما
يستقيم على رأي الاخفش لا على رأي نسيب
فانه لا يحكم باسميتها الا عند الضرورة حيث
يدخلها حرف الجر كقوله يضحك عن كالبير والنهم
اي عن ثمر مثل البير الذي يذوب لطافته اقلية
مالفرق بين كون الكاف اسما وبين كونه حرفا جرد
قائ الكاف وكذا على وعن اذا كانت اسما يكون المثل
بها تشبيها فاعلوا ونجاوزا من غير ملاحظة
الخصوصيات واذا كانت حروفا يكون المراد بها
تلك العلة بخصوصياتها اي بملاحظة خصوصياتها

يعرف ذلك بالعلامات والقلوب كما في سائر الأسماء
المشتركة أو الجارية مع الجورس أن جعلناها حرفا
جرايا كائنا كالمح وفي الطعام متعلق بجاء على أيضا
كلاهما أي قوله في الكلام وقوله في الطعام ظرفا
لفولا مستقرا وإنما قال كلاهما لأن قوله كالمح
على تقدير حرفية الكاف ظرف مستقر لأنه في الأصل
أحد جزئي الكلام أعني خبر البتة لأن الجول الكائن
بمعنى التكسير يجري مجرى أفعال القلوب في مجرى
الدخول على البدء والخبر في حضايا صها على ما
ضربوا عليه وبقولنا في مجرى الدخول عليهما
لأن حضايا صها يظهر ضعف ما ذكر في الضوئية
قال من أفعال القلوب المستدعية للفعولتين
المتنوعة الاقتصار على أحدهما وقد عمل في الثاني
فوجب عمله في الأول ولا يلزم الاقتصار على أحد
الفعولتين فإن امتناع الاقتصار على أحد الفعولتين

من خصايص أفعال القلوب لا يوجد في غيرها من
ملحقاتها ويمكن أن يقال ليس المراد من امتناع
الاقتصار المذكور هي هنا اقتصار الذكر على أحدهما
الذي عدت من خصايصها حتى يرد ما ذكرتم بل
المراد امتناع اقتصار العمل على أحدهما فتدبر قانه
نقيس فإن قلت ما الفرق بين الظرف للفعول المستقر
قلت إن الظرف مطلقا سواء كان ظرف زمان أو
مكان أو جارا ومجرورا فإنه جار مجرى الظرف
لاحتياجه إلى الفعل احتياجه الظرف إليه وناسبة
له لأن الظرف في الحقيقة جار ومجرور فكونه مجرى
في ولذا سماه بعضهم ظرفا اصطلاحا أما يكون
مستقرا إذا اجتمع فيه أمور ثلاثة الأول أن يكون
المتعلق بفتح الهمزة أي متعلق الظرف متضمنا فيه
بفتح الهمزة أي يكون الظرف بحيث يفهم منه عرفا
معنى عامله وإن لم يعلم بالفاظ العربية وأوضاعها

والثاني ان يكون المتعلق من الافعال العامة كالمحصول
والوجود والكون والاستقرار والثالث ان يكون
المتعلق مقدر غير مذكور واحترازنا بالشرط
الاول عن مثل مررت بزيد فان المتعلق هو الزيد
ولم يرد ليس مضمنا في الجري في الجار والجري و
بل هو امر خارج عن الظرف اذ لا يفهم منه عرفا
مع قطع الظرف عن غيره واحترازنا بالثاني عن
قولنا زيد في الدار اذا قدر متعلقة اكل بقرينة دالة
عليه فلهذا المتعلق مقدر في الظرف لكنه ليس من
الافعال العامة ولذلك احتاج ذلك المتعلق الى
قرينة دالة عليه ولو كان عاما لما احتاج اليها يرد
عليه ان خاصة المستقر الاكتفاء بتقدير الفعل العام
الذي هو اقل مراتب التقدير لا وجوبه على ما اشأ
اليه الشريف في شرح المفتاح وقد صرح الفاضل
اليميني بانهم يقدرون في الظرف المستقر فعلا

عاما

اذا لم يوجد قرينة الخصوص واما اذا وجدت
فلا بد من تقديره لانه اكثر فائدة وتحقيق الكلام
في هذا المقام على وجه يتضح المرام ما قاله الشريف
المحقق في حواشي الكشاف من ان هذا القسم من
الظرف انما سمي مستقرا لانه استقر فيه معنى ما
وفهم منه فان لم يفهم منه سوى الافعال العامة
كان العامل المقدر من تلك الافعال وانما فهم
معها شيء من خصوص الافعال كان المقدس
بحسب المعنى فعلا خاصا كما في بسم الله الرحمن
الرحيم فانه قد يفهم تارة بقرينة الشروع في
القراءة خصوص في قول القراءة فيقدر اقراب بسم الله
واخرى يفهم بقرينة الشروع في القيام خصوص
فعل القيام فيقدر اقوم بسم الله وغير ذلك
بحسب اللقائات قال وذلك اي تقدير الفعل
الخاص لا يخرج عن كونه ظرفا مستقرا الان

معنى ذلك الفعل الخاص استقر فيه أيضا وجز
تقدير الفعل العام لتوجيه الأعراب ولا كان
تقدير الأفعال العامة مطردا اعتبره النحاة و
فسروا المستقر بما عمله محذوف وعام انتهى
كلامه وحترز نابا الثالث عما إذا كان المتعلق
مضمينا للظرف ومن الأفعال العامة لكنه مذكور
لفظا يجوز به حاصل في الدار وإذا لم يوجد هذه
الشروط الثلاثة يكون الظرف لغوا والحاصل
أن الاستقرار منوط بوجود هذه الشروط بأسرها
واللغوية بعدم أحدها مثال المستقر يجوز به في
الدار إذا قدر المتعلق حاصل أو مستقرا وجود
أو كائنا وثابت أو غيره ذلك ومثال اللغوية
حاصل في الدار ومرة تزايدوا علم أن قولهم
الظرف مستقر بفتح القاف على المحذوف والايصال
أي مستقر فيه فهو من قبيل قولهم المال مشترك

كما يشتهر به كلام الشريف في وجه التسمية بالمستقر
وقد عرفت وجهها وأما وجه التسمية باللفظ فهو
أن الظرف هذا اللفظ بالنظر إلى هذا الكلام لأنه فضلية يتم
الكلام بدونها ولأنه ملغى من وجه العمل حيث لا
يعمل أصلا إلا في المظهر ولا في المضمحل قال بعض
المحققين من شرح اللب وهو تسمية خالية
عن المناسبة يعني أنه اصطلاح مجرد ثم قال وأما
أنه لا أحب تسمية باللفظ لوقوعه في التنزيل والخبر
ففيه أن الخلل بالأدب فسمناه ظرفا خاصا أي خاصا
عاملا وسمينا المستقر ظرفا عاما إذ المحفوظ في الأول
خصوص العامل وفي الثاني عموم ما انتهى وما لاحظ
من الأعراب هو المستقر فلا يتم الكلام بدونه بل
هو جزء الكلام وليس اللفظ كذلك لأنه متعلق بكسر
اللام لعامله المذكور والأعراب لذلك العامل و
وتم الكلام بدونه قال بعض الفضلاء من المتأخرين

ان تقول قال المستقر حظا ومحل من الاعراب دون
اللغة ولم اجد في كلامهم ما يحقق ويبين غرضهم
منه حتى لا يرد عليهم الاشتراك في الاعراب المحل
حيث قالوا يزيد في مرآت يزيد في محل النصب
واجازوا في معطوفه النصب وهو نفوقا قول متوكلا
على الله تعالى ومعتدا على فضله ان مرادهم بذلك
ان لا محل اخر له من الاعراب غير هذا المحل لان لا
محل له من الاعراب اصلا والمستقر ذلك الايراد
انك اذا قلت زيد في الدار في الدار له محل من الاعراب
من جهة تعلقه بالخبر الحقيقي ومحل اخر غيره من
جهة انه هو الخبر بعد حذف ذلك بتبديل انتقال
الضمير منه اليه فلم يحل من الاعراب عما لا ينبغي
ذوي الباب بخلاف ما اذا قلت زيد حاصل في
الدار فان له محلا واحدا انتهى كلامه لكن الحقيقة
الذي يدخل عقد الفحول وينزل به تحير العقول

وهو

وهو الحقيقة بالقبول ما قاله بعض المحققين
من انك اذا قلت مرآت يزيد فالجار والجزور
ظرف نفوقا تعلق بمرآت لا محل له من الاعراب
والنصب المحل على مفعولية هو الجر وساقط
وان كان الاكثر ولا على خلافه وهو ضعيف
لان الجار كالجزر من الفعل اذ اللازم يجري مع الجار
يجري المنعدي الا يرى ان معنى مرآت يزيد
جزر زيداً وجن الفعل لا يكون معمولاً ولانه لو كان
الجار والجزور في محل النصب لا يمنع تعلقه بمرآت
لانه لو تعلق به كان ظرف نفوقا لم يكن له محل من
الاعراب وهذا التحقيق الذي ذكره هو التلايم
اقولهم لاحظتم من الاعراب ويؤيده ما ذكر
في كتبنا المتأخرين من ان التحقيق هو المنصوب
المحل او المرفوع المحل هو الجر ورفقظ لان اثر
الجار في تعدي الفعل وافضائه الى الاسم كالمزة

والضعيف وان جعل القوم الجوع منصوباً
بمحل نساء هذا بقى لنا الشكال وهو ان الظن
قول الشئ ولا يتم الكلام بدون الاستقرار هو
جزء الكلام بخلاف الفوق انه يتم الكلام بدون
وهو الجار والجرور اذا لم يقع جزء الكلام كما اذا
وقع صفة لفعول او حال عنه لم يكن مستقراً
لم يكن لمحل من الاعلى وقرضوا بخلافها
بل قد اعترف به الشئ في هذا الكتاب تأمل ولا تفعل
فانه بما وزن لا تصرفانه بحث شريف والصلوة
بحرودة معطوفة على هذا التام اما بعد الصلوة
وهي الصلوة من الله تعالى بحجة ومعنونة ومن
عباده من الحسن والانس دعاء ومن ملائكة
استغفار فان قلت ليس للصلوة الامعنان
احدهما المعنى وهو الدعاء قيل فيه مساهلة
لان الصلوة لغة ليست بمنحصرة في الدعاء بل

مشارك

مشارك بين الثلاثة يجعل قوله تعالى ان الله
وملائكة يصلون على النبي يا ايها الذين امنوا
صلوا عليه وسلموا تسليماً فان قيل كيف
استعمل في معنيهما والصحيح ان عموم ^{المشارك}
لا يجوز مطلقاً قلنا لا نعم انه استعمل في معنيهما
معافان تقديرين ان الله يصلي وملائكته يصلون
على صرحوا به وقائمه هما شرعي وهو الاركان
المعلومة اي الفرائض الستة التي هي التسمية و
القيام والقراءة والركوع والسجود والشهادة
والقعدة الاخيرة مقدار التسمية وافعال الخمسة
كالقعدة الاولى وتكبير الركوع والنظر الى موضع
السجود ووقت القيام وغير ذلك من الوا
جبات الستة التي هي قراءة الفاتحة وضم
السورة اليها ورعاية الترتيب في ما تكرر في
الصلوة على سبيل الفريضة بل الاركان ف

والجهر والاختفاء فيما يجهر ويخفى والشهادة في
القدرتين والسنة الخمسة عشر التي هي رفع اليدين
للمحرمة ونشر اصابعه وجه الامام بالكبير
والثناء والتعويض والتسمية والتأمين سرا
ووضع يمينه على يساره تحت سرية وتسييح
الركوع ثلثا واخذ ركبتيه بيديه وتفريح اصابعه
وتكبير السجود وتسييح ثلثا واقتراش رجليه
للسرى ولنصب اليمنى والارب التي هي كضم
فم عند التثاوب اخراج كف من كفة عضواها
عند التكبير وغير ذلك على ما ذكر في الفروع
فن ابن جازان يكون الصلوة من الله بمعنى الرحمة
ولم يتعرض لكونها بمعنى الدعاء من عباده
وبمعنى الاستغفار من ملائكته لكونها موافقة
لناه اللغوي تدبر قلت لا كان الصلوة حقيقة
وهو الدعاء والاركان المعلومه والافعال

الخصوصه وغاية وهي الرحمة بالرفع عطف
على قوله حقيقة ولما كان معناها الحقيقي غير
متصور لانه من الله دعاء والدعاء سؤال يقاد
التضرع وهو يدل على الاحتياج والله تعالى منزعه
عنه حلت الصلوة على غايتها وهي الرحمة واعلم ان
الرحمة في الاصل التعطف ورقة القلب وهي كيفية
تقسانية يستحيل في حقه تقافتح على نهايتها
وهي الانعام وبمثل هذا قول الكيفيات التقسا
نية النسوبة الى الله تعالى القدر ان كاختياره
والغضب وغيرهما فاعلم ان عروق العطف عشرة
عند بعض النحاة ومنه ابن الحاجب وهي الواو
واليوضوعة للجمع مطلقا والجمع بين التابع والتبع
في ثبوت اسمها بخوقام زيد وعمر وواو في المحصول
من شيء بخوقام زيد وقعدا وفي التحقو غوقام
زيد وقعد عمر ووسواء كان الجمع مع ترتب التابع

او تقدمه او الاجتماع في زمان واحد وبالجملة ليس
في الواو دلالة على هذه الاحتمالات وان لم يحل
لوجود عن احدها وتعين بمعونة القرينة والفاء
الموضوعة للجمع مع الترتيب بلا مهلة وثم الواو
موضوعة للجمع مع الترتيب بمهلة ان كان في الرتبة
فيقالح ثم ههنا للتراج الرتبة اي هو الاشعار
بتباعد الامرين بمعنى ان احدهما ابعد عن الاخر
رتبة اعم من ان يكون الاول اعلى والثاني اذنى
او بالعكس وهي اي ثم لا يجيء الاعاطفة مطلقا سواء
كان مفردة اجملة قد بلحقها تارة التانيث تذكيد
فخص بعطف الجملة كما مر في قوله فمضيت ثم قلت
لا يعني قال الامام اللفظ في التانيث تحت علامة التانيث
وعنه العلامة العلامات متصل بالاسم والفعل
الا انها تبدل في الاسمها في الوقوف وفي الفعل ساكن
الا ان يلا فيها ساكن ويكون تاء في الوقوف والا وصل

جميعا

جميعا ويقل دحولها في الخروف فاذا دخل
حركت بالفتح مخوربت ولات وقت وتبقى
تاء في كل حال انتهى وحتى الموضوع للجمع
مع الانتهاء الى مدخولها في الاعتبار بشرط
كونه للبرء الاقوى او الاضعف من المعطوف
عليه ولو بتأويل ويجيء منا تحقيقه واو او
اما الموضوعان لاحد التعدد بينهما لم يجب
في او ذكر اما قبل المعطوف عليه وثرم في اما كلزوا
الواو قبلها ولهذا لم يحولها بعضهم عاطفة
وسيجيء تفصيله وقيل بينهما فرق آخر
من حيث ان اما لا يقع في النهي مثلا لا يقال
لا تضرب اما زيدا واما عمرو وبقال او عمرو
وسا ينبغي ان يعلم ان اما زيدا بر دلا وواو نحو
خذ امل هذا ما ذكرك وربما يجيء غير مكررت
ايضا اذا كان في الكلام عوض عن تكريرها نحو

أما أن تكلمني جيلا والآفك فتقوله ان تكلمني
مبتداء خبره محذوف في تكلمك بالجمل منجوز
الموض ان الشرطية المدغم نونها في لام لا النان
فيه ورنما يجي بفتح الهمزة على ما عكاه قطرب
وام وهي متصلة تدخل المفرد والجملة بعدهمزة
الاستفهام ويطلب بها تعيين ما ثبت من احد
الامرئين ومنقطعة بمعنى بل والهمزة يليها
الجملة ويجي بعد الخبر وبعد الاستفهام والهمزة
وهل ولا الموضوعه تنفي ما ثبت للعطف عليه
عن الفرد الذي عطفته نحو جاء في زيد لا عمر فلا
يجوز الابدع الايجاب ولا يعطى به الجملة وبلا الو
ضوءه للاظهار عما قبلها الى ما بعدهما مقرر
كان او جملة عن الاثبات الى الاثبات وعن النفي
الى النفي او الى الاثبات ولكن الخففة الموضوعه لا
تدرك اي لتدرك الوهم لا لتدرك الغلط

فيما قبلها كيل ويكون ذلك في المفرد وفي الجملة
لكن في المفرد بعد النفي اذ لا بد من مقابلة ما بعدها
لما قبلها ولا بحالة الاعتبار معنى النفي في العطف
هذا وهي ثمانية عند البعض وهي ما عدا اما
ولكن واحد عشر عند السكاكي حيث قال في الفتا
واي على قولي لكن الجملة على ان ما بعد اي عطف
بيان لما قبله وقد ايدوا بهم بان الائمة اللغة
يفرون به الضمير الرفع التصل بل تأيد وفصل
والضمير الجبرور بلا اعادة الى ر وان تنبأ
الحروف العاطفة تقتضي المقابلة بين العطفين
فان العطف التفسيري بالتواو والفاء قليل
وسبعة عند البعض ومنه الزمخشري وهي
اما لان فيها اي في اما ما نعالكنها للعطف الادم
في لكونها صلة المنع وقوله من وجهين صفة
لما نعال اي ما نعال كما تناس وجهين الاول وقوعها

قبل العطف عليه في قولنا جاء في امان زيد امان
والثاني دخول حرف العطف عليها في قولنا واما
فلو كانت حرف عطف لا تمنع دخول حرف عطف
اخرى عليها الاير ان لا يقال جاء في زيد و او
عمرو فلهذين النعير لم يجعل له ذلك البغض
للعطف والخاصل انهم اى العائلين بان حرف
العطف تسعة لم يجعلوها حرف العطف لو
السؤال على من يجعلها في نحو قولنا جاء في
اما زيد واما عمرو بان يقال ان حرف العطف
فيه اما الاو واما الثانية فان كان الاو في
فما لعطف فعليه استفهام على سبيل الانكار
وان كان حرف العطف ما الثانية فاي حاجة
الى الواو التي هي حرف العطف وحل هذا الاشكال
مبنى على تهيد مقدمة اى بسيطها وهي ان
النحائي ما المسوق بمثلها لثلاثة اقوال فقال

بعضهم

كما قالوا في قوله تعالى اسرى بعبد ليلاد وحاراي
صار في محار عرفانه اواح العالمين بكسر اللام
ونان اى صار مستنير بانوار احسانه اشبا
جمع شبا العالمين يفتح اللام والصلوة على من
لم يراى من لم يصب فلا يقتضى الا مفعولا
واحد وهو قوله اثر وهو يفتحين ما يبقى
من رسم الشيء للكف الاطمس ومجاهد من المحو
عطف تفسير وفي مختار الصحاح الظنوس
الا نحا عن باب دخل وجلس وطعم وغيره
من باب ضرب فهو متعة ولازم للرسمة عطف
على اثره ولاز كدة مؤكدة للنفي اى ولم ير رسما
في رسوم الكف الازال وعفاه في مختار الصحاح
عفى المثل اندرس والحمى وعنفه الريح
ويتعدى ويلزم وبانكها عدا انتهى فهذا
القرينة مؤكدة بما عطف عليه بحسب المعنى

ما الفرق بين طروحا
 عموم وخصوص
 مطلقا الطر
 اخصر والمحو

مجدد بالجملة البعوت بالهدى اى بالامانة والهدى
للناس فان هدى يحيى لازما ومتعديا والنور
اى بالنور الذى كان يتلوه فى جهة اى بنور
الاسلام الذى طلع على الخلق فرقع عنهم ظلمة
الكفر المنشج بيمين مقدمه بالفتح والتسكوة مصدر
سمى من قدم اى محمد الذى ينشرح بركة قرو
بالرسالة القلوب مرفوع على انه فاعل للمنشج
المتدبرة الى الموصول والصبر وعطف على القلوب
المنشج بالجملة صفة نسبية بمحمد اى صفة جات
على غير من هدى والصلوة على الاله الكرام جمع كرم
وامحابة العظام جمع عظيم اما ف فهذه اشارة
الى الاوراق التى كتبها اشارة ذهنية او حسية
بناء على ان الديباجة هذه متاخرة عما كتبه
هو الاكثر اوراق مكتوبة لاعراب ديباجة كتاب
المصاحف فى المختار الصحى الديباجتان الخذلان فكان

ما ذكر

شاهد فى قوله اى الكتب حدها ووجهها فلذلك
سمى بالديباجة متاخرة من غرائب الفوائد المقتضا
وايندأى انا اول ما ينصب على الظرفية اى قبل
اعراب الديباجة بآية من كتاب الله تعالى بتركا
وتمنا وعرفوا الآية بانها طائفة من القارئ
البين اولها واخرها وتوفيت ويصل بعضها الى
الى انقطاعها طويلا كانت او قصيرة وبيت
بالجراى ابتداء البيت من الابيات ليفيد مهارة
وعرفنا اى حذافة فى باب الاعراب واعتينا
عليه يقال من ثا على شئ من باب دخل ثبوته
واسمى عليه كذا فى مختار الصحاح مقتضا حال
من فاعل ابتداء من الله بحيل اليرشاد اى متمكنا
بحيل الرشاد كما تناس الله وقدم الحال اعنى من
على ذى الحال الجور وهو جيل الرشاد والى
يجنبه الاصح لیسجج فى الافعال اعتصم

تنسك وما وقع في بعض النسخ جبل الرشدا
 بدولة الباب لايساعدة كتب اللغة التي رأيناها
 فانه الهادي الى سبيل السداد بفتح السين المهملة
 لا يستقامه ومعتد راعطف على معصا بان
 يشغل الى غير ^{هـ} مبدول والعذر الى الاعتذار
 عندك الناس مقبول اما الالية فقولها تعا قال
 رب اني لادملك الانفسى ونحو قال فعل ما ضى
 فاعله منتسبة فيه راجع الى موسى عليه السلام
 منادى بحرف ندائه وحذف ياء التكلم ايضا اجتزأ
 بالهمزة والواو ^{حذف} اي الكسرة فانهم قالوا
 ان ي التكلم اذا اضيف اليه المنادى جاز اسكانه وفتح
 وهو الاكثر الاستعمال اذا لم يلزم من اسكانه
 اجتماع الساكنين وجاز فتحه كما جاز اسكانه في غير
 النداء وجاز حذفه ايضا اجتزأ بالكسرة وهذا
 المحذف في غير النداء قليل الا في الفواصل والقوا

في لان

في لان النداء موضع تخفيف لان المقصود
 من الكلام هو غير النداء وانما هو ليتوجه
 الى مخاطب فيطلب الفراغ منه ^{اي من كلام الله} بالسرعة ليتوجه
 الى الحق وجاز ابدال الفاء ايضا لانه نوع من التخفيف
 ولا يكاد هذا الابدال يوجد في غير النداء
 نحو يا صبا تجا وزغنى وعليه قوله عليه السلام
 انفق بلا لا بغير التنوين اصله يا بلا لا في حذف
 ياء وقلت يا يا التكلم الفاء واما ما زوى
 مضموما او منونا على جعل بلا ل اسم جنسي
 نحو كل فرعون موسى فليس مما نحن بصدد
 لكن ينبغي ان يعلم ان حذف الياء وقبله الفاء
 في المضارع الى ياء التكلم انما يجوز اذا كان مت
 مشهورا بالاضافة اليها فلا يقال يا عبد
 يا عبد وبحذف الياء ولا يا عبد وبقبله الفاء
 هذا ما قاله فعليك به يتفك في مواضع

قوله يا ربنا

شيء ومحل رب بدون الياء المحذوفة منصوب
 لانه مفعول به لان معناه اريدا واعني رب
 ورب مع ساقها اي آخرها وغايتها يقال قسما
 الجيش اي مؤخرها يعني ان قول رب مع قول
اي لا املك الا تسراخي في محل النصب لكونه
مقول القول هكذا قيل لكن فيه نظر لان الجملة
التي لا يقع موقع المفرد لا يكون لها محل من الا
عراب لكن الجملة مبنية لا يستحق الاعراب
 بنفسها فلم يكن لها حظ من الاعراب الا من جهة
 قيامها بموقع العراب وهذا مشهور لا يستر
 بالضم ما يستثنى اي الشك فيه فهذه الجملة
 اي الجملة يارب مع ساقها ليست بموقع
 المفرد لان مقول القول لا يكون الجملة اي مقول
 القول الذي قصد به الحكاية جملة محكية مستقلة
 ليس الآية ولهذا قالوا وجب كسر ان بعد القول

رب

معنى

بمعنى الحكاية لانه ابتداء الكلام للحكي تدبر وكذا
 ما وقعت صلة لا يكون الآية قوله اللهم الا
 ان يقال لفظا يقال متصل بالاستثناء في الاكثر
 ينفي الاثم والخطية الحاصل بنفي الكل او اثباته
 والواقع خلافه نحو ما جاء في تقوم اوجاسي اللهم
 الا زيدا فعناه لا نؤاخذ في يارب فان كلامي الا
 غير تام بل يحتاج الى المستثنى او التأكيد كونه عند
 السمع فكانه قال ايها المستمع اعلم اني ادعو
 الله تعالى يشهد على كلامي انه حق واستثناء
 صدق وقد يقال قد جرت العادة بالاستعمال
 هذا لفظ فيما في ثبوته ضعف فكانه يستفاد في اثبات
 بالله واصله يا لله اتم اي اقصدهنا بالخير فحذف
 حرف النداء لكثرة الاستعمال وجعل فعل الامر
 عوض عنه واتصل به فصار اللهم الا ان يقال ان
 قال ههنا بمعنى ذكر وبمثل هذا يقول قولهم

قولنا ضامصدر وغير ذلك يكنح قد يكون الجملة
واقعة في مقول القول المذكور بل يكون مفعول
ذكر والكلام فيما اى في جملة وقعت فيه
بل جوابه الصحيح الاهذ الجملة واقعة موقع
مفعول لا يكون لا مفعول يعنى ان لا ثم انها
ليست بواقعة موقع المفرد مطلقا بل باعتبار
كونه مفعول القول حكاية عن واقعة جملة
واما باعتبار كونه في موقع المفعول فهو في
موقع المفرد فهذا الاعتبار حكم بانه منصرف
المحل لكن لا تخفى عليك ان قول ذلك القائل
في محل النصب لكونه مفعول القول ياتى عنه
هذا واعلم ان الحق عنهم كون الجملة الواقعة
مفعول القول في محل النصب وهذا عذرهما
احد الجمل السبع التى لها محل من الاعراب
حين قسموا الجمل الى ما لا محل لها من الاعراب

والدما لها محل منه ويشعر بذلك قولهم
الا مقول القول يكون جملة محلية ولا يكون
ولا يكون لفظه منصوبا الا اذا كان مصدرا
بقولك قلت قولا حقا لان القول مصدر يعنى
الحكاية مثلا اذا قال شخص الله اكبر ويستوفى
احد في جوابه قلت قولا حقا فان معناه الله اكبر
وهذا الكلام حق فقواك قولا حقا يدل على
هذا المجموع ولهذا جاز ان يكون مفعولا انتهى
واما وجه ان المفعول لا يكون الا مفعولا فلا
للمفعولية وكذا الفاعلية انما انظر ان على الاسم
الذى هو من اقسام الكلمة والكلمة لا يكون
الا لفظا مفردا لا بدله في يستقيم الكلام ويحصل
لللاد بفتح الليم المطلب من راء الشئ اى طلبه
كذا في شرح جمالى الذين لكشاف وكذا اى يكون
القول المذكور منظورا فيه فوالله ان الكلام

لا يكون الا من اسمين او من فعل واسم منظورا
 ايضا فام منقوض بالنادى نحو يارب فانه كلام
 مع انه مركب من حرف النداء واسم وهو النادى
 للنادى هو الاسم المطلوب اقباله باحدى حيز
 وفالنداء ففي قوله منقوض بالنادى نوع شأ
 مع قوله وجوابهم مبتدأ وخبره قوله مزيف
 اى جواب النجاة بان النداء في تقدير الفعل كما
 مر حيث قال لان معناه اريد او اعني رب فيكون
 مركبا من فعل واسم هذا مزيف منطل بانه لو
 كان في تقدير الفعل لكان محملا للصدق والكذب
 لان الفعل الذي قد ربه النداء مثل اريد او اعني
 او ادعوك ذلك اى محتمل لها لكونه يمكن ان يقا
 له نصيب على انه مفعول له لهدان الملازمة
 في قوله لو كان في تقدير الفعل لكان محملا
 للصدق والكذب ممنوع انما يقصد تلك

الملازمة

الملازمة ان لو كان الفعل للقد ربه النداء محملا
 وهو ممنوع لا يجوز ان يكون ذلك الفعل
 المقدر من الصيغ المشككة بين الاخبار والا
 نشأ كالفاظ العتود جمع عقد بالفتح كالبيع
 والعتق والنكاح وغيرها نحو بيعت و
 واعتقت وذوجت فانه اى لفظ بيعت و
 كذا نظائره مشككة بين الاخبار والانشأ
 فان بيعت يستعمل مثل الانشاء البيع تارة
 اى مرة وللأخبار عنه اخرى صفة لمحدو
 اى تارة اخرى في مختار الصحاح يقال فعل
 تارة بعد تارة اى مرة بعد مرة والجمع تارة
 ويشتر كعب ورجاء قالوا فعله تارة بعد تارة
 يحذف الهاء انتهى واما انقابها فهو املأ
 الظرفية او على المصدرية على قياس قيل
 في مرة في قولك ضربت مرة وكذا لفظ ادعوا

يستعمل تارة لأنشاء النداء به وإثباته بهذا
 اللفظ وتارة أخرى للأخبار عن الدعوة الآتية
 فلا يرد السؤال فلا بد من لنا أن نذكر ههنا
 معنى الأنشاء والأخبار أرشاد المتعلم وهو
 أن كل كلام أما لأظهار مدلوله وهو المراد لك
 زيد قائم فإن ضمه لأظهار مدلوله وهو
ثبوت القيام لزيد وكذا قولك بعثت إذا أردت
به الأخبار يكون لأظهار مدلوله وهو بعت
ضد البيع منك في الزمان الماضي والأشياء
مدلوله عطف على قوله لأظهار مدلوله فهو
الأنشاء كقولك أغضب فإن المقصود منه
إثبات مدلوله وهو طلب غدر والضرب من
المخاطب وكذا بعثت إذا أردت به البيع الحالي
يكون لإثبات صدق البيع منك الآن قالوا
 هذا اللفظ مبني على الفتح بناءً لا زماً أما الأنشاء

اسم الإشارة لأن قولك الآن معنا هذا الوقت
 على ما هو مذهب سيبويه وأما المشابهة
 للرف بلزومه في أصل الوضع وتيرة واحدة
 فإنها لأنشئ ولا يجمع ولا تصف ويكون
 في الاستعمال مع لام التعريف وسائر الأسماء
 يكون في أول الوضع نكرة ثم يتعرف وتكرر
 ولا يبقى على حال فلما لم يتصف فيه بشيء للأشياء
 مشابهة لأن الرف لا يتصف فيه كذلك أشج
 الباب وهذا المذكور من قولنا أما لأظهار مدلوله
 معنى قولهم لأخبار أثبات ما كان يريدان
قوله الأخبار أثبات ما كان أو بنفسه وإن أشج
 عنه ظاهر الأخبار أثبت الاسم مستقبلية والحالية
 لكن يتناولها في التحقيق لأن معناه هو هذا
 المذكور بعينه وذلك لأن معنى قولهم لأخبار
 أثبات ما كان لأن أثبات ما ثبت وتحقيق

لا نفس الامر من النسبة باحد الارضين الذلت
 قيل خل فيه نحو يضرب حالاً واستقبالا ونقول
 انه ليس من قبيل التعريفات المساوية بل
 من قبيل المساوحات الواقعة فيما بينهما فلهذا
 كثيراً ما يكفون بذكر البعض عن اكل وههنا
 كذلك او نفيه عطف على اثبات اي نفي ما ثبت
على المعنى المذكور فيدخل نحو الا يضرب والانشاء
اثبات ما لم يكن اي ما لم يوجد بعد كطلب الفعل
في الامر وطلب تركه في النهي فانهما اتعا بحصول
بلفظ الامر والنهي وهذا اللفظ موجود له فهذا
اي قولنا اما اظهر ارمم لولها ولا ثبات مدلول
معنى قول اهل المعاني اي قول علماء علم المعاني
والبيان اما ان يكون لنسبة الكلام خارج
نطاقه اي تطابق تلك النسبة بذلك الخارج
اولا تطابقه فغيره والا اي فان لم يكن نسبة

الكلام خارج نطاقه اولاً تطابقه فاللهما
 ليست حرف استثناء بل مركب من ان
 والافان شاء بيان ذلك ان الكلام الذي دل
 على وقع نسبة بين الشيئين اما بالثبوت
 بان هذا ذلك او بالنفي بان هذا ليس ذلك
 مع قطع النظر عما في الذهن من النسبة
 لا يدرك ان يكون بينهما نسبة بثبوتية او
 سلبية لان اما ان يكون هذا ذلك او لم يكن
 فطابقه هذه النسبة الحاصلة في الذهن ^{المفهوم}
 من الكلام لتلك النسبة الواقعة الخارجة
 بان يكون ثبوتية او سلبية صدق وصدق
 كذب وهذا معنى تطابقه الكلام للواقع
 والخارج وما في نفس الامر فاذا قلت ابيع
 وادت به الاخبار عن البيع الحاي فلا بد له من
 وقوع بيع خارج بغير هذا اللفظ يقصد مطا

لذلك الخارج بخلاف بعث للانشاء فانه لا
 خارج له يقصد مطابقه له بل البيع يحصل في الحال بهذا
 اللفظ وهذا موجد له فالحث طويل الذيل اي كثير
 الاطراف والجوانب قوله فيه قوله فالاول والرجوع اليها
 نحن فيه من اعرب الآية الكريمة الى ان حرف من حروف
 المشبهة بالفعل وعمل ضمير التكلم نصب كونه اسم ان لا الملك
 لا حذف تقي امك فعل مضارع منفي بلا فاعله مستتر
 اعمى ونوى وهو انما الاحرف استثناء ههنا وانما قال
 ههنا ليعرف انه قد يكون مركبا من ان ولا وكذا قد
 يكون صفة كغيره لا عليه نفس ضمير التكلم فيه محذوف
محذوف لاضافة النفس ونفس المضاف اليها التكلم منصوب
 تقديره بل امك هذا على رأي الشيخ ابن الحاجب واما
 على مذهب بعضهم فنصوب محذوف ولا نشأ الى مذهبين
 قال في ما سبق ومحل رد منصوب والاستثناء ههنا
 مفرغ بحذف الستة منه تقديره لا امك شيئا ونفسا

اما ان يكون مبتدأ خبره محذوف اي واخى لاي ملك عالا نفس
 او خبر مبتدأ محذوف اي ومثلي اخي واخا حذف للبهاء
 او الخبر بقرينة سوف الكلام او عطف على اسم ان ان
 قلت كيف يعطف على اسم ان الفتوح والكلام في كونه
 اخي مرفوعا قلت المضاف مقدر اي على محل اسم ان
 المعتبر قبل دخوله عليه وفيه اشارة الى ما اختاره بعض
 النحاة من ان المعطوف يعطف على محل اسم ان وحده
 لا على مجموع ان مع اسمها كما قال البعض او عطف
 على فاعل لا امك وانما قال لود الفاعل لانهم قالوا
 لا يجوز العطف على ضمير الرفع المتصل بلا استقبح
 عند البعض يبين بناء على ان الرفع المتصل صار كالجزء
 مما لا يلزم لقطا ومعنى ان النظا فمن حيث انه متصل
 لا يجوز انفصاله وتكلم مستقلا واما معنى فمن حيث
 ان الفاعل كالجزم من الفعل اذ لا بد للفعل منه فلو عطف
 عليه كان كالوعطف على بعض حروف الكلمة الا اذا اكد

بمنفصل ظهر ان ذلك للفصل منفصل من حيث الحقيقة
 بدليل جواز افراده مما اتصل به بتأكيد فيحصل له نوع
 استقلال هذا لكن بقي البحث في هذا الجواز كيف
 ولو اكد وحده كان كالواكد بعض حروف الكلمة ونحو
 ما قلنا ما ذكره بعض المحققين في جواشي حاشية الشرح
 لشرح المطالع وكذا اذا وقع الفصل يحصل طول الكلام
 وطول الكلام قد يفتي عما هو واجب في حذف طلبا للار
 نحو حذف الفاضل مرة بحذف ثاء التانيث من حفت
 واما افطوا عورت بالنصب بحذف نون الجمع من الحاء
 فظنون فاعتاؤه مما ليس بواجب اودا وفاء الفعل
 محذوف اي ولا يملك اخى الانفسا وينم ان ويقدر
 الخبر يدق عليه ان الكلام يكون اخى مرفوعا اللهم
 الا ان يقال المضمر المنخفضة الملقاة عن الفعل على ما هو
 الاغلب لفوأة الشبه اللفظي بالفعل تقديره وان اخى
 لا يملك الانفسه ليكون عطفا على جملة الا لا يملك

والفرق

والفرق بينه وبين الوجه الثاني ان العطف فيه وان كان
 من قبيل عطف الجملة على الجملة على الاصح لكن ليس
 عطفا على جملة الى الا لا يملك على ما اشرنا اليه هذا
 هو التبادر من قوله على جملة الى لا يملك لكن الفظ من
 عدم الغرض لتقدير الخبر في الوجه الثالث وتعرض
 له في الموضعين اي في هذا الوجه وفي رابع وجوه النص
 التي سيأتي ان يذهب الساجح الى ما ظن من انه من
 قبيل عطف المفرد على المفرد الثاني ان يكون الواو والحا
 ويقال لها واو الاستدعاء ايضا فيكون ما بعده مرفوعا
 فوعا مبتدأ او خبر مبتدأ محذوف ويقرب
 هذا الوجه عن الوجه الاول بان لا يكون اخى ههنا
 معطوفا على شيء وفيه اي في وجه الثاني وجوه
 ايضا الوجهان الاولان مع الخامس وهو ان
 يكون فاعلا لفعل محذوف ولو قال بدل قوله
 الثاني اذ اخبره والواو والحا عطف على قوله و

والواو للعطف وجعل الوجه الثاني كونه منصوبا ولذا
كونه مجرورا كان احسن ترتيبا واضبط اقسامها
كما لا يخفى الثالث ان يكون منصوبا وهو على وجه
ايضا لانه اما عطف على نفس المنصوب على انه مفعول
للاملك على انه م ان اي على محله المنصوب العتس
بعد دخول ان عليه او مفعول معه ان يكون الواو
بمعنى مع للعطف ولولم يخر هذا الوجه عن باقي وجوه
النصب وقد مر عليها كان ان كما لا يخفى ويضمن ان
الشدة ويقدر له الخبر اي وان اخي لاملك
الا نفسه ليكون عطف جلة على جلة ان لا املاك
الربع ان يكون مجرورا والواو للقسم يفتحين
اي ومع اخي هذا تصوير للمعنى لان فيه مضاف
مقدرا والواو للعطف وهو على وجه ايضا لانه
اما ان يعطف لضمي على الضمير المجرور اعني الياء
المحذوفة من رب اجتزأ يا اكبر او رب اخي

ويعطف

ويعطف على الضمير المجرور في نفس كذا قيل
لك فيه اي في هذا القول وهو كون الواو للعطف
على الضمير المجرور في رتبة او في نفس ضعف يعلم
بوضعه فانهم قالوا ان العطف على الضمير المجرور
لا يكون الا باعتبار عارة الجار والواو كان الجار
حرفا نحو مررت بك ونيدا واسما كما في الآية
المذكورة وذلك لان المجرور متصل بالجار يا شد
اتصاله فالعطف على الضمير المجرور يكون بمنزلة
العطف على بعض حرف الكلمة وليس له منفصل
حتى يؤكد وتأكيده بالرفع المتصل بخلاف القيس
او يعطف نفس المحذوف على نفس المذكور حملا
على حذف المضاف اي ونفس اخي وابقاء بالجملة
عطف على قوله حذف المضاف اليه على اعرابه الاول
فانه كالمحذوف حذف المضاف اليه مقام في الاعراب
نحو قوله تعالى واسئل القرية بالنصب اي اهل

القرية كذلك يجوز ابقاؤه على اعرابه الاول
 كقول اى الشاعر وهو ابو داود كل امر محسبين
 امراء ونار قد باليل ناراً اى كل نار الهزلة في كل
 امر املا استفهام الانكارى وكل نصب على انه
 مفعول اول محسبين والياء فاعله عند الجمهور
 وتوقد بضم الدال اصله توقد فذف احدى التاءين
 واغلق ال على وجه الان فيه وبها اخر وهو انها مجرورة
 معطوفة على امر الاول فجمله الوجوه المذكورة في اى
 ثمانية عشر هكذا في النسخ اذ جملة الوجوه المذكورة
 ههنا ليست الا سبع عشر كذا العرب هذه الآية في كتب
 التفاسير بعضها نصها اى اشارة والله اعلم من كل
 عالم بحقيقة اى بحقيقة الاغواب المذكور وما فرغ
 من اعراب الآية الكريمة تشع في اعراب البيت فقا
 واما البيت فكقول اى الطبيب من طلب المجد فليكن
 كفى بهب الالف وهو يتسم اعرابه من اسم موصو

يحيى للعاقل غالباً على عكس ما مرفوع المحل لا يستد
 فيه طلب فعل ماض فاعله مستتر فيه عائد الى على
 صلته ويحيى لك زيادة تحقيق في مباحث الصلة
 للمجد مفعول طلب واعلم ان الاسماء منها ما هو عام
 عن معنى الشرط كزيد فلم يدخل الفاء فغيره عند
 سيويه ويدخل عند اى الحسن الانقش لكن بالمحل
 على الزيادة فلا خلاف بينهما في الحقيقة منها
 ما يشمل عليه يتضمنه معنى الشرط او يشابهه
 للشرط فالواقع خبر عن الاول يجب دخوله الفاء
 عليه بخلاف الثانى وتلك التشابه بان يكون ذلك
 المبتدأ موصولاً وتكرره موصوفة لاجها مضمراً
 ككلمات الشرط والصلية او الصفة فعلا
 كشرط الكلمات الشرطية او ظر فالعلقة
 بالفعل على الاصح فهما الجزاء الذى يدخله الفاء
 وهذا دليل على انه ادنى من الكلمات الشرطية و

وجواز ترك الفاء في الخبر وكذا الوصول بالوصول
 المذكور وبجاء ذلك المشابهة لا يكون مشتملا
 على معنى الشرط بل اذا لم يكن مانع عنه وهو ليست
 ولعل بل جمع نواسخ الابتداء غير ان وان ولكن
 على رأي صاحبة غيباب في شرح الباب اذا تقررت
 هذا فنقول قوله فليكن خبر الابتداء الذي هو من بالفاء
 وانما كان من بالفاء لان الابتداء اسم موصول وصلته
 فعل وكلما كان الابتداء كذلك جاز دخول الفاء في خبره
كما سيجي بعده هذا وعد بل وفاء وانما قال كان في
 فليكن بناء على ان المضارع مأخوذ من الماضي و
المشتق متضمن لما اشتق منه فان قلت المناسبات
 ان يقول ويكون في فليكن اذ انامة او ناقصة
 فلم لم يقل كذلك قلت بناء على ان المقسيم الى التامة
 والناقصة فهو قد اشهر فيما بين العربيين بالنسبة
 الى كان دون غيره فان قيل لم يقل لما تامة بالفاء مع

ان كان

ان كان مذكر قلنا نظرا الى التاويل بلفظة كان
 فان قيل ما فائدة تاويل بلفظة بالفاء قلنا زيد
 التاء في امثاله ليفيد وحدة اللفظ وان كانت لفظا
يا قصه فكل على خبره اي فليكن الطالب للمجد مما تلا
 على وان كانت تامة فكل على حال ان اسم كان واو
 قال حال من فاعل كان كان او ذا او صفة لمصدر مجد
 اي كونا ككون على انما قدر المضاف ليسمى المعنى
 يهب فعل مضارع فاعله مستتر فيه عايم الى على
 فيه نظرا لان رجوعه الى على لا يستقيم على تقدير
 كونه الجملة خبر كان بعد الجملة فالاولى ان يقول عايم الى
 الى على والى الطالب الالف نصب على انه مفعول
 له ومحل جملة الفعلية اما نصب على انه خبر كان
 بعد الخبر على تقدير الناقصة او على الحال من على
 على قوله قال جواز الحال من غير الفاعل والمفعول
 او لما رفع علم ان خبر مبتداء محذوف اي هو

اي على كرم الله وجهه يهب لالف ولو قال اي على
يهب كان اود لئلا يلزم رجوع ضمير يهب
الى ضمير اعني هو او صلة حذف موصولها
اي كعالي الذي يهب الالف والصلة مع الموصول
في محل الجزاء لكونها صفة على او جملة مستأنفة
وعلى هذين الوجهين الاخيرين لا محل لتلك
الجملة من الاعراب للجملة التي وقعت صلة او
مستأنفة من الجملة السبع التي لا محل لها من
الاعراب ومعنى الاستئناف ان يقع جوابا
عن سؤال مقدّم وأشار اليه بقوله يعني لما
قال فليكن كعالي كانه قال فائل ما شئت اى امره
وهاله فاجاب بقوله يهب الالف وهو بيتهم
الواو في وهو للحال وهو مرفوع المحل على الابتداء
ويبتدئ خبره وفيه مامت من ارجاع الضمير الى
الضمير كاللخفي والجملة الاسمية بمعنى البت اى

مع خبره في محل النصب للحالية وهذا القدر كاف
من الاقوال والله اعلم بحقايق الاحوال ووثيقا
اي قرب وقت الشروع للاعراب هكذا وجدنا
النسخ لكن المشهور تعدية الشروع بفى دون لا
ديبجه الكتاب اى الصباح بعون الله العزيز الوها
لكن لا بد البتة لفراق ومنه قوله لا بد من كذا اى
كان قيل لا فراق منه لنا اقول ان بيان امور
اربعه كائنه في حث يقع الى التحريض والاعت
طالب النحو قول على قرأته متعلق بالحث والقراءة
على وزن الذرية مصدر فراء الامر لا ول من
تلك الامور الاربعه في اثبات وجوب قراءة
بيانه اى بيان ذلك الا ثبات ان قراءة النحو واجبه
لانها يتوقف عليها الواجب وما يتوقف عليه
الواجب فهو واجب فقرأته واجبه اما بيان
الصغرى اى المقدمة الاولى وهي قولنا يتوقف

عليها الواجب فلان توحيد الواجب مع واجب فلا
شبهة وهو اى توحيد الكامل النافع في الاخيرة والا
موقوف على تصديق النبي عليه السلام الموقوف
بالمرسنة تصديق على اجماع ان نظم القراءة الموقوفة
تلك معرفة على علم البيان الموقوف على علم النحو فالو
قف على الشئ موقوف ذلك الشئ فالتوحيد
موقوف على قراءة النحو بهذه الاربعة الثالث
واما زيادة الكبرى اى المقدمة الثانية وهي ان ما
يتوقف عليه الواجب فهو واجب فعلم في الاصول
اى اصول الدين وهو علم الكلام واصول الفقه بعد
بيان المقدمات ثبت الط وهو وجوب قراءة النحو
ومن عبد الله بن مبارك انه قال مات ابي وخلفه
ستين الف درهم فانفق منه ثلثين الف درهم في
تعليم الفقه وثلثين الفا في تعلم النحو والادب وليت
الذي انفق في تعلم الفقه في تعلم النحو والادب فان

فان النصارى كفوا بتخريف حرف واحد من
كتاب الله تعالى وجدوا مكتوبا في الانجيل انا
الله ولدت عيسى عليه السلام من عذراء
يتول اى منقطعة عن الازواج يستدبر الله
في ولدت فقراء وابتخفينها فكفروا والثاني
من تلك الامور الاربعة في تعريف اى في تعريف
الضوليكون الطالب على بصيرة في تشييعه
وتحصيله وهو ان يقال النحو علم بقوانين اى
علم بالقضايا الكلية التي يتعرف احكام جزئيات
موضوعاتها يعرف بها اى بتلك القوانين
احوال التراكيب العربية من حيث البناء والاعراب
والانصراف وعدمه فعلم من تعريف موضوعه اى
موضوع النحو وهو اى موضوع العلم مطلقا ما يبحث
في ذلك العلم عن اغراضه الذاتية وهو ههنا
التراكيب العربية اى الكلمة الواقعة في التركيب

العربية فان الاعراب والبناء والانصراف وغيره
وغير ذلك احوال تلك الكلمة لا النفس التركيب
يرشدك اليه قوله كتوك هذا الاسم معرب
او مبني واعراضها الذاتية احوالها من حيث
هي اي ذاتها من الاعراب والبناء ولو قال
ولو قال حيث هي او بواسطة امر ساويه
لكان اول واشمل لانه العوارض الذاتية البحوث
عنها في العلم هي الاحوال التي تلحق الموضوع لذاته
بان يكون منشأوها الذات او اجزاء المساويه
او الخارج المساويه له في الصدق او في الوجود
الاول كالتكلم للاشتغال فان كل من جزئيه
يخلد فيه والثاني كادراك الامور العربية له بجزئيه
بجزئيه الناطق والثالث كالفهم له بالتعجب الرابع
كاللون للجسم بالسطح الخارج له في الصدق والمساويه
في الوجود هذا فانه ينفعك مواضع شتى ومنازل

اي مسائل النحول هذه الاحوال الذاتية على هذا
التراكيب اي كلماتها الواقعة فيها كتوك هذا الاسم
معرب او مبني وبهذا يندفع ما قيل من ان المثال
لا يطابق المثال وغير ذلك من انه منصرف وغير
منصرف ونحوهما ويرد عليه ان مسائل العلم هي
القضايا التي يطلب في ذلك العلم نسبة بحولها
الى موضوعاتها بالبرهان والحل الذي ذكره
هو معنى البحث لا المسئلة ولعل عبارة الكتابات
في الاصل والبحث حل الى اخره ثم صرحه الناسج
كما فرى يدل عليه سوق كلامه فانه لما ذكر في تعريف
الموضوع البحث والاعراض الذاتية اراد ان
يبين معناهما فاشارة الى بيان الاعراض
الذاتية بقوله واعراضها الذاتية الخ ثم ينبغي
ان يقول والبحث على هذه الاحوال على التراكيب
والمدد من الحمل الاثبات وما وقع من المسائل

على صورة الشرطية او المحمية السالبة فيرجع
المحمية للوجبة واما الشرطية فبان يا اول عقل
هذا ملزوم لذاك في المتصلة او معاند له في المنفصلة
واما السالبة فبان يعتبر فيها سلب المحمول
فيكون موجبة نحو لها سلب والامر الثالث من
تلك مورد الاربعة في بيان العرض من الخوف وهو
العصمة عن الخطاي في المقال اي في التركيب العربية
حتى يكون ذريعة اي وسيلة الى علم البيات
ويكونا هو وسيلة الى معرفة طريق دقايق
الفقه ان يكون هي وسيلة الى تصديق النبي
عليه السلام افضل الصلاة واكمل الترضوان
في مختار الصحاح الترضوان بالكسر الراء وضما
الارضاء ويكون هو اي تصديق النبي عليه السلام
وسيلة الى توحيد الواجب الذي رافق الانس
والجان الانس بالكسر البشر الواحد انني بالكسر

وسكون النون انني بفتحين والجمع اناسي الجان
ابو الجح كذا ان ادم ابو البشر كذا في مختار الصحاح
المراد به الجح مطلقا وانما ذكر الجان لئلا يظن كماله ^{شوان}
كما مر في الامر الاول ولا بد علينا ان نبين شرف
الخوف مرتبة اقتداء ببعض المحققين فنقول
شرف العلوم اما يشرف العلوم منه كالعلم ^{لهي} الالهى
واما بحسب بدهية القاطعة كعلم الهندسية
واما بقوايد الاجلة والعاجلة كعلم الفقه واما
بحال يحصل لصاحبه الاخلاق والخوفا مع
لاكثرها فان كلامه وكلام رسول الله عليه السلام
الذالين علوم ذاتة مع وصفاته مع وعلى علم الفقه
النافع في الدارين وعلى غيرها انما يعلم ان حق
علمها به واما مرتبة الخوف بعد اللغة والتصرف ^{الربيع}
وقيل الفقه والحديث والتفسير وغيرها والا
من تلك الامور الاربعة في بيان سبب وضع

هذا العلم وهو انا ابا الاسود الدؤل الدمل بضم
الذال وكسر الهمزة اسم قبيلة وقيل علم لجدا الى
الاسود وقيل اسم رجل من اولاد كنانة واليه
نسب ابا الاسود لكن يكن اذا نسب يفتح الثانية
فيقال دؤلا بضم الدال وفتح الهمزة سمع ثاريا
يقول الله برى من المشركين ورسوله يجر
رسوله ثم ذهب ابا الاسود لا امير المؤمنين
على كنه الله وجهه اى زاته واخير بذلك المسموع
فقال امر المؤمنين وهذا اللفظ لمخالطة العجم العرب
وكثرة بالبحر المولدين يفتح اللام وهم الذين و
ولدوا في العجم وبالعكس فينا اى والكثرة المولدين
في ما بيننا وقال على تعليل له اقسام الكلمة ثلثة
اسم وفعل وحرف والاسم ما ابناء اى اخبر
واشعر عن المسمى اى عن الذات التى وضع
له الاسم كزيد وعمر ويكر والفعل ما ابناء

عن

30

عن حركة المسمى اى عن احواله التى تشب
اليه من الضرب والموت والحسن وغير ذلك
نحو ضرب زيد ومات عمرو وحسن بكر
والحروف ما اوجد معنى فى غيره اى ما دل
على معنى فى غيره اى معنى غير مستقل
بنفسه اى لا يتحصل ولا يتعقل بنفسه
بل مع ملاحظة الغير مثلا معنى فى قولنا زيد
فى الدار هو الظرفية المخصوصة التى يتعقل
الاب يتعقل المتعلق الذى هو حصول زيد فيكون
ذكر المتعلق شرطاً فى دلالة الحروف على معنى
بخلاف الاسم كذو وغيره من الاسماء لا
زمن الاضافة فان ذ ومثاله دلالة على معنى
من غيره ذكر المتعلق لتحصل القاية اى الغرض
من ضمه وهو جعله صفة لشيء لا لاجل ان دلالة
على معنى مشروط بذكر متعلقه فاعلم ذلك

واما ضمير في غيره في قولهم الحرف مادل على فني
في غيره متعلق بمحذوف في محل جته على انه صفة
اي معنى حاصل باعتبار تعلقه بالغير لا باعتبار
في نفسه وكذا قولهم الاسم مادل على معنى في بنية
لا باعتبار امر خارج عنه كما يقال الدار في بيتها
في نفسها كذا لا باعتبار امر خارج من كونها
في وسط البلد وقريبا في المسجد وغير ذلك
والفاعل مرفوع لان الفاعل اقوى من المفعول
لكونه غير مستغنى عنه في الكلام فاخص بالرفع
الذي هو اقوى الى كاه لكونه محتاجا الى تحريك
عضوين اي الشفتين وما سواه فرع عليه اي
ما سوى الفاعل من المرفوعات فرع على الفاعل
وملحق به على سبيل التشبه والتقريب فان المرفوعا
الخمسة اعني البتداء مع خبره وخبر ان واسم
كان واسم ما ولا بمعنى ليس وخبره لا التي لنفي

الجنس

الجنس ملحقة بالفاعل من جهة ان يكون مستلذا
او جزءا ثانيا من الجملة كالفاعل او مشبها بالشيء
بالفاعل والمفعول منصوب لان المفعول اقوى
ولهذا فصاعد الى الجنس والكثير ثقيل والنصب
خفيف فاعطى له طلبا للتعاقل وما سواه من
النصوبة فرع عليه فان النصوبة السبعة
اعني الحال والتميز والشئني المنصوب وغيره واسم اداة
واسم لا التي لنفي الجنس وخبر ما ولا بمعنى
ملحقات بمفعول من حيث انها فضلة في الكلام
او من حيث المجيء بعد مرفوع او من حيث
التشبه بالمفعول كاسم باب ان واسم للنفي
الجنس قالوا انهم مشبهان بالمفعول لان
اخبارهما اذا كانت مشبهة بالفاعل كان الخبران
مشبهين بالمفعول وفيه ما لا يخفى من الركاه
والمضاف اليه بجزء وراي الجرب في الاصل للمضا

للمضاف اليه اي بالجر وف الجارة او بالاضافة
 المعنوية لانه بين الفاعل والفعول ولهذا
 يقع فاعلا في المعنى مرة ومفعولا اخرى كما
 في اضافة الصدر مثلا فاختص بالجر الذي
 هو متوسط بين الرفع والنصب لكونه من وسط
 انحنك ذهابا بالسك التوافق وما سواه كما
 كالمجور وبجر ف اي الزيد في البتداء نحو
 بحسبك درهم وفي الفاعل نحو كفى بالله شهيدا
 او في المفعول نحو قوله تعالى ولا تلقوا بأيديكم
 الى التهلكة اي تلقوا انفسكم الى الهلاك وكل ما ورد
 بالاضافة اللفظية نحو ضارب زيد وحسن
 الوجه فيكون للجر ورع اللفظ منصوبا ^{فوق} الوجه
 في التقدير فهي فرع عليه وما حقه بالجر ون
الاصل قال على بعد هذا المقال لاني اسود
 اي خا طبه فان المفعول يستعمل بحرف

متعددة

متعددة على معان متعددة يقال به اي حكم به
 وقال عنه وقال له وقال عليه اي افترى عليه
 وقال فيه اي اجتمعا فيه انح هذا اي اقصد هذا
 المذكور واصل ف هتك اليه فلهذا اي فلقوا
 على رضى الله عنه انح هذا اي هذا العلم نحو
 او يئنا بلفظ الشريف وقيل سموه النحو
 لان النحو هو الطريق والقصد وبهذا العلم
 يعرف الوصول الى المقاصد بايراد الطرق
 المناسبة من الالفاظ ويسر قصدها بذلك
 العلم وتقل في بعض الكتب هذه القضية هكذا
 روى عن ابي اسود الدؤالي استاذ الحسن
 انه قال دخلت على امير المؤمنين على رضى
 فرأيت مطوقا متفكرا فقلت يا امير المؤمنين تفكر
 يا امير المؤمنين فقال اني سمعت في بلدكم
 لنا في خطاي في الاعراب فاردت ان اضع

الله عنه

كتابا في اصول العربية ثم اتية بعد ذلك
فالتى الى صحيفة فيها بسم الله الرحمن الرحيم
الكلام ثلثة اسم وفعل وحرف والاسم ما انبأ
من المسمى والفعل ما انبأ عن الفاعل والحرف
ما انبأ عن مكنى ليس باسم ولا فعل وقال
ان هذا وتنبه وزد فيه ما وقع قال ابوالاسود
فجمعت اشياء وعبر ضها عليه وكان في ذلك
حرف نصب ولم اذكر للى فقال لم تركنها
قلت لم احسبها منها فقال بل هى منها
بل هى منها افتردها وحكى ان امرأة دخلت
على معاوية في زمان عثمان رضى الله عنه
فقالت ان الى مائة وتركك ذى ما لا يفيج ان
فاستبج معاوية ذلك فبلغ عليها رضى
فرسم لاني الاسود بوضع النوا ابو الادب
اولا باب ان وباب الاضيافه ثم سمع

ابو الاسود رجلا بقراء ان الله برى من
المشركين ورسوله يجر رسوله فضف
باب العطف والنعت ثم قالت لم ابنته الحسن
يا ابي ما احسن السماء بالضم على لفظه ^{ستفها} الا
فقال لها اخومها فقالت انما تعجب من حسنها
فقال لها فوق ما احسن السماء وانحى
فالك فضف ياتي النوى والاستقام واخذ منه
النوا نبأوه واخذ منهم ابو اسحق الحنفي
وعسى الشقي وابو عمرو بن عبد وواخذ
الحليل بن احمد بن عسى الشقي واخذ من
الحليل نيبويه وعلى بن حمزة الكسائي واخذ
الفراء ابو عمرو بن العلاء ثم صار لاهل الادب
كوفيا وبميريل فالكسائي واخذ منه الفراء
ابو العباس ومنه محمد بن الانباري كلهم
كوفي وسيبويه واخذ منه الاخفش وقطرب

واخذ منه صالح الجزى وبكر المازنى ومنه محمد
الملقب بالبرد ومن المبرد ابو الاسحق الزجاج
وابوبكر السراج ومحمد بن كيسان ومنهم
ابو علي الفارسي النسيقي وابو سعيد السراي
علي ماني ومنه ابو علي الفارسي ومنه ابو الفتح
بن حسن ومنه عبد القادر الجرجاني كلهم بمرق
ثم قيل لم يأت بعده من يعاين به انتهى وهذا
المنقول عنه اي هذا الذي نقل عن علي رضي الله
عنه هذا مبتدأ خبره قوله علم النجوم استنبط
عنه العلماء الرسخوة والفضلاء الكاملون
علي ما فصلنا اتمتم الوثقى كتباً كثيرة مفقولة
استنبطوا منها حوامته ابحاثاً طويلة
تسهيلاً لتعلم العلم وتيسيراً لمن بعدهم
وبعد هذا المرصود اي للترقب لا بد من
الشرع في المقصود قال المصنف رضي الله

اما بعد حمد الله اما كلمة متضمنة لمعنى الشرط
فيل بالاختلافوا في اما فقال بعضهم انه اسم وقال
بعضهم انه حرف فقال الشارح اما كلمة ليستناول
كلام الذهبين ويحذف اما في شرح الصوفيين
ان النجات بعد اتفاقهم في انها حرف اختلفوا في
انها موضوع للشرط او قايمة مقام ما وضع له
فذهب ابن الحاجب الى الاول وصاحب الكشاف
الى الثاني والخلاف في انها اسم او حرف ليس بمشهور
انتهى فلذلك اي لكونها كلمة متضمنة بمعنى الشرط
لزم دخول الفاء الجذائية في جوابها الزوفا اكثرها
للكتاب اي ليس المراد من الزوم الوجوب كما هو
المتبادر بل النبوة الاكثرية اذ قد يحذف منه
اي من جوابها الفاء لوجود ما يدل عليه من
التلويح والايحاء نحو قوله اما القتال لا قتال لديكم
واعلم انه يمكن مثل كلامه على القياس الاقتضى

المثبت لزوم الفاء فتقول المدعي ان الفاء لازمة لجوابها لانها
متضمنة بمعنى الشرط وكل متضمنة بمعنى الشرط
فالفاء لازمة لجوابها ينبع من الشكل الاول ان الفاء
لازمة لجوابها فهذا الاستدلال بالموثر على الاثر
فهو ان من الاستدلال بلزوم الفاء على التضمن
بناء على ظهوره لان اول البراهين باعطاء
اليقين الطريق الاول واما الثاني فربما لا يفيد
اليقين ويمكن حمله على القياس الاستثنائي المثبت
للمتضمن فتقول المدعي انها متضمنة بمعنى الشرط
لانها لو لم يكن متضمنة له لما كانت الفاء لازمة
لجوابها لكنها لازمة له فتكون متضمنة له وهذا
كما يقال ليس في الارض والسماء الهة غير الله
ولذلك لم يقسم معناه لو كان الهة غير الله
لفسد تالكن الثاني منتف فكذا المقدم وهو
لمن له قدم في معرفة اساليب الكلام وهذا

نرى استدلال بالاثار على المؤثر فكذا هذا
هكذا افاده بعض المحققين ويورد عليه ان كنية
الكبرى في ذلك القياس الاقتراحي ممنوعة
الا يرى ان ما ومن البشر طين تفضناه معنى
الشرط بل لا لزوم الفاء والية استنادها في
في شرح اللباب وانما قلنا انها متضمنة لعنى
الشرط لان اصل اما بعد حمد الله بها يكن
من شئ فاقول بعد حمد الله مهما اسم متضمن
لعنى الشرط ويكون مجزوم به تامه بمعنى يقع او
يحدث وفاعله راجع الى مهما ومن شئ ثنان
له لانهما فاقول جنه له والجموع جملة اسمية
مبتدأ هما مهما وخبرها الجملة الجزائية وحدها
او هي مع الشرطية قيل الاصح ان خبرها
الجملة التي هي الشرط وحدها وقيل انه مبتدأ
للاخبار له معناه مهما يقع او يحدث كائنا من

من شيء فاقول وهذا قطع بوقوعه
لانه ما بقيت الدنيا الا بد من وقوع شيء
فيها بالضرورة فحذف ومهما يكن من شيء
روما للاختصار اى طلبا للاختصار وهذا
منه بآخر كونه في الايضاح وهو مفهوم
من بعض الكتب ان الحذف هو الحذف
الفعولية وحدها اى بغیر حذف متهما
واما مقلوب من متهما وفيه ما لا يخفى ثم اقم
اما مقامه بضم الليم في الاشهر ويجوز فتحه
فصار اى فاقول بعد حمد الله فان قلت
كيف ان يقال اصل اما بعد حمد الله متهما يكن
من شيء فاقول بالرفع مع ان الشرط هو
والجزء اى اذا كانا مضارعين يجب فيهما
الجزم اتفاقا فوجب ان يقال فاقول بالجزم
قلت هذا اذا لم يكن الجزم مع الفاء واما اذا

كان

كان معه فالجزم ممنوع اذا الفاء بمنع ان يعمل
ما قبله فيما بعده فياويل يجعل خبر مبتدأ
محذوف اى انا اقول ليصير حجة اسمية فلم يقع الجزم
مضارع بل جملة اسمية فقلت كيف يجوز مع ان المضارع
الجزم لو جعل جزاء لكان جزم كافيا في الارتباط
من غير حاجة الى الفاء قلنا انهم قالوا الجزم
اذا كان مضارعا متبعا غير مقترن باسمه والرفع
الاربعة اى السين وسوف وان وما يجوز الفاء
وتركه اما جواز بيان الفاء فلان المضارع المبتدأ
كان قبل اداة الشرط صالحة للاستقبال فلم يؤثر
الاداة فيه تاثير الاداة ظاهرة كما في فقلت
وتم افعول فاحتاج الى مزيد ربط بينهما بالفاء
واما جواز ترك الفاء مع الجزم فلنا اثر الاداة فيه
لانه كان صالحا للحال والاستقبال فصرفه الاداة
الى الاستقبال على ان الجزم كاف في الارتباط بدون

حاجة الى الفاء ثم اخبرت الفاء الى الجواب المذكور
في المتن اعني مقول القول وهو فان القول
الاعز الظان يقال وهو ان الوالد الاعز بد
ون الفاء وانما اخبرت لكرهتهم ان يوالى
بين حرف الشرط والياء لفظا هكذا قيل
في الضمور وان شئت تحقيف عبارة فاستمع
ما نتلو عليك فنقول قوله يوالى يفتح اللام فعل
مجهول والقائم مقام فاعله مصدره اى لكره
هتكم ان يقع الموالاة على ما نقله الزجاج عن
سيبويه من انه اجاز قيم وقعد بالاسناد الى
المصدر المدلول عليه بالفعل اى قيم القيام وقد
الفعود ولا يجوز ان يكون القائم مقام فاعله
بين لانه لازم للظرفية فيكون منصوبا ابدا
فلوا قيم مقام الفاعل لزم ان يكون منصوبا وفعلا
معا وهو محذور فلا والكن يرد عليه انه لو لزم الظرف

فيه

فيه لا جد ورفع وقد وقع كمن بين ايديهم
وتقطع بينكم على قراءة من رفع وقد ظهر لك
من هذا وجه اخر وهو كون بين فاعلا يوالى
وقيل ان بين زائد وقوله لفظا منصوب على انه
ظرف يوالى او يترقبه اذ لا موالاة في المعنى
لا يقال ان قوله بين حرف في الشرط والياء ينافى
قوله كلمة فيها معنى الشرط لانا نقول معناه
الحرف الذى فيه معنى الشرط وهذا كما يقال
قد حرف نفى اى هو حرف الذى فيه معنى النفي
او نقول انه اشارة الى الذهبين المذكورين هذا
وانما كرهوا ذلك لان حرف الفاء ان يتوسط بين
الفردين او بين الجملتين لان وضعها لا يتبع
شيء شيئا ثم حذف اقول لدلالة المقام عليه لانه
في صدر الحكاية عجا ذكره بعد الاخبار عن الحمد
الذى لا يكون باللسان فكانه قال اقول بعد الفراغ

عن هذا القول الخاص اعني الجواز ان الولد لا عزج
فصار اما بعد حمد لله واعلم اني اما على ثلثة
اقسام مفردة بالجر بدل من ثلثة كما هو الوا
في اول هذا الكتاب في قوله اما بعد حمد لله ذي
الانعام ومركبة وهو اي المركب على وجهين
لان الاصل فيها ان اما ان الشرط وما زائدة
للتاكيد في معنا الكلام فادغم التون في اليم بعد
قلبها يمي القرب المخرج فصار اما بكسر الهمزة
ثم فتحت لدفع الالتباس بما العاطفة فانها
بالكسر في المشهور واما اتيانها عن اما
المفردة وعن اما المركبة من لان كنت منطلقا
ان طلقت فبان يليها الاسم كما يليه الفعل
هكذا قيل واما الفرق بين ما بين اعني الفرق
والركبت من لان كنت منطلقا انطلقت فبد
خول الفاء في جواب المفردة دون المركبة وان

لم ينظ

وان لم يدخل فيكون التقييد في المفردة و
للتعليل في المركبة يعرف ذلك من المقام فصار
اما بفحها او الاصل فيها لان كنت منطلقا
انطلقت فحذف اللام الجارة من لان لا
اي اللام الجارة بحذف كثير من ان المصدر
وان المشددة قوله للتخفيف متعلق بحذف
مثال الاول كقوله تعالى عيسى ونواي ان جا
ه الا عمي اي لان جاءه الاعمي ومثال الثاني
كقوله ان المساجد لله فلا تدعوا مع الله
احدا اي لان المساجد لله وقوله على ان لا
متعلق بما يفهم من الكلام السابق يعني
ان اصل الكلام لان المساجد بتقدير اللام على
ان يكون اللام متعلقة بلا تدعوا وهو
اشارة الى دفع دخل مقدر وهو ان يقا ل
لو كان اللام مقدر فلا بد له من متعلق
يتعلق به ولا متعلق له ههنا لان اول اية

فاجاب بقوله علوان اللوم الخ فان قيل ما بعد
الفاء في عاملة قلت ان اللوم التعليلية وما يتضم
معناه يجوز دخول الفاء في متعلقها المتأخر لكون
التقدم في معنى الشرط والسبب للمتاخر كما ذكر
في الكشاف في تعلق لا يلا ف بقوله فليعبد واذا
ضمير كان من ان كنت اي حذف من اللفظ الاختصاص
فزيد ما الزائدة باخر ان عوضا عنه اي عن
كان فادغمت النون في الميم بعد قلبه اياه وانتقل
الضمير المتصل في كنب الى المنفصل يعني لما حذف
ما يتصل به ثاء الخطاب اعني كان ولم يتيسر الكلام
بالضمير المتصل بدو ولا ما يتصل به الي بدل
ضمير الخطاب المرفوع المنفصل اعني انت ففهمنا
اما انت منطلق انطلقت واعلم ان الجار اعني
اللام في لان كنت متعلق بانطلقت وانما قدم
على انطلقت لان ان وان كانت مصدرية الا

انها

انها مع اللوم كان الشرطية في السببية للذات المعنى
لاجل انطلاقتك انطلقت فكما ان السبب مقدر
في الشرطية فكذا ههنا هذا عند البصريين
واما عند الكوفيين فان المفتوحة بمعنى ان الشرطية
ومن مذهبهم ان ان المفتوحة يكون للجواز
ايضا وعلى هذا يحملون قوله تع ان فضل حد
يهما بالفتح اذا عرفت هذا فاعلم ان اما الاول
متضمنة لمعنى الشرط اتفاقا واما الثانية للشرط
المحض اتفاقا واما الثالثة ليست للشرط ولا
متضمنة اياه على الذهد الاصح وان ذهب الى
التضمن بشرطه هي بكسر في الشين والذال
المجتمعين عنى الطائفة وجمع الشرطية اي
طائفة من الكوفيين وفي الاول لاختلاف
بين الذم محشوري يعني صاحب الكشاف وقد
صحح هنا بكسر الذال وبين ابن الجاهل فذهب

ابن الحاجب انها للشرط كان ولو مذهب الزمخشري
لنها متضمنة له واكثر النجاة ما تل الى هذا المذهب
الذي ذهب اليه زمخشري وقوله هكذا اشار
الى قوله وفي الاول اجتزاء في قوله ما تل الى
هذا المذهب اعني لما قال الشن ان الذي متضمن
للشرط اتفاقا والثانية للشرط اتفاقا كان
مضممة ان يقال كيف يصح الاتفاق المذكور
وهم قد ذكروا ان في الاول اختلاف بينهما
وان اكثر النجاة ما تل الى مذهب الزمخشري
فان ارد الشن دفع ذلك الدخول للقدر فيقول ما
قالوه بقوله في الاول اختلاف في اخره ثم قال
يجيبا عنه هكذا قيل لكن يمكن ان يكون التزاع
بينهما لفظيا لا حقيقيا اي فيضح قولنا ان الا
متضمنة للشرط اتفاقا لانه يجوز يعني انما قلنا
لكن يمكن ان يكون الخ لانه يجوز ان يكون مراد

وهنا ما دل على كونها في معنى الشرط
ما لا دل عليه من النسب التثنية للشرط

ابن الحاجب بما حيث قال في الكافية حروف
الشرط ان واو اما الثانية بالنصب لانها
صفة اما التصوية على انها خبر يكون التي اصلها
ان ما وان يكون مراد الزمخشري بما حيث
قال في الفصل بعد عدده فصوله من تعداد حروف
الشرط بقوله ومن اصناف الحروف حرقا الشرط
للك الثانية في اي حين ان يكون مراد ابن الحاجب
اما الثانية ومراد الزمخشري اما الاولى لا نزاع
بينهما في الحقيقة بل في اللفظ اي بل وقع النزاع
الظاهري في اللفظ اما حيث قال احدهما ان اما
حرف الشرط وقال الاخران اما متضمنة للشرط
فهو نزاع لفظي لا نزاع بينيما في الحقيقة ان كل
واحد منهما لا ينكر قول الاخر اذا عرض عليه
مراده من قوله فليتنامل هذا المقام او في هذا
المقام على صيغة الجهول ويجوز ان يكون على

صيغة العلوم اي فليتأمل في هذا المقام فلا مزيد
عليه يفتح اليم مصدحى عن ايد بن يذلا فرياد
على التقرير المذكور ههنا ولما فرغ من تحقيق
معنى اما واقتسامه شرع في تحقيق استعمال
اما المفردة المرادة ههنا فقال واستعمال
اما المفردة على وجهين لانه اما تستعمل بالتفصيل
ما بطل المتكلم نحو انا اولادى اجب واقل اي
ايغض اما من اوده فالعالم واما من اقل
فالجاهل او نحو جازي القوم اما زيد فالكثرة
واما بكر فاهنت واما بشر فاعرضت عنه
وهذا الاستعمال استعمال على طريق
الاستيناف وهو اى الاستيناف في عرف
النحاة ما وقع جوابا عن سؤال مقدر يعنى
لما قال المتكلم جازي القوم فكان قائل قال
فعلتهم فقال المتكلم مجيبا له اما زيد الخ واستعمل

في

في اوتل الكلام للنقطع بالجر صفة الكلام عما
قبله ومنه ما ياتي في اوتل الكتب كقول المص اما
بعد حمد لله وان اردت تحقيق المقام فاستمع
ما نتلو عليك من خلاصة الكلام وهو انهم
قالوا ان اما موضوع للتفصيل في جميع مواد
الا ان تفصيله قد يكون لمحد سابق كقولك
جائى القوم اما العلماء فكذا واما السفهاء فكذا
و قد لا يذكر قسيمه كقوله بما يقوم مقامه مع الاشياء
بزيادة اعتناء بشأن المذكور بعد اتمام ما
يتبعه الكلام كقوله تع والما الذين في قلوبهم
زنج وتفتيم بقوله والرسول للثائق الاولى
هو دم الزايعين وقد يكون بضم صلا متعدد في
الذهن في يستبق ما يدل على المتعدد بوجه ما
كقوله نقا ان الله لا يستحي ان يضرب مثلا ما
بطولة فافوقها فاما الذين امنوا فيعلمون

انه الحق من ربهم واما الذين كفروا فيقولون
اذا دنا الله بهذا مثلاً وقد لا يسبقه كقولهم في صد
والكتب والراسائل اما بعد وفيه افادة زيادة
تأكيد لان تأكيد لان تفصيل الجمل واختيار جمل
او جملة مخصوصة مما في الذهن يدل على زيادة
الاعتناء بشان المذكور بعد ما لهذا فان قلت
المفهوم مما حقت ان الجمهور قد اتفقوا على ان اما
موضوع التفصيل وانها لا يستعمل الآفة وما ذ
كره الله مناف له حيث جعل الاستعمال الثاني
غير الاستعمال التفصيل قلت لا منافات بينهما
لاننا جعل قيساً للاستعمال التفصيل ما اجمله
الكلمة بما قاله المصنف التفصيل والاستعمال الثاني
وهو قسيم مخصوص من مطلق التفصيل كالاستعمال
الاول كما عرفت انما الاستعمال الثاني
ذكره الشارح فالما اقيم اما هذه فقط هذه في محل

الرفع

الرفع صفة لا ما واستارة الى المفردة اي ما اقيم
المصدرية مقام بضم الياء اسم مكان من اقام لانه يحكي
على صيغة المفعول من غير التثنية في الجرد او بفتح
الياء على انه اسم مكان من مقام لكن الاول اولى واخر
كما اشعرنا اليه ما يمكن تضمنت هي معنى الابتداء
والشرط الذين في ما يمكن لان من ابتداء
ويضمن معنى الشرطية فبالنظر الى الاول
يفتضى ان يدخل اما هذه على الاسم لان اما لما يصح
وقوعها مبتداء لكونها عرفاً واجب ان يدخل على
ما يقع مبتداء بحسب نوعه وهو الاسم لانه
يقوة معنى الابتداء بالكلمة وانما قلنا بحسب نوعه
وهو الاسم اذ لا يشرزم ان يكون ذلك الاسم
الذي دخل عليه اما مبتداء بل قد يكون مفعولاً
به نحو قوله تع واما السبائل فلا تنهر ينصب
السبائل على كونه مفعولاً به لقوله فلا تنهر

والفاسل ان حلفت من موضعها يمنع عن تقديم
ما بعدها الضعفها وقد يكون ظرفا نحو اما
بعد حمد الله وغير ذلك ولذلك قال يقتضي
ان يدخل على اسم يكون على البتداء وبالنظر
الى الثاني يقتضي ان يدخل على الفعل لان الشرط
يقتضي الابهام وهو في الفعل فالأنيان بكلام
المقتضيين يقع الضار واليه الاول ولم يقل
بالقلب والحذف لئلا يلتبس بالجمع فانه يبقى
ح متخفين كصطفين ولا عبرة بحركة الاخر
مشكلا لان اجتماع الاسم والفعل دفعة واحدة
معذرة فليها الاسم دائما فان قيل فلم رعبوا
اولا ما يقتضيه اما بحسب تضمنه معنى الابتداء
اعني الدخول على الاسم ثم قضوا ثانيا حوفا
يقتضيه بحسب تضمنه الشرط بادخل الفاء
في جوابها ولم يعكس قلنا لان الابتدائية في مهمل

اقدم

اقدم فيه من الشرطية لكونه مبتدأ بنفسه بخلاف
كونه بشرطا فانه ليس بذاتي له بل بحسب
تضمنه معنى الشرطية ويلزم الفاء في جوابها
اكثر يا قضاة بحق ما كان وثبت فكان الفاء
وقع عبرة عن نقصان وقع من عدم ادراك
ما يقتضيه بحسب تضمنه الشرط اعني الدخول
على الفعل وفي هذا التركيب بحث وهو ان النزول
صفة الفاء والفاء من قضية حقه ادوية صفة
القاضي فلا يكون فعلا لفاعل افعال معلل وشيخو
انه من جملة الشرط الثالثة لتصب المفعول
له وانما قالوا ويقار له بقدر الامكان لان الدخول
على الفعل حق لا ما والفاء الذي جعل عوضا
عنه ادخل على جوابه الذي هو التفضل عن امه
ليلا يلزم التوالي بين حمد في الشرط والجزاء كما مر
وموقع من قوله بها واما ان كان من اصحاب

الاية

بالنصب في الشهور اى اذكر الالية او اقراها او
انها وكذا قولهم الحديث وقيل يجوز الرفع بتقدير
الالية مقروءة والجزم بتقدير الاخر الالية وقولهم
بالجر اما ذهب فعلا ما ضي على التوصيف لا على ^{الانما}
كانت لهم متوول باما المتوول ان كالاية اى الشخص
المتوول في الاول واما لفظ ذهب في الثاني قال
بعض المحققين ان ما زعم ابن مالك من ان الاسماء
اللفظية لا يختص بالاسم بل يوجد في غيره ايضا
نحو ضرب ثلاثي فليس بشئ اذ كل سناد لفظيا
كان او مضمويا يختص بالاسم للذا النخبة عنه في
ضرب ثلاثي لفظه وهو اسم لا يدل على الحدث بل
مسماه ضرب الدال على الحدث والزمان فعلى هذا
ينبغي ان يقول النارج بدل قول اما لفظ ذهب
وبان يراد بذهب لفظه وهو اسم فان ما ذكره
بمفرل عن التحقيق لا يخفى الا ان قولهم قالوا في

واللفظ

واللفظ اسمان والمراد بقولنا يليها الاسم اعم من
ان يكون ان يليها لفظا او بتقدير افعى الصورتين
المذكورتين وان يليها بياى واحد الاسم لفظا
لكن يليها بيايتين بتقدير ايكاترى وبعد ظرف
من الظروف المكانيه لانه من ^{يحمل} الجهاة الست
التي وصفه للمكان قال في شرح الضوابط فيه بحث
لانه اصحاب اللفظ ^{هو} ~~هو~~ من ظرف الزمانية
التي لا تتمكن ولو كان في الاصل من الجهاة الست
لينوه اسما صاحب الصراح انتهى ^{هنا} ~~يكن~~ ^{استعمل}
اى جعل عارية واستعمل نياز الزمان لكونه
مضافا الى الزمان اذ تقديره بعد زمانين
يعنى الزمان الفراغ من حديثه وكذا قولنا جئت
بعد الظهر او بعد العصر استعملت لفظه بعد فيها
الزمان فحال الجهاة الست اى امرها ثلثة
لانها لا يخ اما لانه استعملت مضافا الى شئ

نحو

جئت بعد زيد او قبل زيد وكذا بالجهات الست
امام وقلامه اوراه او خلفه واستعملت
مقطوعه عنها اي عن الاضافه فالاول معرب
منصوب على الظرفية اي ينتصب بتقدير فعلى
ان يكون مفعول فيه ان لم يلها العوامل المقتضية
خلاف النصب على الظرفية وان يلها العوامل المقتضية
اكثر كانت الجهات الست على ما يقتضيه العوامل
سواء كان ذلك العوامل لفظيا كن في خوفك
من قبل فعلك او معنويا كالا بتدائيه في نحو
امالك خير من دارك برفع امام وامام نحو
قولنا السمار فوقنا بفتح القاف فمن قبل الاول
اي التي لم يلها العوامل المقتضية خلاف النصب
على الظرفية لان الخبر هو الجملة الظرفية اي الظرف
مع فاعله المنقل اليه عامله المقد لا الظرف وحده
فالذي يل الظرف اعني الفوق في مثالنا هو العامل

المقدر

المقدر اعني حصل اذ التقدير السمار حصل
فوقنا لا الابتدائية وانما الذي يليه الابتدائية
ويجعله خبرا مرفوعا هو الجملة الظرفية التي
وقعت خبر الابتدائية لانها اي الجهات الست
من قبل ما استعملت اسما مرفوعا يقع مرفوعا
مبتداء نحو عينك اشرف من يسارك و
منصوبا مفعولا به نحو مرف زيد تحتك وبحرف
بحرف الجر نحو عينك من يسار زيد واستعمل
ظرفا منصوبا بتقدير فعلى الظرفية ولا يشترط
الظرفية وانما قال في شرح اللباب الظرف
كل منهما اي الزمان والمكان منقسم الى قسمين
قسمين متصرف وغير متصرف والمتصرف
مالا يلزم انظرفية بل استعمل اسما وظرفا
اي ما استعمل اسما وظرفا ما يجوز ان يعقب
على العوامل منع ظهور آثارها المختلفة

من الحركات الثلاثة كالיום والحين يقال هذا حين
ورأيت حيناً وعجبت من حين فاللفظ الذي
يظهر عليه تلك الآثار المختلفة سمي اسم الالة
اسم الظرف لا نفس الظرف و اراد بالظرف
ما كان منصوباً بتقديره وقال اسم هو ما
بل للظرف لا للفعل والحر فقصت القابلة
بقوله اسم و ظرفا وغير التمر فمالزم الظرف فيه
بحسب ناديات مرات وذا صباح ومنه لفظ
مع غنم الجهور وسوى وسوى على الاشهر
ومنه وسط الدار بالسكون ولقيه ببيد
بين وبكر وسحر وسمير وضي وضوة
وعشاء وعشية وعيم ومساء وصباحا
ونهارا وليلا وعدوة وبكرة اذا ردة سحر
بغية وضى يومك وعشاء وعشية وعنت
ليلتك ومساءها وصباحك ويليك ونها

رك

رك وقريب منه عند فانه يجتد من خاصة
ومثله دود فانه يجتد من وفي ناد رفاعا
ذلك فانه من الالامات التي تحب حفظها ولهذا
اُطُننا الكلام في هذا المقام والثاني الجاهات
الست التي استعملت منقطعت عن الاضا
لا يخ اما ان يكون المضاف اليه منويا اي ملحوظا
وملتفتا اليه في ذهنك او لا يكون منويا بل
يحذف نسبيا منسيا في مختار الصحيح النسي
بكسر النون وفتحها ما نسي وما سقط في مينا
المرحليين من رزال امتعتهم وقرأ بها قوله
وكنت نسيا منسيا ولا يلتفت اليه اصلا
فالاوّل مبنى على الضم نحو جنتك من قبل
او بعد وانما مبنى على الحركة فرقا بين بناء الاصل
والعارض وتنعكس مع حصول الفرق به لان
الحركة فرع مناخر عن السكون كما ان اليناء العا

رض

فرع لبناء اللازم فاعطى الاصل للاصل والفرع
للفرع وبنى على الضم دون الفتح والكسر يرأى
عوضا للمحذوف منها اى من الجهات الست
وهو المضاف اليه باقوى الحركات والثاني اى
ما حذف منه المضاف اليه نسيا منسيا مقرب
كسائر الاسماء العربية كقول الشاعر
فساغ في الشراب وكنت قبلا اكاد اعص
بالماء الفرات يقال مساغ سوعا اى سهل
مدخله في الخلق واعصى بفتح العين المعجمة
والنصارى المهمة من باب علم يعلم من الضم
بفتحين وهو بقاء الطوام والشراب
في الخلق فان قيل ما وجه اكا دههنا وانكون
قد مضى قيل هذا حكاية حال ماضية والآ
لقال كنت كدت والفرات الغريب والثعالبتى
يروى البيت من الى عمرو بالماء الحميم وهو

الماء الحار والبارد وهو الماء هنا وقضية
هذه البيت انه قتل لهذا الشاعر قريب من
اقرباته فصار من الغم والغصة بحيث
لا يجرى شئ في خلقه فتمكن من قصاص
قريبه فقتل قاتله فزال عنه الغم فانشد هذا
البيت وتركيبه ظقالا شتهارا انه حذف المضا
فاليه نسيا منسيا ولم ينويه ولذلك اعرب
بالنصب واشار اليه بقوله قبلا منصوب
اما على انه خبر كان ان كانت لفظه كان في كنت قضية
او على الظرفية ان كانت تامة وانما بينت في الاول
لشابهتها الحروف في الاحتياج الى ما اضيف اليه
اى تشبهها الحروف في الاحتياج الى المحذوف
فيه تقويض عنه ببدل فوالاحتياج اذا اذكر
المضاف اليه بجاء الثاني فانها اى الجهات الست
ح اى حين على تقدير كون المضاف اليه محذوفا

منسيا جعلت اسما برئسها من غير التفات الى الضا
اليه فام يشبه الحروف فلم يبين لعدم التشابه
فيكون اسما تاما نكرة فتعرب كسائر التكرات و
والفرق بين ما اذا كان المضاف اليه مذكورا او منويا
وبين ما اذا كان نسيا منسيا في المعنى هو ان اذا
قلنا مثلاً جئتك قبل الظهر او قبل او قبله يكون
وقوع الجئتي قبل زمان الظهر في الاول وليس ويكون
وقوعه في زمان ما من الازمنة المقدمة على هذا الزمان
في الثالث وكم بين العنيتين فهنا في قوله اما بعد هذا
لم يحذف المضاف اليه فلم يبين بل ترك منصوباً على
الظرفية ان قبل هذا مناف لقوله في ما سبق اذ
تقديره بعد زمن الفراغ قلنا المراد انه لم يحذف خفا
منويا بحيث يكون مستعمل منطلقاً عن الاضافة
بل استعمل مضافاً لاحد والعامل فيه اي في نصب
بعدها في محل الرفع على انه خبر قوله والعامل لقيام

مقام الفعل بفتح الليم فقط الفعل وهو يكون وراية
الفعل كاف في عمل الظرف العمل مضاف الى مفعوله اي
في عمل العامل في الظرف وانما كفي لان في الظرف ف
اتساعاً يقع معمول الكل عامل فيه رايحة الفعل وعليه
راي صاحب الضوابط قال والعامل فيه اما عند سبويه
وعند جميع النحويين لانها لا ينافيها عن الفعل تعمل
في الظروف خاصة واعلم ان القوم اختلفوا في
لاسم الواقع بعد ما هل هو جز من الواقع بعد الفاء
ام لا فيعضوهم ذهب الى انه ليس بجز مطلقاً اي
سواء دخلت الفاء على ما لا يعمل ما بعده في ما قبله
كان او لا بل ارتفع الاسم وانتصابه بفعل محذوف
وبعضهم الى انه جز مطلقاً وبعضهم قالوا ان دخل
الفاء على ما له صدر كلام كان في الاول والاخر
الثاني هذا هو المشهور المذكور في التون لكن اللفظ
من كلام الشيخ وكلام صاحب الضوابط ان ما قاله

هنا ذهب رابع غيرها وقد ساعد بعض من
شرح اللب فالعامل في نصب بعدهم هنا على مذهب
الاول والثالث الفعل المحذوف تقديره مهيأ نذكر بعد
حمد الله فان الولد الخ وعلى مذهب الثاني هو الفعل
الواقع بعد الفاء اعني اردت هذا قال العامل قياما
توجه ان يقال ان عمل اما عند وجود اردت تمنع
لا تقدم اثر الضعيف عند وجود القوى كالشمع
مع الشمس فلو عمل اما يلزم الترجيح الضعيف
على القوى وان بطل فاشارة الى جوابه بقوله لا اردت
لان ان تقطع ان يعمل ما بعده في ما قبلها اقتضاها
صدر الكلام الذي دخلت هي عليه لا صدر كل كلام
خدمواي الحمد الوصف بالجميل على جهة التعظيم والتمجيد
يعني ان الحمد هو وصف بالجميل مطلقا سواء كان بالجميل
اختياريا او غيره على الجميل الاختيارى مطلقا انما
كان ذلك الجميل او غيره على جهة التعظيم والحاصل

لان الحمد

الحمد يقتضي حامدا ومحمدا وهو طوبى يقتضي
ايضا محمودا بخير اعم من ان يكون اختياريا
او غيره ومحمدا عليه اختياريا وبه يمتاز عن
الحمد اعم من ان يكون انعاما او غيره وبه يمتاز
عن الشكر ان قيل كيف يفتح قولهم الحمد لله على
ارادته الكاملة وقدرته السامنة وحمده زيد
على حسبه ومشجاعة وعمله وكرمه وحمده
الاولوة على صاته اعم ان الحمد عليه فهذا الامثلة
غير اختياري لان صفاته الذاتية غير اختياري
لكون كل اختياري حارثا وكذا الباقي غير اختياري
اما الحسب فلا بد ما بعده التمس المفاخر سواء كانت
مفاخر نفس او ايات وهو اعم من ان يكون قولا
اختياريا ولا واما الشجاعة والعام والكرم
والصفوة فلا نهان من قبيل الكيفيات وليست
من الافعال الصادرة بالاختيار قلنا هذا الجواب

أما عن المثال فهو أن لا نعلم أنه مدح كما قال في
نياب التفسير أن المدح يختص بالفعل لأنه يجوز
المدح على صفات الله تعالى كالقدرة والعلم وعلى صفات
فعله كالخلق وترزيق ولا يجوز المدح على صفات
الفعل ولو سلم أنه مدح فنقول تلك الصفت أما
اختيارية كما ذكره بعض المحققين ومنع اقتضاء
الاختيار للمحدث بناء على جواز قصد مستمر
أفلا وبداً ولا يتقدم على الأثر بالذات أو هي
بمقتضى أفعال اختيارية لأنها عن الأفعال
الاختيارية أو لكون الذات كافياً فيها كما يستقل
فاعل الأفعال الاختيارية فيها ونقول إن تلك
الصفات مبتدأ للأفعال الاختيارية والمدح عليها
باختيار تلك الأفعال فالجود عليه فعل اختياري
في المال وأما عن المثال الثاني فهو أن الحسب
من أن يكون فعلاً اختيارياً أو لا لكن متعلقاً بمدح

بالحقيقة

بالحقيقة هو أفعال الاختيارية لأكملها اللهم إلا
على التعليل وإن الشجاعة ينطلق على الكيفية النفس
التي هي مبتدأ الفاعل النفس في الحروب والمهالك
على نفس الألفاء فيهما فيمدح على الثاني بلا تأويل
وعلى الأول بتأويل دلالة على الأفعال الجملة
الاختيارية ومن ههنا قيل إن الجميل لا يمكن أن يكون
نفسه اختيارياً بل كما قد يكون نفسه اختيارياً كما
كذلك يجوز أن يكون طريقه وسبب تحصيله
اختيارياً كما في العلم وإن يكون بطلته وإثارة لغتها
كما في الكلام والشجاعة وأما عن مثال الثالث فبأن
من الأمثلة الصنوعة وليس من كلام العرب
العرباء فاعلم ذلك فإنه هو غاية التلخيص
في هذا المقام الذي تنزل فيه أقدام الأقوام وهو
بحر ويكون مضافاً إليه لبعده وهو مضاف إلى الله
وهو أي لفظ الله علم بفحسين لذات واجب

الوجودية وتقدس أي تظهر عن ريس البشر
 والنقصان وإضافة الحمد إلى الله إضافة المصدر
 إلى مفعول والفاعل أي فاعل المصدر وهو الحمد
 متروكة إذ تقديره إما بعد حمدى الله بالنصب
 فحذف الفاعل وهو يا أي التكلم للدلالة المقام عليه
 وهو ظرف ضيف المصدر إلى مفعوله فكل مصدر
 من الفعل المتعدي على خمسة أقسام الأول
 أن يضاف إلى الفاعل ويذكر المفعول منصوباً نحو
 عجبته من ضرب زيد عمرو والثاني أن يضاف
 إلى الفاعل ويترك المفعول عن ذكر نحو عجبني
 ضرب زيد أي من أن ضرب زيد فتح الضاد
 وإنما قال من أن ضرب لأن زيد الفعل المصدر
 بأن بمنزلة المصدر في كونه فاعلاً ومفعولاً
 ومضافاً إليه ويستدل بخواتم عجبني أن يخرج زيد
 وأرجو أن يخرج زيد يغني خبراً أن يخرج و

وإن يخرج خبره على ترتيب اللف فلما كان أن مع
 الفعل بمنزلة المصدر في هذه المعاني كان المصدر بمنزلة
 في العمل وفي امتناع تقديم المفعول عليه فلا تقول عجبني
 زيداً ضربك كما لا تقول عجبني زيداً أن ضرب و إنما
 امتنع لأن معمول المصدر في الحقيقة معمول الفعل
 الذي هو صلة أن المصدرية المسماة بالموضوعة
 وما في حين الوصول لا يقدم على الوصول هذا وأما
 تخصيصه بأن مع الفعل دون ما المصدرية فلكونه
 أن عريضة المصدرية والثالث من تلك الأقسام
 الخمسة أن يضاف إليها يقوم مقام الفاعل نحو عجبته من
 زيد أي من أن ضرب زيد بضم الضاء إشارة إلى أن المصدر في مصدر
 الفعل الجوهري هو مضاف إليها يقوم مقام فاعله والرابع أن
 يضاف إلى المفعول ويذكر الفاعل مرفوعاً نحو عجبته من ضرب
 اللص الجار بضم اللام والخامس أن يضاف إلى المفعول ويترك
 الفاعل أن قيل لم حذف ولم يضر قلنا لأن المصدر قد نظر الواضع

فيه الى ماهية الحدث لا الى ما قام به الحدث فلم يطلب
 باعتبار نظره لافاعلا ولا منفعولا وانما يكون طلبه
 لا قام به باعتبار العقل والوضع ازال حكم العقل
 فلا يجوز ان يتصل به غاية الاتصال بخلاف الفعل
 فان طلبه للفاعل وضعي لاننا وضعه ليكون
 مستندا مصدره الى شئ بعده ظاهرا ومضمرا
 فجاز ان يتصل به السد اليه غاية الاتصال وهو
 اضارته لا قضاؤه وضعه وعقلا وانما اضرب
 في اسم الفاعل والفعول وان كان طلبهما ليس
 بوضع بل عقلى لقوة شبهتهما بالفعل لفظا ومعنى
 نحو يستحب تبريد الصلوة أى تأخير الصلوة
 الظهر في فصل الصيف تبريد الصلوات ايها سواء
 كان يصلي وحده او جماعة لقوله عليه السلام
 ابردوا بالصلوة فان شدة الحر من فيح جهنم
 اي صلواتها اذا سكنت شدة حرها وفيح جهنم

شدة

شدة حرها في الاعتبار تبريد كل بقعة تكون
 شدة حرها وهو مختلف بحسب البقاع ولما قصد
 الاذن فقسم واحد وهو ان يضاف الى الفاعل نحو
 حيث بعد ذهاب زيد فهذه الاضافة كلها مفعولية
 مفعولة للتعريف الا اذا المصدر يعني اسم الفاعل
 او المفعول فيكون اضافة لفظية كما ضافها كما وقع في اول
 ديكتا المحمود بن محمد بن عمر يعني جف من يفتح الجيم
 الفارسية قرية من قرى خوارزم الحمد لله كفاء
 افضاله وقال شريف الدين الجارودي هذا ^{اسم} لقب
 على وكتبه ابو الحسن وجرجان فضية من والذين
 استرا با د قد ولد في تلك القضية في اربعين و
 سبع مائة وتوفي في تلك شيراز في سادس
 ربيع الاخر سنة وستة عشر وثمان مائة كذا قال
 البعض ممن تصدى لكتبه شرح مفتاح في
 شرحه له اي الخضم كفاء مصدر من كفاء اي

اي جازاه بمعنى الفاعل منصوب على انه صفة مصدر
محذوف ويقال في عرف النخلة في امثاله انه نصب على
المصدرية لاكتسابه اعراب المصدر بعد حذف اي
حد الكفاية فضاله اي مكافئ فضاله بمعنى احد حد النخلة
احسانه ويجوز ان يكون كفاية منصوباً بفتح الهمزة
اي الحمد الكفاية فضاله وقد يقال الكفاية الكفوء اي التثل
فهو نصب ما على الحال من فاعل الظرف للمستقر
اعني للذات ومن مبتدأ على رأي اي على المصدرية اي
مماثلة لافضاله او مثله لافضاله ولما كان الوجه الاول
الحسن من هذا القول لان الحمد مثل فضاله مع لم
يتعرض اليه الشريف وقوله ولكونه تعليل مقدم لقوله
جاز اي لكونه المصدر اعني كفاية مضافاً الى معنونه و
بمعنى اسم الفاعل جاز وقوة صفة للنكرة وان كان
للمضاف اليه معرفة وهو فضاله بسبب اضافة
الى ضمير الذي هو اعراف العارفين اعلم ان عمل

المصدر

المصدر على ثلاثة اقسام الاول ان يعمل خالياً عن
الالف واللام والاقضافة بالجر في فاعله وينصب
مفعوله كالفعل اي كفعاله ان كان فعوله كذلك نحو عجت
من ضرب بالتوبيخ زيد عمر و اي من ان ضرب
زيد عمر و وهذه الجملة اي حالة اعرافه عنهما
اقوى من احوال الثلاثة لقوة تشبيه الشبه بالكسرة
والسكون والشبه بفتح السين لقان بمعنى واحد كذا
في مختار الصحاح الفعل بالنصب على انه مفعول
بشأنه لانه نكرة كالفعل اي كما ان الفعل نكرة بمعنى
انه غير شايع والآفة التعريف والتكثير من نحو
الاسم على ما صرحوا عليه والثاني من تلك الافعال
الثلاثة ان يعمل مضافاً كما في وهذا الضعيف من الاول
اي ضعيف منه لانه معرفة اي ان كان مضافاً الى المرفوع
ولو زاد عليه قوله او قريب منها لشم ما اذا كان
مضاهياً للنكرة لكان اولاً بخلاف الفعل فانه عار

عن التعريف والتخصيص لكن عار عن الالف
واللام فهذه حيشية تشابه الفعل في العراب عنهما
فيعمل عمله بتلك الشابه والثالث ان يعمل موقفا
باللام نحو اعجبتني ضرب زيد عمرو وهو اضعف
من القسمين الاولين لكونه معرفة صورة بالالف
واللام ومعنى بالاضافة قال في بعض شروح اللب
لا يعمل بالتصدير المعروف باللام للمعرفة ان عمله لكونه
مقدرا بان مع الفعل متعددا لا متناحرا ودخول اللام
على الالف ولا يرد التصدير المضاف لانه من حيث اللفظ
مفصل لانا معنى قولنا اعجبتني ضرب زيد عمرو اعجبتني
ضرب زيد عمرو بالتثنية ولذا يجوز العطف وحمل
سائر التوابع على محل الجرح ومن الرفع او النصب
بجلا في العرف باللام ويرد عليه ان هذه التعليل
يقتضي امتناع عمله معرفة باللام لا قلته ولذلك
لا يعمل الا في الضرورة الشعرية كقوله لقد عملت اول

الفيرة

لفظانه لا يخرج عن الاعراب والبناء وشرط
ايضا كونها مكبرة اذ على تقدير كونها مصغرة يكون
اعرابها بالحركة تقول هذا اخيتك ورايت
اخيتك ومررت باخيتك هكذا قالوا ويرد
عليهم ان الاسماء الستة المضائق اذا صغرت
يجب ان يكون اعرابها بالحركة وتقدير لوجوب
قلب واوهايا وقد ما كان يدور هذا الوهم
في خلدني ثم وجدت في كتب بعض المحققين من
التأخرين مع جوابه بان ما صغرت تلك الاسماء
تحرك آخر حرفها ليتم وزن فاعل فلما تحركت
خرج عن صلاحية الاعراب لوجوب سكون
حرف جعل اعرابا فقلبت وجعل اعرابها بالحركة
اذ الياء الساكنة ما قبلها كالصحيح في تحمل الحركات^{الثلاثة}
وان كان ما قبلها ياء وكذا الشرط ايضا كونها مفردة
اذ لو شئت او جمعت لكان اعرابها كاعراب ساير

الاسماء المشبهة او المجموعه وقد هما الشبه والاولى ذكرها
 ويأخذ من الكلام في هذا المقام على وجه يتحقق منه المأ
 وهو ان يقال ان هذه الاسماء الخمسة محذوفه اللام نسبتا
 اصل الاربعه الاولى خو و ابو وهو وهو فاصل فم فيه
 فحذف اللام اعني الهاء حذف غير قياسي في الواو
 ساكنها فلو حذف لزم بقاء الاسماء المتكسر على حرف
 واحد وتوالي في واعراب لزم قبله الف لا تفتح ما قبله
 فلزم في الثنون القاء الساكنين وحذف اللام في البقاء على
 حرف واحد فابتدئ منه الهم القريب منه في المخرج فاذا لم
 تصف اعربت بالحركة لفظا واذا اضيفت الى غير ياء التكلم
 اعيدت اللام مات من الاربعه واعيدت العين من
 الخامس لعدم ضرورة الابدال لعدم التنوين فجعلت حرف
 اعراب اما على معنى ان يكون تلك الحروف نفس الاعراب
 على راي من يجعل الحركة نفس الاعراب واما على معنى
 ان يكون تلك الحروف دلائل الاعراب على راي من يجعل

الاعراب هو الاختلافات والحركات دلائله فالعرف
 الاعراب كما يطلق على حرف يعتوره الاعراب لفظا
 كذلك زيد او تقدير كالف عصا يطلق على حرف تغير
 للاعراب واذا اضيفت الياء التكلم لم يعد اللام
 من الاربعه بل كان اعرابها تقدير ياء بالحركة تقول
 في الاحوال الثلثة التي مثله ويعاد العين من الخامس
 لعدم ضرورة الابدال فيقال في الاحوال الثلثة و
 لم يجعل حرف اعراب حتى يقال فاي كفلا ماي اذا
 لزم عند الاضافة الياء التكلم قلبها ياء مع ما هو
 القاعدة قلبت وكسرة الفاء ليناسب الياء جعل
 الاعراب في التقدير واما ذوف وهو لا يصغر ولا
 يقطع عن الاضافة ولا يضاف الا الى المظهر ولذا
 لم يقل اخوك الخ ليناسب الكلام له في الغيبة
 بناء على ان المظهر غيبته وفي التثنية بالواو
 دويا الف والياء تثنيه على ان المحذوف والبدل

منها واوردت في حالة الرفع وقلت الفاويا في النصب
 والجر وان عين ذوا وجعل الاعراب رفعا وقلت
 الفاويا في النصب والجر مجيئ مؤنثه ذات اصله
 ذوات لقولهم فمشتاه ذوان هذفت العين لكثرة
 الاستعمال وقيل ان ذوا ان يكون لامه للحدو فية يا
 وون واوا اصله ذوى لقلة كانت عينه ولامه واوا
 وذو همتا بالياء لانه مجرور على انه صفة لله كما
 وهو مضاف الى الانعام وهو اي الانعام ايضا الخير
 يستحق الغرض دينويا كان ذلك الغرض او اخر
 اوتيا وللغرض يقابل في القدر والمرتبة او هو اي
 اي انجر الى الانعام لكونه مضافا اليه لذي جاعل مجرور
 لكونه بدلا من الله ولا يجوز ان يكون صفة له لان
 جاعل نكرة والطابقة شرط بين الصفة والوصوف
 في التعريف والتكيس لا اتحادهما في الصدق بقوله
 الصفة لما كانت عين الوصوف في المعنى نحو جاعل زيد

المغيرة اني كررت فلم انكل عن الضرب مسما
 المغيرة اسم فاعل من اغاروا وليها مقدمها تانيث
 الا قد وكر عليه ضال والنكول الرجوع عن الحرب
 والجن عنه تقسم بالجرارة والشجاعة استدلالا بعام
 هذه الجماعة اني اذا توجهت الى الاعداء فرجوا
 عني غير ممكن عن هؤلاء والمعنى لقد علمت اولي
 من لقيتهم من المغيرين اني صرتكم عن وجههم
 هاز ما لهم ولحقه عبيد هم فلم انكل عني ضربه
 يسي في ولم اعجز ولم ارحم عليه وكانت بنو حنيفة
 قد غارت على باهله فحققتهم باهله وكان
 الشاعر فيهم وهن منهم وهو اي عمل المصدر
 المعروف باللام ناذر مع انه يحمل ان يكون نصب
 مسما في البيت بفعل مقدر وهو اعني ويكون
 تقديره فلم انكل من الضرب اعني مسما او بمصدر
 اخر ينقل تقديره عن الضرب ضرب مسما برفع

ضرب على انه خبر مبتدأ محذوف اي هو ضرب مسما
او يحوز على البدلية من الضرب المعروف لكن يلزم ترك
الواجب والجنس لا يقال العبارة هو ضرب باسمه على
ما في بعض النسخ لانا نقول المصدر اذا وقع مفعولا
مطلقا لا يعمل في ما هو حريم فلا يصح كونه منصوبا
بمصدر اخر منون فذكر الشايع عبد القاهر نقلا
عن البتخ ابو علي الفارسي ان المختار ان يجعل مسما
مفعول المصدر لا مفعول كبريت على حذف على
تحليل ليس للقياس اليه سبيل لا يقال قد ثبت
عمله في التزبل فكيف يحمل على الضرورة وهو قول
لا يحب الله الجهر بالسوء من خلقه وهو قول
وهو عامل فيه مع انه مصدر معروف باللام لا اله الا الله
جواب لا يقال ههنا بالعمل العمل بغير واسطة و
في الآية الكريمته ههنا في قيل وصف الشيء بوصف
صاحبه كقولهم الكلام الحسن على انه موصوف اذا الكريم

حقيقة

حقيقة هو الله تعالى بلسطة حرف الجر فلا نقض في
بمعنى الصاحب وليس هو مقصود الذات بل هو
وضعت للتوصل في جعل اسم الجنس كالفرس والمال
والانعام صفت نصب على انه مفعول الثاني لجعل
الشيء كما ان وضع الذي للوصلة الى وصف العارف بالمحل
مثلا لا يقال جاءني زيب الفرس والمال بل يقال ذوالفرس
ذو المال وكذا لا يقال الله الانعام بل يقال ذو
الانعام مراد هم باسم الجنس ههنا ما يدل
على القليل والكثير من مستماه اي ما يشبه اسم اجزاء
ويكون كل جزء منه كالكل في صحة إطلاق الآ
عليه كالذهب والفضة والمال والعسل ونحو
ذلك لا ما ذكر في باب الاعلام من ان نحو الرجل
والفرس اسم جنس كذا في شرح الباب لكن
لا يخفى عليك ما فيه فان الله وغيره قد صرحوا
بان الفرس اسم الجنس يتوسل بذو وجعله

صفة تزيد فعل المراد باسم الجنس ههنا ما قال
 القاضل التفاتنا في المطول من ان اسم الجنس ما يدل
 على نفس الذات الصالحة لان يقال على كثيرين من
 غير اعتبار وصف من الاوصاف كالاسد والفتاة
 ولا يقطع دوعن الاضافة فانهم قالوا الاسماء
 المضافة اضافة معنوية ضربان لازمة وغير
 لازمة وعدوان من اللازمة اما ظروف
 نحو فوق وتحت وقدام وامام وخلف وراء
 وتلقاء وتجاه وحذاء وحذوة وعندي ولدى
 ولدن وبيس ووسط بالسكون وسوى ومع
 وقبس واي وبعض وكل وكلنا وذو وهو وفرو
 حسب فان الاضافة في هذه الكلمات لازمة لانها
 تنفك عنها ولا يضاف والى العلم والضمير
 لفقدان الجنسية فهما الاظهر ان يقال ولا يضاف
 الا الى الاسماء الاجناس الظاهرة على ما يقتضيه

تعليل

بقوله لفقدان الجنسية فهما قيل وانما لم يضاف
 الى العلم والضمير لانهما وضعت وصلة الى الوصف
 باسماء الاجناس فليست وهي وصفا بل وصف
 هو ما اضيف اليه فلا يكون الاسم جنس مظهر
 لان العلم وكذا الضمير لا يوصف بهما على ما قرئ
 في موضعهم ولان لو اضيف الى الضمير يلزم اللبس
 في مثل ذلك فجعل عليه غير ليستد الحكم في الكل
 حذف الصفة من اخوة الدم انتهى والحق ان
 لو كان اسم جنس فهو وضميرها في حكم واحد
 لكونه مدلولها واحدا ولهذا جمع المحققون على ان
 الضمير الدارج الى النكرة نكرة فيكون كما تم مضاف
 الى اسم الجنس المظهر الاير ان الامام عبد القاهر
 قال في قوله انما يعرف بالفضل من الناس الاذوية
 هذا اول من اضافة الى ضمير ذي وعمر وانت
 ان تشبعت كتب التوم بمد كلامهم يؤيد ما قلنا كذا

قال الله الضوء ولكن فيه ما لا يخفى واما قوله اهنا
 المعروف ما لم يتبدل فيه الوجوه لا يعرف الفضل
 من الناس الا ذووه المعروف الاحشا وذووه
 فاعل يعرف اي لا يعرف قدر صاحب الفعل وعنه
 الا صاحب الفعل دون الجمال وكذا قولك كعب با
 ذهب صحننا الخرجية مرهفاه ابار ذوى ارو
 منها ذووها ذووه بفتح الدال ونظم الواو والا ولا
 جمع مذكر نداء وتقول رجل ذو مال ورجلا
 ذوا مال رفعا ورجليس ذوى مال نصبا وجرا
 ورجال ذوو مال رفعا وذوى مال نصبا وجرا
 وامرأة ذات مال وامرأتان ذوات مال رفعا وامرأت
 قيس ذوات مال نصبا وجرا ونساء ذوات مال
 كما عراب مسلمات فشاذ لا يقلسا عليهم شئ
 وكذا تلك قطعه عن الاضافة وادخال اللام عليه
 لاجرام مجرى صاحب في قوله فلا اعنى بذلك

اعليك

اسفليك ولكني اريد به الذوينا شاذان لا يقا
 عليهما شئ فجوى به اي بذو الجار والجرور في كل
 الرفع على انه قائم مقام الفاعل لحي به ههنا جعل
 الانعام صفة الله وهو اى نومى الاسماء الستة
 المعتلة المضافة الى غير ياء التكلم وهي ان تلك
 الاسماء الستة اخوه وابوه وفوه وهنوه و
 الهمة كناية ومعناه شئ اى انه كناية عما لا يعرف
 اسم او يكره التصريح به من العورة والفعل القبيح
 وغير ذلك وموهها انما انت الضمير نحو القائل ما قد
 لانهم نسب زوج المرأة ابوه او ائنه فان ائنه
 الى لائنته وذو مال فانها اى الاسماء الستة
 التولية المضافة الى غير ياء التكلم بالواو والواو
 رفعا وبالاو نصبا وبالياء جرا وانما قال في الاكثر
 لان بعضهم يجعلها مقصورة على ما كان الفراء
 فيقول اباه في الاحوال الثلاثة كما يقول عصاه وعليه

تأليف

قول الشاعر ان اباها و ابا اباها قد بلغا في الجحد
بنياتها فانه قال ابا اباها ولم تصل ابا ابيها قد بلغا
في مجد رغباتها فصد لا جعل مقصودا وثني
الغاية بالالف حال الانصب على ألف بني الحارث وهي
ان يجعل اعداء استثنى بالالف في الاحوال الثلاثة
باعتبار ان الحمد صاحبين اعني الاب واب الاب
معناه قد بلغ الاب في الجحد غايتهم واب الاب ايضا
غايتهم وتأتي ضمير غايتهم على ما قيل الجحد
بالمرتبة بشرط كونها مضافا لغيره بالالتكامل لانها
ان لم تضف يكون اعداء بها بالحركات نحو جاتي باب
وريتا يا ورسعت باب وان كانت مضافة لكن
لا ياء التكلم يكون اعداء بها تقدير يا باعني راي البعض
وهو الاصح او يكون مبنية على راي نادر ويكون
واسطة بيني العرب والبنى وهذا اي يكون المضاف
لا ياء التكلم واسطة بينهما مذهب ضعيف اذا

الظريف وجب ان يدخل عليها ما يدخل على الموصوف
من التعريف والتكثير للمتناع كون الشيء الواحد شأ
يعا ومخصوصا ومما ينبغي ان يعلم ان الموصوف
قد يكون معرفا باللام والموصوف مجردا عنها فيقال
ما يحسن بالرجل مثلك ان يفعل كذا وما يحسن بالرجل
خير منك ان يفعل كذا قال الخليل مثلك وخير نقان
للرجل على نية الالف واللام وكذا غير ذاجعل وصفا
للمعرفة دون البدل اي ليس يشرط في البدل ان يضاف
البدل منه في التعريف والتكثير وذلك لان البدل
مستقل بنفسه كما انه ليس من التوابع الا من جهته
اللفظ وليس هو مع البدل منه بمنزلة شق واحد
فلا يلزم من اختلافهما نعت يفاو تنكير الخروج عن
حد المناسبة ونزوم الاحالة بل هو م كون الشيء الواحد
معرفة ونكرة في حالة واحدة قال في شرح الرضي
واعلم ان بدل كل من الكوايف في التنوع في الافراد

والتشنية والجمع والتذكير والتانيث فقط لا في التثنية
 ولها ابدال الاخر فلا يلزم موافقتها للمبدل منه في الالف
 والتذكير وفروعهما انتهى الالف اذا ابدل النكرة
 من العرف بد كل من الكل فالوصف في توصيف
 البديل بنكرة اخرى حسنة عند اكثر النحاة وواجب
 عند ابن الحاجب كما قال في الكافية اذا ابدال النكرة من
 العرف فالنعت واجب وانما وجب لانه لا فائدة في
 الابهام بعد التفسير في بدل الكل الذي يكون الدارمة
 ما يريد من الاول وقيل لانه لا يجوز ان يكون
 الموقف اعم من غير المقرب وبما هو هو في المعنى
 لكن حسنة ووجوبه اذا كان البديل عين المبدل منه
 لفظا كقوله تع لنسفعا بالنون الخفيفة الآتية لا
 قلبت النون الفاء في الوقف ككتب بالالف قالوا الاصل
 في كل كلمة بصورة لفظها بتقديم الابداء بها والوقف
 عليها ومن ثم كتب النون المنصوب واذا حرف نصب

واقربا

امر الواحد للذكر بالالف على الاكثر لان الوقف عليها
 بالالف بقلب التنوين والتنوين الاصل والزائد الف التثنية
 ما قبلها فان قيل فعلى هذا ينبغي ان يكتب اضرب امر الجمع
 الاكثر بواو والالف واضرب للواحدة الخاطبة بيا هو
 نصيب الجمع للذكر بواو ونون وهد نصيب الواحد
 الخاطبة بيا ونون لانك اذا وقفت عليها قلت
 اضربوا واضربى وهل تضربون وهل تضربين
 باسقاط النون التاكيد ورد الواو الياء والنون
 المحذوفات لاجله قلنا نعم لكنه لا تعسر تبين
 هذا الاصل وهو ان عند الوقف يحذف نون
 التاكيد ويرد ما حذف لاجل فانه لا يعرف الا بالالف
 في هذا الفن كتيوا مثل ذلك على لفظه بالناصية تا
 كاذبة لا مطلقا لكن هذا اي الاشتراط بان يكون
 البدل لفظا البديل منه يعين مذهب الكوفيين
 وعند البصريين لا يشترط ان يكون البديل على

لفظ البدل منه كذا في الباب وعبارة الباب هكذا ولا
يحسن ابدال النكرة من المعرفة الا موصوفة ولا يشترط
ان يكون على لفظ البدل منه على الصحيح انتهى كلامه
فلو حذف قوله او وجوبه كان او الا لا تعرض له
في الباب هذا في ههنا بحث وهو ان حصل الحسن
والصححة على رأي الشيخ هو ان يتصل بالنكرة البدلة
فايدة لم يفهم من المعرفة فقل هذه الفائدة لو
حسن والا فلا سواء حصلت بالوصف او غيره
قال الشيخ عبد الله بن شاذي بن عبد الوارث انا
وغيرنا بنى جيلان كلهم كساعد النصب لا طول
والعرض فقال قوله طول مجرور بانه بدل من سا
عد النصب وساعد النصب معرفة وطول نكرة
وفيه فائدة لم يفهم من ساعد النصب اذا دلالة
على شي من الطول والعرض امر مجازي وقال السيل
فيهم في شرح كتاب سيوتيه قول من يتباخوك

مسلم وكافر على البدل من المعرفة وبالحيلة ان لم يقو النكرة
الاما افاده الاول يحسن ابدال النكرة من المعرفة ان هو
اذن ابهام بعد التفسير نحو مرأت بزيد رجل ولا
طائل تحت هكذا في بعض الشرح الباب فان قيل
لم يتعرف جاعل ههنا بالاضافة قلنا لانها لفظية
غير مفيدة للتعريف بل مفيدة للتخفيف الذي يفيد
الاضافة اللفظية بسقوط التويز لان اجزاء جاعل
النحو يتويز جاعل ونصب النحر وينبغي ان يعلم ان
التخفيف الذي يفيد الاضافة اللفظية قد يكون
في الاضاف وهذه نحو ضارب زيد وقد يكون في
المضاف اليه وهذه نحو الحسن الوجه اذا اصل
الحسن وجهه وقد يكون فيهما نحو حسن الوجه
وقد يكون الا في لفظ واحد منهما نحو افضل القوم
على قول من قال ان اضافة افعل التفضيل لفظية
فان التخفيف فيه يحصل بحذف مقنوية حتى يفيد

التعريف فام يصح كونه صفة لله كما توهم صاحب
 الاصباح يبعث الالضافة قسمي احدهما لفظية و
 وهي منحصرة في ثلاثة مواضع عند الجمهور احدها
 اضافة اسم الفاعل الى مفعوله وثانيها اضافة
 اسم المفعول الى ما يقوم مقام الفاعل اذ ارد بهما
 اي باسم الفاعل والمفعول الحال او الاستقبال نحو
 مررت برجل ضارب زيدا الان او غدا ونحو
 مررت برجل معور الدار كذلك اي الان او غدا
 واما اسم الفاعل على ما يدل عليه قوله ضاربك
 وبالك ولو قال بهما مناسبا لما سبق فكان
 اول لان حال اسم المفعول كذلك اللازمي والاستمراري
 فتعني اي فاضافتهما معنوية مفيدة للتعريف
 نحو مررت بزيد ضاربك امسن في الماضي او ما
 لك بالمر عطف على ضارب عبده في الاستمراري و
 والعبيد كالعليم جمع عبدا وانما كانت اضافة كلهما

معنوية

مفيدة تح اما على تقدير كونها بمعنى الماضي فلا بد
 الاضافة تح لا يكون في تقدير الاتصال لانها ليست
 اضافة الى مفعوله حيث المشابهة الكاملة اي الشا
 بهة لفظا ومعنى مفعولة وهي غير وثيقة عندهم
 واما على تقدير كونها بمعنى الاستمرار فلا يكون معنى
 الماضي موجودا فيه هذا لكن الحق انه اذا قصد به
 مستمراى مشتمل على الزمنة الثلاثة يمكن ان يجعل
 لفظية ومعنوية ايضا وقد صرح به في شرح اللب
 وقال بعض المحققين ان اعتبار الوجهين في هذه
 الاضافة مما يحتاج في ضروري حتى ظفرت تبيين
 من قبل صاحب الكشف حيث جعل هذه الاضا
 في موضع لفظية اخرى معنوية هذا قيل في كلامه
 نظر لان جعل العام اعني الاستمرار قسما الخاص
 اعني الماضي وعلى تقدير ان ليس بينهما عموم وخصوص
 فيه نظر من جهة اخرى وهو ان الزمان المقترب

للفضل ومشاهاة تم في المشهور ثلثة ماض
 وقال واستقبال وعاد ذكره يكون الزمان
 المقتر لها اربعة وهو خلاف المشهور ويمكن
 ان يجاب بان الشئ ليس في صدر التقسيم بل
 في صدر الارادة ومنشاء الغلط الجمل بالفرق
 بينهما وبان المشهور ان الزمان المقتر
 للفعل ثلثة لا لمشابهة لانه لا يقترب بها
 فضلا عن المشهورة انتهى والثالث من تلك هو
 منع القسمة اضافة الصفة المشبهة الى فاعلها
 فهو مرسى برجل حسن الوجه لا يقال كيف
 اضيف الحسن الى الوجه وبالحسن هو الوجه
 فلزم اضافة الشئ الى نفسه قلنا لا نعم فان الحسن
 لعم من الوجه فيكون من اضافة العام للخاص
 وقيل ان الحسن ليس هو الوجه بل الحسن هو
 الشخص الذي له الوجه فان قيل لم يتعرض

الى

اذ اضافة اسم الفاعل الى فاعله مع انه من جملة
 المحملات العقلية قلنا ان اسم الفاعل من المفعول
 اللام قد يضاف الى فاعله النسي لكن بعد ان اخرج
 عن كونه فاعلا بان نصب شيها بالمفعول
 بعد تشبيه اسم الفاعل من اللام باسم الفاعل
 من المتعدي فهو مشدح في اضافة اسم الفاعل
 الى مفعوله ولذا لم يتعرض اليه واما اسم الفاعل
 من المتعدي فلا يضاف الى فاعله لزوم اللبس
 وعدم التغاير وتخفيف على وجه التفضيل ان
 اسم الفاعل للمتعدى والمفعول المتعدي المكتسب
 من واحد لا يضافان الا الى المفعول فاذا قيل
 هذا ضارب زيد او معطى زيد لم يكن زيد الا
 مفعولا لان الاضافة الى الفاعل على خلاف الاعمال
 لان المضاف ينبغي ان يغاير المضاف اليه واسم الفاعل
 نفس فاعله فهو هو ولا نه تشبيه باضافة

الى مفعوله واما اسم الفاعل اللازم واسم المفعول
 اللازم وهو المشتق من المتعدي الى مفعول واحد
 لما اريد اضافتهما الى الفاعل توسعا في الكلام
 شبهواهما بالمتعدي منهما ونصبوا فلهما على
 التشبيه بالمفعول ثم اضيفا اليه وذلك بان
 ينتقل الضمير المتصل الى اسم الفاعل والمفعول
 فيكونا فاعلهما مستكنا فيه فيقع في صورة المفعول
 فنقول مثلا زيد قائم ابوه زيد قائم الابو
 والصفة المشبهة لما كانت تشبهته باسم الفاعل
 لفظا ومعنى اما لفظا فلا نهائشني ويجمع وتثبت
 كما ان اسم الفاعل كذلك نقول حسنة من حسنان
 حسنون حسنة حسنان حسنان وايضا
 قيض بيضاء ان بيض كما نقول ضارب ضاربان
 ضاربون الح واما معنى فلا نهائشني قام به الفعل
 كالفاعل وكذلك سميت بالصفة المشبهة به فيجمع

انواع عمله تكميله المشبه وتوسعا في الكلام ولما لم
 يكن لهما مفعول يضاف اليه او ينصب جونا اضافتهما
 الى الفاعل ونصبهما اياه تشبيها بالمفعول نحو الحسن
 الوجه ونصبه فاحفظ هذا فان من الاسرار الخفية
 والكثيرة الخفية وما عداها اي ما عدا الثلاثة المذكورة
 وما عدا الاربعة على رائي من يجعل اضافة افعال التفضيل
 لفظية اضافة معنوية وبالميل الى الاضافة اما معنوية
 ان كان المضاف اسما غير مشتق سوا كان مصدرا
 او غيره او مشتقا غير عامل في المضاف اليه نحو هذا
 غلام زيد وحضارغ ممر وضرب زيد واما اللفظية
 ان كان المضاف مشتقا عامل فيه او مؤولا به نحو
 فزيد ضارب بكر وحسن الوجه وهاشمي الاب
 مفيدة للتعريف والتخصيص ان كان مضافا اليه
 معرفة او نكرة يخرج من غلام زيد مثال كون
 المضاف اليه معرفة او رجل مثال كونه نكرة على اللفظ

والنشر المذتب يعني ان كان المضاف اليه في العنوية
نكرة يكتب المضاف منه التخصيص واول بعض الشي
هو غلام رجل وهو ظ وان كان المضاف اليه معرفة
يكتب المضاف منه تعريف نحو غلام زيد لانك اذا
قلت غلام كان تشايعا غير مختص بواحد فاذا
اضيف تعرف وصار لواحد بعينه وهو زيد فان
قلت هذا وان تعرف وصار لواحد بعينه لكن لم
يعين الغلام في نفسه لان هذا انما يتم اذا كان
لزيد غلام واحد ما اذا كان اكثر منه فلا وقد
اطلقوا في قضية الاضافة العنوية قلت تعريفها
باعتبار العهد وتحقيقه انك اذا قلت غلام زيد
بما من فلا بد تشبيهه الغلام معين من بين العامة
ثم من يدع موصية لزيد بحيث يرجع اطلاق اللفظ
اليه دون سائر الغلمان اما لكونه اعظم غلمانا
او اشهر بكونه غلاما له او بكونه غلاما مشهورا

ثم قد يستعمل على خلاف وضعه فيقال جاني
غلام زيد من غير اشارة الى واحد معين
وهذا الكلام لا يضر افادتها التعريف باصل
الوضع كما في المعرف باللام فانه في اصل وضعه
لواحد معين ثم قد تستعمل بلا اشارة لا معين
كقوله ولقد اترع الليث يسي فضيت ثم قلت
لا يعني فانه لم يرد به لثما معينا انه ليس فيه اظها
ملكه الحلم لنفسه والعني ولقد مررب عا لثم من
الليثام قالوا لكونه لثم يصح يسي وضمنا واما
افادتهما الى التعريف والتخصيص هذه الاضافة من
على انه فاعل افادة اي انما افادتهما الاضافة للعنوية
بوجه اللفظية لان اتصال ههنا في اللفظ والمعنى
اما في اللفظ فلا لان المضاف اليه متصل بالمضاف و
ومستخرج مع بحيث تنزل منه منزلة التنوين
واما في المعنى فلا ثم وضع الاضافة العنوية لتفيد

أن تولد مما يدل عليه المضاف مع المضاف إليه فهو
 صيغة ليست الباقية معه فان الاضافة العنوية عندهم
 اما اسم عام الى اسم خاص بواسطة حرف الجر
 فالكان الاتصال هي هنا في اللفظ والمعنى معا ينبغي
 ان يفيد التعريف والتخصيص في معنى المضاف بعد ما
 افاد التحفيف اللفظي ليكون قد ومرتبة اللفظ قدر
 مرتبة المعنى وبهذا التعريف يظهر اندفاع ما يتوهم
 من الصادقة على المطو في اللفظية الاتصال في اللفظ
 وفي المعنى على الاتصال ولذا سميت ولم تقبل التحفينا
 لفظية ^{لفظية} فان قلت ماذا تقول في ضارب رجل فان الضارب
 قد تخصص ودال عنه بعض الشيوع بالاضافة
 ولم تقبل التحفينا لفظا فان قلت ماذا تقول في ضارب
 رجل فان الضارب قد تخصص ودال عنه بعض
 الشيوع بالاضافة الى رجل كما في غلام رجل قلت
 التخصيص الذي في ضارب رجل ثم يحصل بالاضافة

بل كما

بل كان حاصل الضارب من رجل حين كان منصوبا
 به ايضا بلا تفاوت في اعل اسم فاعل اضيف الى مفعوله
 وهو النحور اذ منه الحال او الاستقبال لا يقال
 لان ذلك لان الجعل فعل لله تع وفعله منزوع عن الزمان
 قلت كونه بمعنى الحال او الاستقبال بالنسبة اليها
 دونه وانما قلنا مراد منه الخ بدل الالة عمله في المفعول
 وهما اي كل واحد منهما النحور والكاف في كمال الخ ولا
 يعمل اسم الفاعل ما لم يكن بمعنى الحال او الاستقبال
 والاعتماد عطف على ما قبله بحسب المعنى اي لا يعمل
 الا بشرط ارادة الحال او الاستقبال والاعتماد
 على احد الاشياء الستة كما ينبغي فيكون اضافة
 لفظية في تقدير الاتصال غير مفيدة للتعريف او
 التخصيص فلا يصح كونه صفة لم فيكون بدلا منه و
 يجوز فيه الرفع والنصب ايضا اما الرفع فعلى ان
 خبر مبتدأ محذوف اي هو اي الله تع جاعل النحور

واما النصب في تقدير اعني او امح وعلاكل واحد من
التقديرين يقال في عرفهم ان نصب على الدج كما يقال
ان نصب على التثنية اذا قدر عامله اذم اما على تقدير امح
فظاهر واما على تقدير اعني فلان اعتناء الكلام و
اهتمام به اذا كان لا في صدر الذم فيفيد المدح فله
فالنصب على الدج في عرفهم يشتمل كل موضع يفهم
من تقدير عامله المدح هكذا افادنا بعض من
اساتذتنا يقال هم ويؤيد اليه الله ويؤيده كلام
اشراخ الديب فان قيل بعد جعلكم اياه رجعا ^{على} ارجا
بذل الله اى من لفظه الله فائى قسم من اقسام البذل
هذا استفهام انكارى واللام في لاي اقسام متعلق
فاستفهام من الاستفهام المذكور كما قال لا يهيج
ان يكون جاعل شيئا من اقسام البذل لان اقسام
اربع بذل الكل من الكل ان صدق البذل على ما صدق
على البذل منه كقوله تعالى هذا الصراط المستقيم

صراط الذين فان صراط الذين غير صراط المستقيم
صدقا وان تغاير مفهوميا وبذل لبعض من الكل
ان كان البذل بعض البذل منه يخرج في القوم
اكثرهم او بعضهم وبذل الاشتغال ان كايتهما
تعلق غير الكلية والجزئية سواء كان الثاني مشتملا
على الاول نحو سلب زيد ثوبه او على العكس نحو
قوله تعالى يستأثرونك عن الشهر الحرام قتال فيه
او لم يشتمل اهدهما على الاخر اصلا بهذا الاشتغال
قالوا حين قسموا البذل الى الاربعة انما سمي هذا الاشتغال
لان البذل منه مشتمل على البذل لا كما شتمال الظرف
على الظرف وفيل من حيث كونه دالا على البذل اجمالا
ومتغاياضاله بحيث تشوق النفس عند ذكره الى
ذكر ثان يبين ما اهل اوله فتذكر البذل لمخصصا
لما دل عليه الاول ميسر له فعلى هذا لا يجوز ان يقال
في بذل الاشتغال بنى الوزير وكيله لان الاول غير

بحل لانه يعرف عرفا من قولك بني الوزير ان البنا
هو وكيد ولو قلت ضربت زيدا عبده كان يد الفظ
لانه ضربت يد مفيد غير محتاج الى شيء اخر
واعلم انهم قالوا يجب ان يكون في بدل البعض
وبدل الاشتغال ضمير عايد بد ليس بخلاف بدل
الكل فان العينية هي هنا يعني عن الربط كما قالوا ان
الجملة الواقعة خبر اذا كان عين مبتدأ وعبارة
عنه فلا حاجة الى ضمير الربط نحو قل هو الله
احد وقوله عليهم السلام افضل ما قلت انا والنبون
من قبل لام الله وقولك مقول زيد منطلق
ثم ان هذا الضمير قد يكون مقدر لا يخرج في ثلثة
زيد او منهم وبدل الفلظ ان كان الاثبات بالضمير
منه وقع غلظا نحو مررت برجل حمار يعني اراد
للكلام ان يقول مررت بحمار فسبق لسانه لارجل
ثم تداركه فقال بحمار اي ذكره وتلفظ به دفع هذا

الفاظ

الفظ فيكون الفلظ في المبدل منه ولهذا قالوا بدل
الفظ بالاضافة ولم يقولوا البدل الفلظ بالصفة
فهي بدل الشيء من الفلظ قالوا لاضافة في قسمين
الاولين ببيان في الاخيرين الى السبب اي البدل
الذي كان سبب الاثبات به وتوعد الفلظ في البدل منه
وقيل لاضافة في بدل الفلظ لادنى ملا يستمكن في
كوكب الخرقاء ولعل هذا الاول ان يسميه
بالاعم الاغلب اذ قد يكون سببه النسيان كما يكون
سببه الفلظ وكذا في بدل الاشتغال فاعتبر في ما
سبق وهذا اي بدل الفلظ لا يكون الا من غير
روية وفكر ولهذا لا يحسن في كلام الفصحاء قوله
فجاء لا يجوز ان يكون من الاول والثاني الخ من
تبط الى قوله اي قسم من اقسام البدل لانه قسم
اربعة الخ لا شعارها الكلية والجزئية وهو اي الله
تعالى متعال اي منزّه بالعلو عنهما ولا من

الثالث لان الاشتغال انما يستعمل في الاجسام لا في
 ولا من الرابع لان كلام المص ليس بكلام غير
 فكري وهو ظ فلا يكون جاعل بدلا من لفظة الله
 لان انتفاء الاقسام عنه يدل اي عن جاعل باسرها
 اي بجميعها يقال هذا الك باسرها اي بقدره يعني
 بجميعها كما يقال برتبة اي بكليته يدل على انتفاء المقسم
 وهو مطلق البدل عنه اي عن جاعل وهذا اي
 قولنا لان انتفاء الاقسام المعنى قول اهل العقول
 اي العلوم العقلية كالحكمة والمنطق وغيرهما
 لا وجود للعالم كالا نسا الا في ضمن الخاص واللا
 فراد كزيد وعمر ووبكر وغير ذلك قلنا ان
 التحقيق هو هنا ان القول ببديلية جاعل هذه الله
 متعلق ببديلية قوله مجاز مرسل خير ان اي مجاز
 كانت العلاقة المتبرية بين معناه الحقيقي والمجازي
 غير التشبيه مثل علاقة السبيبية والتبعية وغيرها

فانه

فانه اذا كانت العلاقة هو التشبيه يسمي المجاز بالا
 ستعارة دون المرسل على ما ينبغي من قبيل اطلاق
 اسم التبويح على التابع لان البدل في الحقيقة موصوف
 محذوف اي موصوف جاعل وهو له بالجر على الحكمة
 وهو الاقصر وان جاز برفع على الخبرية اذ التقدير
 انه جاعل الخوقاته نكرة وقعت بدلا من الله مو
 صوفا بنكرة اخرى وهي جاعل فلم يلزم ترك التوا
 او الحسن واما الاله معر فباللوم في الاعلام
 الغالبة فتسمى اعلاما اتفاقية كالنجم والصفوة اعني
 ان الاله في الاصل من اسماء الاجناس كالرجل تقع
 على كل معبود بحق وباطل ثم غلب على ذات المعبود
 بالحق كما ان النجم اسم جنس لكل كوكب ثم غلب على
 الشريفا وان الصديق اسم على اصابته صاعقة
 ثم غلب خو يلد يي نوفل واما الله محذوف الهزة
 فمختص بالمعبود بالحق لم يطلق على غيره اصلا

70

وعمله يدل على هذا التقدير لا بشرط طم اي لا بشرط
علمه بالاعتقاد اما على الموصوف او على غير من
الامور الخمسة او الستة على ما ينبغي ان لو لم يكن
التقدير كذلك لبطل العمل وقد ثبت علمه في
المفعولين فان قلت من اين علم علمه قلت قد علم
علمه في المفعول الثاني بشهادة فحوى الكلام اي
بتعلق قوله كالمع بقوله جاعل النجوم معنى واذا
عمل في الثاني عمل في الاول ايضا والا يلزم اقتضا
العمل على احد المفعولين وهو ممتنع على ما بين
في المطولات فان قلت هذا انما يتم اذا عمل في الثاني
وهو ممنوع بجواز ان يجعل جاعل بمعنى الماضي
ويكون كالمع مفعولا لفعل مقدر دل عليه جاعل
كما قالوا في زيد معطي عمر وورهما امس من ان
ورهما منصوب باعطى المقدر الدال عليه لفظ
معطي قلت نعم يمكن ذلك بشهادة فحوى

الكلام يمنع ذلك التحمل تعرفه من له طبع سليم
وعقل مستقيم ويلزم ايضا ترك الواجب على
مذهب ابن الحاجب وهو اي مذهبهم
وجوب النعت اذا بدل النكرة وهي جاعل ههنا
لعدم تعرفه بالاضافة كما من بيان من الموقر
وهو الله ههنا او يلزم ترك الواجب الحسن
بفتح حين على مذهب الجمهور كما من بيان فيكون
ح اي فيكون الهم حين كونه هو البديل في الحقيقة
من القسم الاول مجازا بمعنى بدل العين من العين
لا بمعنى بدل الكل من الكل حتى يلزم ما ذكرتم من انهما
م الكلية والجزئية وبدلية جاعل مجازية من
القسم الثالث قوله بدلية جاعل مبتداء ومن
القسم الثالث خبره وان امكن كونه من الاول بمعنى
العين من العين فعني الاشتغال وجود التعلق بينهما
غير الكلية والجزئية لا اشتغال الظرف على المظروف

كما صرح به اى كون معنى الاشتمال وجودا لتعلق
 بينهما مطلقا النجاة فلا يلزم ما ذكرتم من ايها
 م الجسمية هذا افضل الخطاب يؤتون به عندنا
 طائفة من الكلام والاخذ في اخرى والتقدير ثم
 هذا واخذ هذا ان الامر المذكور كما ذكر اذ ارفع
 الامر هذا المذكور الى غير ذلك مما يناسب
 لكن بغيره هنا سوال ناش من تشابه السني
 اى ارضعت عن اقسام البدل وهو ان قولنا
 جاء ذى ذى غلامه او اخوه او حمارة من اى
 قسم من اقسام البدل قلنا انه من الرابع
 وهو بدل الفلظ لان عدم كونه من الاول و
 والثاني لعدم كون الثاني عين الاول ولا بعضه
 وكذا عدم كونه من الثالث وهو بد الاشتمال
 ظاهر لان شرطه كون التبوع بحيث يطلق
 به التابع وكون النفس عند ذكره منتظرة و

مشوقة

بعضهم وهو ابو علي وعبد القاهر وانتم اليهما لا تنسوا
 اما في ليست عاطفة لا الاولى ولا الثانية والعاطفة
 لعمري تنبذ في مثالها هو الواد واما اما للثانية والتقسيم فظ ص

والثالثة فقط وقول بعضهم ان العاطفة اما الثانية دون اما الاولى مشريدا
 بصحة قيام او مقامها في اى اما زيد او غيره يكون الواد ليعطف اما على اما
 الاولى فيكون اما الاولى للثانية فقط واما الثانية للثانية فقط وعطف غيره
 كما زيد المثال المذكور وقول بعضهم وهو الامام الاثني عشر ان اما الا
 والثانية مجموعهما حر وعطف والواحد كما قلنا قد عطف اما على اما على بصيرة
 كحر في واحد او اما الاولى واما الثانية قد عطفنا على اعاز له ولا يخفى
 كما في هذه القول اذ لا وجه لتقديم بعض العاطفة على بعض
 فالجزم الائمة والحق ان الواد هو العاطفة واما مفيدة فانه الشين
 عاطفة والواد اذن في قوله اما الاضمية اما الى ان يرد واندفاع
 السؤال في هذه الاقوال الثلاثة اذ ينبغي رفع السؤال بافتتاح
 المذهب الثاني ولكن في ذلك المذهب بانه لا يلزم من صحة قيام او مقام
 ان يكون للعطف كما وان ان المستدري قد يقوم مقامهما فالمفيدة
 في الاضمية تابعة للضام دون الثانية فافهم هذا المذهب والنور والحق
 عن معنى هذه المذاهب في العاطفة وبيان الفرق بينها لا ياتي بهذا
 ان ولكن اشرفنا ما لا نتمى لفائدة عابدية عما حذر من حرجي حرج

ولي

ما

ما



والضمير المحمدي كونه مضافا اليه للنبي وهو اي الضمير المذكور راجع الى
 الله والى ربه الجور متعلق بالصلوة والنبي من النبوة بضمين و
 شيد الواو وهي النبوة فعوله كالمذكورة والاولى فاصله بغير الهمة
 وهي النبوة ما ارتفع من الارض فح يكون مع النبي الذي شرف بمحمول
 شرفا لشدة يد على سائر الخلق وهو اي النبي ح اي عاقل يكون من
 من الجمع المفعول والجمع انبيا او النبي ما خوذ من النب
 هو النبي فالنبي من اخبر من الله تعالى وهو ح فعمل مع الفاعل
 والجمع نبا، من علماء، ويجمع ايضا على انبيا، لا يقال كيف لا يعود لام
 ومثل الجمع واقصه غيره في الاشياء الى اصولها لان الهمة لما ابدلت
 ولزم الابدال جمع ما اصل لانه حرف علة كعباد واعباد وفي النبي
 وهو الطريق ومنه يقال للرسول على الله تعالى انبيا، كونهم طرق الهواية
 الله تعالى فان قلت ما الفرق بين النبي والرسول قلت بينهما عموم
 وخصوص مطلق لان الرسول من كتب رباني والام الهوى
 الالهام هو الالقاء ومعنى القلب بطريق الفيض لا بطريق الرسالة
 والنبي من الهام الهوى علم من ان يكون له كتاب ولا لكل رسول نبي

من غيره

من غير عكس اطلق النبي على رسول كما اطلق المص على اعمه في قولنا
 والصلوة عانية فالمراد به النبي الذي هو بمعنى الرسول لا ما اي لا
 الذي وجد بدونه اي بدون الرسول تحقيقا لمعنى العموم فلتاقل في
 هذا المقام ولذا اي ويكون المراد به ما ذكر جعل المص قوله محمد عطفيا
 لنبية محمور وعطف البيان وهو التابع الذي لا يجرى لا يوضح نفس
 سابقه لا لا يوضحه باعتبار الدلالة على معنى فيه كرامة الصفة انما يكون
 باسم محض باليتين بفتح الياء اي بمتبوعه عند الكثرة النية وعند بعضهم و
 عليه اي الفاضل التفتة ان لا يلزم كونه اسما مخصصا اي لمتبوعه
 بمعنى انه لا يجب تخصيص ذلك لاسم به على الاطلاق بل المتأثر ان يكون
 مختصا به في تلك الحالة واقدم بالقياس الى بعض ما يطلق عليه في المتبوع
 اما تحقيقا ان قصد بعطف البيان انزاله ابراهم محققا واما تقديره ان قصد
 ويرفع ابراهم تقدير كقوله تعالى لا بعد العاد قوم هو وذلك لانه لو قد اشتبا
 انا من اشتبهوا لاسم بينهم وبين غيرهم واما من جواز اطلاق اسمهم على
 غيرهم لما ذكرتهم اياه فيما اشتهروا به من العتق والفاو وغير ذلك كتمود
 لا بد من ذلك لاشتبا به جعل قوم هو عطف بيان لعاد فعطف البيان

النبي

هنا لدفع البرهان التقديري اعتد بالمتقنود وحفظه عن شائبة
توهم غيره ثم اذا قصد المدح لم يجب الاخصاص اصله لا مطلقا ولا من
وجه واستدل ذلك ببعض بقوله والمؤمن العايدات الطير يسمها
ركبان مكة بين الغيل والسند قوله والمؤمن بحور ربوا والقسم
والعايدات الحديثة التي سمح من الحيوانات جمع عايد وهي العايدات
اما منصوبة بالمؤمن لاعتماده على الموصول لان الالف واللام فيه
معنى الذي او مجرورة لاضافة المؤمن اليها اضافة لفظية فالتطية
منصوب ومجرور على انه عطف بيان لهذا قول الشارح فان الطير
عطف بيان للعايدات مع انه ليس مختص بها يحتمل كليهما وجلة
معناها حاليتها وركبان بضم الراء جمع ركب مرفوع على انه فاعل
يسبح والغيل بكسر الغين المجرى او بفتحها والسند بفتح السين اسمان
لموضوعين في الحرم والمعنى اقم بالله ان الذي يؤمن الطيور العايدات
اي بحولها ما يؤمن بحيث يسمها اي يسمها على سبيل الموقف و
الاشتقاق ركبان مكة بين هذين الموضوعين لكن لا يشترط
ان يكون الثاني اوضح من الاول هذا استدراك في قوله وعطف

هذا هو الوجه في قوله
والمؤمن العايدات الطير
يسمها ركبان مكة
بين الغيل والسند
قوله والمؤمن بحور
ربوا والقسم
والعايدات الحديثة
التي سمح من الحيوانات
جمع عايد وهي العايدات
اما منصوبة بالمؤمن
لإعتماده على الموصول
لأن الالف واللام فيه
معنى الذي أو مجرورة
لإضافة المؤمن إليها
إضافة لفظية فالتطية
منصوب ومجرور على أنه
عطف بيان لهذا قول
الشارح فإن الطير
عطف بيان للعايدات
مع أنه ليس مختص بها
يحتمل كليهما وجلة
معناها حاليتها وركبان
بضم الراء جمع ركب
مرفوع على أنه فاعل
يسبح والغيل بكسر الغين
المجرى أو بفتحها والسند
بفتح السين اسمان
لموضوعين في الحرم
والمعنى اقم بالله أن الذي
يؤمن الطيور العايدات
أي بحولها ما يؤمن بحيث
يسمها أي يسمها على سبيل
الموقف و الاشتقاق
ركبان مكة بين هذين
الموضوعين لكن لا يشترط
أن يكون الثاني أوضح
من الأول هذا استدراك
في قوله وعطف

البيان

البيان انما يكون باسم مختص اي اشتراط الاخصاص لكن لم يشترطوا
الا وضعية جواز ان يحصل الايضاح من اجتماعهما اي جواز ان يو
متبوعه عند الاجتماع ولا يكون اوضح منه عند الانفراد كما اذا سمع
ثلثون رجلا بمر وكنى واحد منهم مع عشرين من غيرهم باي خفض وللشك
ان ابا حفص اوضح من حال الانفراد واذا قيل جاء في ابو حفص غير
كان غير موصوف حاله قطعا وكذا لا يلزم ان يكون الثاني اشهر من الاول
فان زيد اذا اشترى بكنية اكثر من اشهره باسم مع كون الكنية
مشتركة دون الاسم فافعل الاسم عطف بيان او ضمها مع ان المتبوع
المتبوع اشهر وهو اي عطف البيان في الايضاح غالبا وانما في به
للمدح قليلا كما قال صاحب لث فان البيت المرام في قوله جعل
الله الكعبة البيت المرام عطف بيان للكعبة في به للمدح لا للايضاح
قوله ان البيت بكسر الهمزة الى الصفة قوله لا للايضاح مقول لقائل
كما في الصفة لذلك المدح والفرق بين وبين الصفة ان الصفة
مشقة غالبا قوله بخلافه في محل النصب على الحالية من ضمير مشتقة
اي كائنته بخلاف عطف البيان والفرق بين وبين البديان البدي

في الكلام

ض

ح

القول

ل

مقصود بالنسبة في الكلام وذكر المبدل منه كالباط والتوطئة له و
اعتراض عليه بحكم الائمة الاسترابة اذ لا بد من ذلك في غير بدل الغلط
فان الاول في الابدال الشائبة منسوبة اليه في الظاهر ولا بد ان يكون
في ذكره فائدة لا يحصل لو لم يذكر صونا للكلام انفسه عن اللغوا
سيما كلام الله وكلام نبية عم قال بل لا اري عطف البيان الا
بذلك كما هو في كلام سيبويه واجاب عنه الشريف بان قال الظاهر
انهم لم يريدوا انه ليس مقصود بالنسبة اصلا بل ارادوا انه ليس مقصودا
اصليا انتهى والاصل ان مثل قولك جاءني اخوك زيد ان قصدا
فيه الاسناد الى الاول وجئت بالثاني شتمه وتوضيحا فالثاني عطف
بيان وان قصدا فيه الاسناد الى الثاني وجئت بالاول وتوضيحا
بما في الاسناد فالثاني بدل فيكون التوضيح الى اصل المقصود
بمقصود اتباع المقصود اصالة هو الاسناد اليه بعد التوطئة قاله
فكان خفة المتأخرين وعطف البيان بالكلية المقصود فيه هو
الاول دون الثاني فانه بيان للاول والبيان فيع المبين و
لولا المبين لم يؤت به ذكر الامام الحديثي ان النية قالوا لو قال

رجل

رجل وتجبك نتي قاطنة ولم يبق عايشة فان اراد عطف البيان
مع النكاح لان الغلط لم يقع في معتمد الكلام وان اراد البديل لم يصح
لان الغلط وقع في معتمد الحديث ثم وصف لمص محمد اعم بكما في الغاية اي
بكما هو الغاية في مراقب كمال بقوله سيد اي مقتدى الانام اي الخلايق
سيد محمد وريعا انه صفة محمد والانام محمد وكونه مضافا اليه لسيدهم الصفة
اما التخصيص وهو اي التخصيص عبارة عن النية عن تقليل لاشته
الحاصل في النكاح بلك الكاف نحو رجل عالم فان رجلا نكرة بحسب الوضع
يحمل لكل فرد من افراد الرجل فلما قلت عالم قلت ذلك لاحق ان و
خصصته بفرد من افراد العالم اني ما قال عند النجاة طعن المراد بالتخصيص
عند أهل المعاني والبيان ما يتم تقليل لاشته ان رفع الاحتمال قال
الفاضل الشريف لظا انهم ارادوا لاشته ان المعنوي لان التقليل انما
يتصور فيه بلا تحمل كلفه رجل عالم وعنه فلا يكون جارية في قولنا عمن
جارية صفة مخصصة وقد يتحمل فيحمل لاشته ان عا ما هو اعم من
الاشته ان اللفظ والمعنوي ويجعل جارية صفة مخصصة لانها قلت
الاشته ان بان وفت ما هو مقتضى اللفظ وعينت معنى واحد فلم يبق

الاشتراك المعنوي بين افراد ذلك المعنى او الصفة للتوضيح وهو ان
 التوضيح عبارة عن رفع الاحتمال الى ما لا ريب فيه من المعارف على ما كانت المعنى
 اولاً في زيد العالم والتاجر والرجل الاعرج والناظر فان الوصف فيه
 قد افاد التوضيح لان زيداً يحتمل التاجر وغيره فلا قلت التاجر قلت
 فوضحة وعينته وكذا الرجل الاعرج او الصفة للمدح فزيد العالم او اللزم
 فزيد اهل البيت فزيد الفقير والتاكيد وذكر اذا كان الموصوف
 متضمنين للمعنى ذلك الموصوف فزيد المس الرابع برقع الرابع جلاء على
 المس فان قيل كيف يصح جعله صفة له وهو معروف باللام والمس ليس
 كذلك قلت ان المتضمن معناه ايضا لانه متضمن للام كونه معد ولا عن
 الامس المعرف وكذا بنى على التاكيد فان
 المس يدل على الدور على وزن الدخول ذهاب ليوم ومروره
 والدابر تاكيد له وهذه الشارة الى اتمام الصفة المقدمة دون كونه
 للتاكيد فانه لا يتوقف على كون الموصوف معلوماً قبل بل على تضمنه
 للموصوف كما عرفت انما فلو اقدم قوله والتاكيد على قوله والمدح لكان
 اولى يعني ان كون الوصف للمدح او اللزم او للترحم اذا كان الموصوف

معلوماً

معلوماً اي معينا عند المخاطب قيل ذكر الوصف ما بان لا يكون له شريك
 في ذلك الاسم نحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم بسم الله الرحمن الرحيم او بان
 يكون المخاطب يعرف بعينه قيل ذكر الوصف والاي وان لا يكون معلوماً
 قيل الوصف فيكون الوصف من قبيل التخصيص او التوضيح وكونه للثابت
 من قبيل التخصيص والصفة هنا اي في قوله محمد سببه الانام حيث لم يجد المدح
 لم يردم وعلا انه معطوف على الثانية والضمير يرجع الى محمد والجار والمجرور متعلق
 بالصلاة في الصحاح آل الرجل هله واعماله وآله ايضا اتباعه والمراد
 هنا المعنى الاول بدليل ذكر الاصحاب ومن هنا قيل كلما ذكر الآل
 واحد يكون المراد به اعم من اهل البيت اعني المعنى الثاني واذا ذكر مع الا
 يرد به اهل البيت اعم هذا لكن الحق ان المراد به المعنى الثاني اعني بمعنى
 الاتباع وهم المؤمنون لا معنى النفس كما في آل موسى وآل هرون
 على ما قيل ولا بمعنى اهل البيت خاصة بدليل قوله تعالى انه ليس من اهلكن
 حيث لم يتبعه وبدليل ان المقصود من ذكر الآل هنا تميم الدنيا امثالاً
 لقوله عم اذا صليتم على نبي او قال عم لو عمت لغفت ولا تقيم تيميم
 فيما ذكرنا واما ذكر الاصحاب مع تقديم الآل مع الاتباع فهو تخصيص بعد

التعظيم

على

لاجل التنظيم والتفكير في قوله تنزيل الملائكة والروح واصل آل
 أهل عيسى بن مريم ان تصغيره اهيل او اول بالواو عيسى آخره
 بعض الكتب الخوية او اول برهنين وهو سهو يدل عليه اده في
 الصحاح في اول بالواو وروى عن الكاشي انه قال سمعت اعرابيا
 فصيحا في الصحاح العرب جيل من الناس اي طائفة منهم والنسبة
 اليهم عربي وهم اهل الامصار لا اعراب منهم سكان البادية خاصة و
 النسبة اليهم اعرابي والاعراب ليس جعلا لعرب بل اسم جنس انتهى يقول
 اهل واهيل آل واوليل وتصغيره اويل لا اهيل كما زعم من قال اصل
 آل اهل وخفف استعماله في الاشرف جمع شريف بمعنى عال كيتيم وايتام
 ومن له خط عظيم للمطهر فيختل بين خط الرجل ومنه لغة دنيا ويا مثل
 آل فرعون كان واخر او يا اوله خط عظيم في الدنيا والاخرة خوال محمد
 قوله دنيا ويا خبر مقدم لكان وقوله واخره عطف عليه فان قيل
 لم يقل دنيا موافقا لقوله اخره ويا قلنا اشارة الى جواب ثبات
 الف في دنيا عند النسبة وتحقيقه ويستدعي تفصيلا لا علينا ان نذكره
 تبصرة للطالبين وهو ان الالف في اخر الاسم المنسوب اليها ان يكون ثالثة

اورابعة

اورابعة منقلبة كانت تلك الربعة او زائدة او خامسة فصاعدا فان ثالثة
 واورابعة المنقلبة تقلبان واوا نحو عصوى ورحوى والمهنوى و
 المرموى والربعة الزائدة فيها ثالثة او حة اما نحو جلى فلكونها زائدة
 كثة التانيث واما القلب نحو جلى جلى فلابد ان يجرى في المنقلبة
 واما الفصل بالالف بين الآخر ولواو فلابد ان يجرى فعلا
 لكون الف زائدة وقولوا دنيا وى كما قالوا حراوى ولا مشابرة
 في المنقلبة تلك المشابرة لكونها غير زائدة فلا يحتمل فيها في الالف تحتمل
 ان يكون زائدة والمنقلبة واوا هي الف التانيث ويحتمل ان يكون
 المنقلبة هي الف التانيث والواو زائدة واما الجاء في فلا يجوز فيه
 الا حذف لطول الاسم ففي التانيث الحذف فلهذا لم يزلوا طول لفظها
 كجبارى فقالوا جبارى بالحذف ولم يقولوا جباروى بالقلب
 او تقديرا كمنى فقالوا منى بالحذف تنزل حركة منه منزهة حرف
 الرابع في التثنية فاعلم ذلك فانه يركب في مواضع شتى بخلاف الالف فانه
 لا تختص استعماله بالاشرف اهل الجازى قلبت الساكنة في اهل هنة
 كما قلبت الهمزة في هراق اصله اراق لقلب حجة حهما ان قيل

كيف يقال لقبها قد اذما خرجا وهو الخلق قلنا انهما وان كانا
 خلقين لكنهما ليسا من موضع واحد من الخلق اذ الهمة من اقل الخلق
 والها موضع فويقة من الخلق ثم قلبت الهمة الفا لتكون ما قبلها
 مفتوحا مع كونها فصار آل واصحاب جمع صاحب كظاهرة واظهار فيه
 بحيث وان الاصحاب جمع صاحب جمع صاحب في مختار الصحاح وجمع
 الصاحب كراكب وركب وصحة كفارة وفرهة وصحاب كبايع وبييع
 وصحبان كشيأت وشبان والاصحاب جمع صاحب كفخرج وافراخ
 والصحابة بالفتح الاصحاب وفيه الاصل مصدر قلت لم يجمع فاعل
 على افعال الالهة الخلف فقط وجمع الاصحاب صاحب انتهى لا يقال
 ما كان الاصحاب جمع صاحب هو جمع صاحب قال هو جمع صاحب ثم
 لبس في قول كظاهرة واظهار بابي عنه ثم المختار عند جمهور اهل
 الحديث ان الصحابي كل مسلم راي الرسول م وقيل وطالبه صحبة
 وقيل وروى عنه وقيل اوره الرسول هذا وقيل كان اهل الرواية
 عنه وفاته مائة الف اربعة عشر الفا وهو اي قوله اصحاب به
 معطوف على الله والضمير في الخبر لا ضافة لاصحاب بل جمع الى النبوة

مؤيد

مؤيد اي المقوى اصله مؤيد بن وهو جمع مؤيد اعرابه بالرفع
 حالة الرفع بالواو والنون نحو جاء في المؤيدون وحالة النصب بالجر
 بالياء والنون خوريت المؤيدين ومرت بالمؤيدين بكسر الهمزة
 وفتح النون فيهما وكذا الجمع بالواو والنون اعرابه بالواو والنون
 او بالنون بالياء والنون وكذا اعراب التثنية بالواو فكن حالت
 الرفع بالالف والنون نحو جاء في مؤيدان وحالت النصب بالياء
 والنون خوريت المؤيدين بفتح الهمزة وكسر النون فيهما على الجمع
 وكذا كل تثنية يكون حالتها برفعها بالالف والنون ونصبها بوجه ما
 بالياء والنون وهما حالت الجر لوقوع صفته بالجر وهو اوضح به
 لكن سقطت نون بالاضافة الى الاسلام لان الاضافة لا تجمع النون
 والتثنية لانها يبدلان على الانفصال والاضافة تدل على الانقيا
 حية انهم ينسبون المضاف اليه من كلمة واحدة فيجعلون النعت
 للمضاف اليه نعت للمضاف فيقال هذا جرح ضرب ضرب فان ضرب قد و
 صف به الضرب قراءه جرحه وراو ضرب بالحقيقة نعت للجرح وهذا هو الذي
 يقال له الجر على الجواز فلا يجتمعان ولا يقطعا ليا من الكتابة

مؤيد

ل

لا يلتبس بالفتح فان قلت لم يحرك ياءه كما تحرك ياء التثنية
 عند التثنية كقوله يحيى بن خويلاء للقوم قلت لانها لو كانت لزم
 اجتماع الكسرات بخلاف ياء التثنية فان ما قبلها مفتوح فلا يلزم فيها
 اجتماع الكسرات ولا مسارع بفتح الميم اما مصدر يسمى بمعنى الجواز او
 اسم مكان ايضا الى الفتح والضم وهو ذلك لان في الفتح يلزم
 السكون من الكسرة الى الفتح وهو ثقيل من عكسه فيه نزول وهو
 اسهل على اللسان من السكون وذلك جواز في التثنية وفي الضم
 يلزم السكون والفتح من الكسرة الى الضمة واسم الفاعل هنا و
 هو ابو يدي قد تفرقا لاضافة فجعل صفة للمعرفة وهي صباه وانما
 تعرف كونه بمعنى الماخ لان تاييدهم الاسلام كان في الزمان الماخ
 واذا كان اسم الفاعل بمعنى الماخ او الاستمرار تفرقا لاضافة تكي مر
 ومع الاسلام شهادة ان لا اله الا الله وان محمدا رسله الى تاييده
 واقام بالرفع الصلوة وايت الزكاة اي اعطاها وهو يوم شهر
 رمضان اي في شهر رمضان وجوه رمضانات وارضاضا عاوزن
 اصفيا قيل انهم لا يفتعلوا اسما لشهور على اللغة القديمة سموا
 لانقلوا

بالازمة

بالازمة التي وقعت تلك الشهور فيها فوافق هذا الشهر ايام
 رمضان الجية فيجوز ان يضاف لفظ شهر اشارة الى ان العلم هو
 شهر رمضان لا رمضان وحده وتحرزا عن الوقوع في المكره على
 ما ذهب اليه اصحاب الكلال ان ذكره بدون ذكر شهر معه مكره
 مطلقا وج البيت الحرام اي الكعبة قوله ان وجب فيه للكل ان و
 كل من الاقام والاياء والصوم والحج ومعنى الايمان الاعتقاد به
 وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر بكسر الهمزة وبالقدر
 بفتح الدال وسكونه بمعنى وهو ما يقدره الله من القضاء كذا في مختار
 الصحاح قال القضاء الصنع والتقدير يقال قضاها اي صنعها وقدر
 ومنه قوله فقضين سبع سموات في يومين ومنه القضاء والقدر
 انتهى جية بالجر بدل من القدر وشرة مجرور معطوف على جية والفرق
 بينهما في العموم والخصوص لطلق العام هو الاسلام والخاص هو
 الايمان لان معنى الايمان عبادة عايطن عاوزن نظري خفي من
 الاعتقادات الحقيقة ومعنى الاسلام عبادة عايطن من الاعمال
 الصالحة ولا شك في الاعتقادات الحقيقة نظريتها عايطن من الاعمال

وفي رواية اخرى انما كانت
 في شهر رمضان واما قوله
 ورسوله قال الله تعالى

جب

ل

الحقيقة

الصالحات أي جواهرها كالشوق في الملوحة ورعاية الآداب في الصلوة
الوضوء وغير ذلك وإنما الاعتقادات الحقيقية لا أعمال الصالحة لا
يخفى هذا هذا الأصل لا يلزم قوله يظهر أنه ما عا صفت لأعمال الصالحة
فيكون كل مؤمن مسلما وليس كل مسلم مؤمنا إذ رب شخص يرى سلا
في النظر عينه في أصله منقاد بغير ليا، وتعتقد بغير ليا في الباطن
وعند أكثر المتكلمين في الفطان منة إذ فان فكل مؤمن مسلم وبالعكس
هذا هو معنى الاصطلاح في العلم والاعتقادي فالإيمان هو التصديق
فالأذعان والقلوب والاسلام هو الإدخول في الإسلام هو بفتح
السين وكسرة الصالح في دستور اللغة اسم صلي وقيل مسلمات
تولد في ادخلوا في الإسلام والوصول عطف الإدخول أي الوصول إلى
الاسم وبإضافة البحث هو مذكور في الوصول أي أموال الدين يقع علم
الكلام كما ستر فلما قال المص آتانا ورد جوابا بالفاء فان الأول له
الاعتناء في غير أي قليل لا يكاد يوجد مثلا الفاء جوابات
الاطهار

هذا هو معنى الاصطلاح في العلم والاعتقادي

في غير أي قليل لا يكاد يوجد مثلا الفاء جوابات
الاطهار

المشبهة

المشبهة بالفعل أن بالكسر بالفتح وهو التحقيق بتغير الجدة في الثاني
إلى معنى ما هو في حكم المنفرد وكان لانت، تشبيه اسمها بحجة سواء من
الجهة جامدة أو مشتقة وعند الزجاج إذا كان الجنب مشتقا يكون كان
لكن لا شك في كونه قائم لأن الجنب هو الاسم ولا يجوز تشبيه الشيء بنفسه
قال جارية العلامة هو مركب من الكاف وإن كان مركبا للكاف مع ذا
وأي كذا وكذا وأصل كان زيد الأسد أن زيد الكالا لاسم قد تم الكا
ففتحت لها الهمزة والمعنى على الكاف عن الأصل تشبيها على أن بنا
الكلام من أول الأمر على التشبيه لكن للاستدراك أي لتدارك وهو
الاسم كما ترى لكن الخفة مثلا إذا قلت جاءني زيد وكان متوقفا يتوق
بمعنى غير ما يفاد فغة بقولك لكن علمه بغيري وليت لانت، ففتح
الممكن أو المستحيل لعل لانت، توقع ممكن لا وسوق لصوله و
على هذه في نصب الاسم ورفع الجنب مثل أن زيد أقام وكذا غيره فان
منصوب بغير اسم ان والاعز منصوب أيضا على أنه صفة له وهو ثابت
هذه الحروف في الأفعال مستقاة لا ملازمة لها لاسم فان كل واحد منها
لا بد له من اسم ينصبه ما لم يبلغ كالأفعال فان كل فعل لابد له من فاعل

ف

هم

له

في غير أي قليل لا يكاد يوجد مثلا الفاء جوابات
الاطهار

يُفيد ويرى حقوق فون الوقاية خوانني وغيره ولفظا كوني
او اظهرا مبنية على الفتح كالأفعال الماضية ورواها ثلاثي خوان
وان وليت ورباعى خوان وكن ولعل كالأفعال ومعزة تفرها
بمع الفعل من تحققت وتميت واستدركت وغير ذلك مما يشابهها
اى شابهت تلك الحروف بالأفعال الخلق الحق منصوبها اى جعل
ملحقا بالمفعول ورفوعها بالفاعل وهذا مذهب لبصرين وعند
الكونيين الجبر رفع بما هو مرتفع به بكسر الفاء قبل دخول هذه الحروف
وهو الابدائية او المبتداه على الرئيين ولا عمل للحرف في الابدائية
ومن خصائص هذه الحروف ان لا يجوز تقديم اخبارها على اسمائها فلا
يقال بن قسيم زيد امثلا لثلاثين الا فاعل في الفعل اى في العمل
الاصلي للفعل هو ان يلية لرفوع وهو اى السبيل فاعل في العمل
الاصلي خلاف القيسل القيسل ان يحط بنبته الفرع على الاصل
فهم ان قد توافر منصوبها على رفوعها ليكون لها العمل في الفعل
هو تقديم منصوبها على رفوعها وما كان هذا الوجه الذي ذكره يققن ان
لا يجوز تقديم الخبر اذا كان ظرفا ايضا اجاب بقوله لا اذا كان

ظرف

ظرفا فانه يجوز تقديمه على الاسم لتسوية الاسمين باليتين الظرف
والظرف من تسوية الاتصال في الاغلب كقولك ان في الدار زيدا
ور في التنزيل ان اليها اياهم اى رجوعهم ثم ان علينا حسابهم وقد
اجاب عن الباب بوجه اخر حاصله على ما قرره شرعا ان الفرض من
تقديم المنصوب في خبر باب ان ايقاع المخالفة بين معمول الفعل
وملحاقه وحي انما يتحقق في غير الظرف بتأخير لرفوع اما في الظرف
فيتحقق في بدون تأخير اذا الظرف المستقمة لا يمكن ان يرفع بالها
حتى يقال شبه صورة ان في الدار زيد بصورة ضرب زيد في قيل
بالمستقمة اذا اللغوق يقع من رفوعها على الفاعلية اى على كونه مفعول
عالم يستحق فاعله فانه فاعل عند بعضهم فوضب في الدار على المجهول بخلاف
المستقمة لانه لا تعلق بالمخروف يكون منصوبا فلا يقع فاعلا بحال
انتهى يريد عليان ذلك يققن ان لا يقع المستقمة عن المبتداه ولا
لرفوع احد هذه في النص اعلم ان حال الاسم والخبر بعد دخول هذه
الحروف عليها لا قبل دخولها لانه يجب تأخير الخبر عنها الا ان يكون ظرفا
او جبرا ويجوز ان توصيفه بين هذه الحروف واسماها خوان في

عليه

ق

صفة

الدار زيد وان كان الاسم مع ذلك اي مع كون خبره فائكة وجب
تأخير خوان لدينا انكالا وقد يجد اخبار ما عند قيام قرينة سواء
كان اسمها معرفة او نكرة والكوفيون يشترطون تشكيل الاسم لكثرة
ما جاء كذا كذا وان مالا وان ولدا اي ان لم مالا وان لم ولدا هذا
اي الحذف المذكور في الظرف واقا حذفه في غير فكل قوله ان الدين
كفر واما ذكر ما جاء هم اي خروا في الآخرة وعند بعضهم خبر ان قوله
اجاء هم وكفوله ان الذين كفر واويصدون اي يوضون على سبيل
الله والمسجد بالجملة المأم تقديره هلكوا وعند بعضهم الجنب ويصدون
والواو زائدة فان الفاء والواو قد يزداد كل منهما في خبر ان كما
لا يخفى على المشتبه قال صاحب الباب هو صاحب الضوا واما الاسم
فلما يجد في عمله اي بين علمه وذكر دليله العالي اي الشارح
المعروف بين الشراح الباب بالقطب العالي بان الاسم مشتبه
بالفعل والجملة مشتبه بالفاعل والمشتبه بالفعل الضمير المشتبه
بالفاعل فلضعفه لم يجد فلا اذا كان ضمير الثاني مثل ان زيدا
قائم في انه اي ان زيدا قائم في يجوز حذفه بغير معنى بقا والتفصيل

وهو الجملة التي ياتي بعد ضمير ان ولانه ليس معتد بالكلام بل
المراد به التفسير فقط وهو كالزيد وقد جاء في غير ضمير ان خبر الاسم
لغيره الشعر نحو قوله اي قولك انك عرفت لو كنت جنيا قيل هو طائفة
منهم نور بالمعرفة والاحسان عرفت بفتح التاء والخطاب قرابي و
لكن زني الزني جبل من السودان اي طائفة سود والزني واحد
منهم فان الياء مثل التاء في اللوحدة ضرورة وري غليظ المتأخر
اي ولكن المتأخر جمع متوكل عليهم في الاصل شعبة البعية استعمل
هنا في الزني تشبيها شعبة البعية في الغلط فيكون من قيل
من الاستعارة واجبت بان الرواية ولكن زنيا بالنصب علم
فان هذا الاشارة الى قوله وقد جاء الى آخره قيل ولكن زنية نظرا لانه
يجوز حذفه في غير ضمير ان غير من ضرورة كقوله فليت فوق
يفتح التاء الخطاب لهم اي الخوف عن ساعة اي فليست او فليست
على الضمير ان خبره اسم ليت والالزم دخول على الفعل وتما
تثبت على ما في التناهي يال وضمير خلت لنفس الضمير الفاعل للقرن
وقد الالاسين في الالف ذلك على ما خلت اي على ما اراد

يجوز

نفسكم أو هيت والبنال القلب ناع أصله ناعين حذف فون بالاف
 اي اي تبتاع ما ارتنا نفوسنا حال كوننا ناع بال اي ذوى سره
 واصحاب فرح وسرور هذا ويرد عليه ان يقال ان فيه ضرورة شعرية
 ايضا عانا لانم ان المذوف ضمير الخطاب بل ضمير الشأن وعليه كلام صاحب
 الباب في شرحه فانه قال ولا ينفذ لا اذا كان ضمير الشأن نحو ان من
 آه وخوفوا ان حق اليوم آه وخوفه فليت دفعت اليهم اخيه وقام
 في شرحه اي لينة على ان الضمير الشأن وقد قال ابن عصفور الواو
 للحال يجوز حذف في اسماء هذه الحروف في نصيب الكلام اي في كلام
 النصيب فالاولى على هذا ان يقال ان حذفه في ضمير الشأن اكثر منه في
 من الحذف في غيره فاما مل في هذه المقام ثم دعي المقص لهذا القول
 العز بقوله لا زال اي دام وثبت قوله شقلى بما يفهم من اى النفسية
 يعنى انما شربنا بك لان اللفظ الدال على النفي وهو لا اذا دخل على
 ما فيه اي على لفظه معناه النفي وهو زال بضميد الانتم ت زال
 فعل من الافعال الناقصة وهى اى الافعال الناقصة في المشهور
 كان وصارا ما كان فانه يدل على الزمان الماضي في غير شراط

لان
 لا زال

انتقال

انتقال من حال الى حال بخلاف صار فانه للانتقال ايجابا للحال
 نحو صار الماء هواء او حصى لوصف حوصار زيد غنيا او باعتراف الملك
 ويكون صار على هذا اتامة بمعنى ذهب انتقل ويتعدى بالى حوصار زيد
 على ملة وكذا اتامة ان كان بمعنى الانتقال من ذلت الى ذلت
 حوصار زيد الى عمه واصبح وامسى واصفى وظل ويات واعلم
 من هذه المنة تجى على معان ثلثة الاول لاقتسام معان الليل الى
 تدخلها باوقاتها الخاصة الى تدل عليها بمواد نحو هي اى تلك
 الصباح والمساء والعطش والنهار والليل وكذا بالاولى ان
 تدل عليها بضميرها نحو اصبح زيد قائما معناه ان قيام زيد مقسم
 بالصبح في الزمان الماضي ومعنى ظل زيد متفكر ان اتفه ان تفكره
 بجميع النهار في الزمان الماضي والثاني يكون بمعنى صار من غير
 اعتبار الاوليات الى تدل على غيرها بمواد والثالث ان يكون تامة
 غير متناهية في ذلك في ثلثة الاول اذا كانت بمعنى الدخول في
 الاوقات الخاصة نحو اصبح زيد اي دخل في الصباح وفي الاخرى
 اذا كان يات بمعنى عرس بالشديد اي نزل من اخيه الليل وظل

يق

قات

بمع دأما أو طال وعاد وأض بالمد بمع صار وقد بجي بمع عاد ورجع
ومنه قولهم فعل ذلك يضارع لا يكون من الأفعال الناقصة وعدا
بالعين المجع والدال المهملة وراح وهذه الأربعة بمع صار وما زال
الذي مضى وعمر زال وأما الذي مضى وعمر يزول فليس تلك الأفعال
فلا يقال لا يزول أمير أو انفك وفاقه وما يرح انك في الأصل
بمع انفصل وفيه بك العين وفيها هموز اللام بمع زال ولا يرتد
المتع حرف النفي ويجوز في اللفظ دون المع كقوله تعالى بالله تغوثه
يوسفاني لا تغوث وبرج بك العين في الأصل بمع زال عن مكانه
ومع هذه الأربعة استعراق الزمان أي الاستمرار الفعل بفاعل
في زمانه فمع ما زال زيد الألف ماقا وما دام وهي لتوقيت فعل
أو شبهه بمرّة بثبوت خبر لا سيما إن كان فاعلا لغيره لاسمها نحو
اجلس في أم زيد جالس أي مدة جلوس زيد وتعلق اسمها إن كان
فاعل متعلقه نحو اجلس أم عمرو وقاها أبوه وقد يكون مادام
تامة بمع بق كقوله تعالى ما دام السموات والأرض وليكن عند
الجمهور نفي مضمون الجملة حالا وعند سبويه للنفي مطلقا فيستلزم في اللفظ

قدم

نحو ليس خلق الله مثله وفي المضارع كقوله تعالى لا يوم يأتيهم ليسهم و
عنهم وهذه الأفعال الخمسة كقوله تعالى على البتة والجنة في الأول
وتنصب لثاني تشبيها بها بالفاعل والمفعول الكائنين في الأفعال
التي تامة مثل كان زيد قائما وكذا غير فاسم لا زال ههنا مستترة فيرفع
المحل راجع إلى الولد وكاسمه جار ومجرور مع متعلقة خبر لا زال واعلم
أن الخبر في مثل قولنا كان زيد في الدار وبشر من الكرام هو المتعلق
الخروف والظرف محالان المقصود هو الاخبار بوجود الشيء في
الظرف فيكون الفعل والظرف كليهما هو الخبر الأول ثم حذفوا بعض الخبر
حذف لا زما وافتقروا بعض الخبر مقامه وسماه باسم خبر هكذا قالوا وأولوا
قوله أن رجلا جار ومجرور مع متعلقة خبر لا زال رجع منه إلى هذا وهذا
يندفع ما يقال إن خبر لا زال يكون منصوبا بالمنصوب محل ههنا أما نحو
الجار والمجرور بدون متعلقه عند الأكثرين أو المجرور فقط عند
المحققين فكيف يصح قولهم مع متعلقة خبر لا زال ووجه الانفعال ظاهرا
أن يكون المنصوب محل هو المجرور فقط أما يستقيم في الظرف واللفظ
دون التامة الكلام أنها ههنا المستقر أي كائنا كاسمه ويجوز أن

يكون

الكاف بمعنى المثل فيكون في محل نصب خبر لازل وحده نصب على الحال
لحال من اسم يكون بتا ويل متفردا ومصدر منصوب على انه مفعول
لحال المحذرة اي متفردا وحده عاريا ابو علي الفارسي وعند
الكوفيين نصب على الظرفية بمعنى في حال وحده تلامع غيره اي لازل
مثل اسم مسعود ابدل من كاسمه ما من المجموع ان كان الكاف حرف فتح
ومن الكاف وحده ان كان اسما بمعنى المثل بدل الكل من الكل او بدل
اشتمال لان الاشتمال المعبر به في القسمة اعم من الاشتمال المبدل
منه او المبدل اذ لم يوجد اشتمال اصلا بل وجود التلبس من الطرفين
من غير اشتمال لحدوثها على الالف فكيف كان من فان السبب تسمية
اشتمالا على ما اشتهرنا اليه ليس اشتمال احد على الاخر بل لان اول الكلام
يشتمل على آخره اجمالا فان قولك سلب يد ثوبه بمعنى سلب ثوب من زيد
ثوبه فانا نعلم ان المسلوب ليس زيد بل ثوبه مما يتعلق به ومن ثم
يقال ان زيد لا يشتمل ذكر الثوب اجمالا ثم تفصيلا وكذا في
البعض فيهما في الايضاح اقوى من بدل الكل وان كانا متعوضين
في التقدير لا يشتمل على ذكر شي من اثنين وما قيل في مسعود خبر لازل

وكاسمه

وكاسمه حال من الضمير المتكسر في لازل ليس سديدا لان الحال قيد للعامله
وهو اي عامله هذه اي لازل دعاء للولد والقيدين فيهما في ال
لان الدعاء المطلق انصح واولى من العقيد وما قيل ان مسعود خبر لازل
كما يتعلق به وقدم على كلا التقديرين للسمع ولم يعتد على الشارح
لان فيه تقييد الدعاء وتكلف المتقدم والتاخير ايضا وانما يقال
موزا الافعال ناقصة لانها لا تتم باسماؤها كالمات ما اذ لو كانت
ساكتا على مرفوع كان لم يكن كلاما كما اذا الغفت بالمبتدأ وحده
ومن ثم بالفتح والتشديد وقد يكون بالياء فراقبته وبين ما هو
بالضم والتشديد والزيادة بالتخفيف على اولى واجل انها لا تتم
باسماؤها كالمات ما عدا لواعن تسمية مرفوع هذه الافعال
فاعلا لقصوده عن رسم الفاعل اي علامته وخاصته وهو
اي ان يتم الكلام به وهذا القول في منصوبها حيث لم يتم
مفهومها لانه ليس عارضا بل هو زائد عنه اذ لم يتم الكلام بدونه
وهو اي المفعول كونه فضلا يتم الكلام بدونه ويجوز تقديم
اجزائه الافعال الناقصة على اسمائها مثل كان قايما زيد لانه

ع

اي

تقديم المفعول على الفاعل وهو جائز وفي هذه الافعال يجوز
تقديم اخبارها على انفسها مثل قايما كان زيد وهو اي تقديم اخبار
على انفسها على ثلثة اقسام تجوز بالاتفاق وهو مبتدأ من
كان متوقفا الى راجح لا لما فيها افعال مركبة هذا ان راي الجمهور خلاف
للزجاج وتابعيه فانهم قالوا ان جميع الافعال لها قصة حروف
كقوله ذاك على معنى في غير ما حيث جاءت لتقدير طرية للمبتدأ على
صفة موافقا لما قاله المنطقيون فجاز تقديم منصوب عليها كما
جاز تقديم المفعول المنصوب على سايل الافعال بحوز يد اضرمت
وقسم يجوز تقديمه اتفاقا وهو ما اي فعلا اي وجد في قوله
لقطة يا من هذه الافعال هو خصة افعال وكلمة ما مانعة من
التقديم لانها امانافية وهي فيما زال وما انفك وما فقي وما
برح فلها اي لما ان نافية صدر الكلام كقوله يا من هذه الافعال
من النبوت الى النفي والمغيب قبل غير النفي ان الكلام على ان
من اول الامر واما مصدرية وهي في ما دام فلا يتقدم
لان مفعول المصدر لا يتقدم عليه وقسم مختلف فيه وهو ليس

وكثير

وكثير من المحققين كعبد القاهر وابن الانباري وغيرهما من ثنا
 التحوالى عدم جواز تقديم عليه والصحيح للجواز وهو مذاهب اكثر البصريين
بحوقا ليس ليونقوى في القرآن خو يوم ياتيهم في قوله في اليوم ياتيهم
لي مصر وقاعهم واذا تقدم مفعول مفعول يع يوم لانه مفعول مفعول وهو
جزء من تقديم مفعول اوله وقد استدلوا على فعلية ليس هذه التقديم فانه
يكون كمال جاز الشرف بالتقديم والتاخير قالوا ان اصله ليس
كعلم ولما لم يكن من الافعال المتصرفه التي يحى لها الماضي والمضارع وغيرها
ولم يحى منه الاربعه عشر بنا للماضي فكان الكسري نقلوا ما الى حال
لا يكون للافعال المتصرفه وهو كان العين ليكون على لفظ المجرى
خوليت ولهذا لم تقلب الياء الفاعل تخريكها وتفتح ما قبلها هذا
يقع منها بحيث موقوف على تمهيد مقدمه وهي ان الظروف والجائزة الا
الى اربعة الواضيفت الى جملة فعلية صدر ما في جواز فيها الاعراب
والبناء لانه لزوم الاضافة الى الجملة والبناء ايضا لتصدر الجملة
لما في الاصل الذي لا اعراب له لا لفظا ولا محلا فكان المضا
ولوا وضيفت الى الاسمية خو حين الحاج امير او الى فعلية صدر ما مضارع

هيراية

ضامة

فالي

نحو يوم ينفع الصادقين فتدركهم البصيرتين تدين الاعراب فيها و
 عند الكوفيين وبعض البصريين يجوز الامر ان اذا عرفت هذا فنقول
 لانهم ان يوم معول لمصر و قابل هو بمنى على الفتح مرفوع المحل بالابتداء
 كقوله تعالى هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم ولو سلم انه منصوب بفعل
 مقدر لا يضره فقد يولد من يوم ياتيهم العذاب فلهذا الجملة اعني
 جملة تارال الى قوله لا يضره جملة موصوفة بين اسم ان وجبة و
 الجملة المعتضة هي الجملة التي تاتي في انشاء الكلامين او بين كلامين
 متصلين لنكتة كما اوتى بها ههنا لافادته لعل وليس المراد بالكلام
 المستند والمند اليه فقط بل ومع ما يتعلق بهما من الفضلات و
 التوابع والمراد بان اتصال الكلامين مع ان يكون الثاني بيانا للاول
 او تأكيد له او بدلا منه او معطوفا عليه ونحو ذلك قوله ولا محل لها
 من الاعراب لما عطف على قوله جملة معتضة او صفة لها على تقدير
 زيادة اليها والتأكيد لصدق صفة بالموصوف وانما لم يكن في جملة
 المذكورة محل الاعراب لان الجملة لا تستحق الاعراب بل يقع موقع
 الاسم المقدر لما مر في صدر الكتاب وهذه الجملة غير واقعة في الفقد

فلم يكن

فلم يكن لها محل من الاعراب وما يقال ان الجملة المعتضة من لارال
 الى قوله اردت مع معول جران وهو اي اردت مع معول وان آخر
 لفظا لكنه مقدم رتبة فيكون المعتضة الى لالا الى اردت على ان
 هذا انما يصح على راي من يجوز الاعتراض بالكثرة من جملة واحدة واما على
 مذهب ابي علي وهو عدم جوازه فلا والى اهل بحر و راي قوله اهل
 بحر و راي الى الجية بحر ولاضافة اهل اليه والجار مع المجرور متعلق بقوله
 مودودا اي محبوبا وهو اي مودودا معطوف بها ومتصل بالي
 اهل على قوله مودودا التقدير مودودا الى اهل الجية ثم اخر رعايتها
 لامر السبع وهو في الاصل عهده الحام ونحوه وفي الاصطلاح الكلمة
 الاخيرة من النقرة باعتبار كونها موافقة للكلمة الاخيرة من النقرة الا
 تتوارف فهي الالفاظ المتوافقة في اواخر الابيات وقيل السبع
 من بالنسبة بل هي في القظم ايضا وانما سمى السبع سبعا لانه متكو
 ن من حروف كمدام وبه اي بقوله ثم اخر رعايته لامر السبع سقط
 ما قبل ان حروف اللغات خير ايدانا لكونه فضلا وحق الطرف
 المستقر المتقدم عما يستحق تاجه عنه نحو عدي مال اعلا ما بك المنة

ليس في لالا الى على ان اردت و اردت

واولى م
 لتسليم
 مودودا

خري

كونه عدة ومحتاجا اليه فمنها قدم اللغو وهو قوله الى اهل الحية على قوله
مؤدود والا نغنى سقط هذا السؤال بقوله اي بقوله القائل رعاية لامر
البيع فان قيل ما السبب في تقديمه على كفوارة قوله ولم يكن كفوارة
احد والى ان ظرف لغو متعلق بقوله كفوارة قلت قدم لفظه عليه
على كفوارة للاهتمام بانه اذا الالة الكريمة انما سبقت هي موقوفة لنفس
المكافات اي المماثلة من الكفو وهو كون الفاء وضمتها النظيرين
ذات الله لا نظيرها عن شئ مطلق وهذا الغرض بالقياس المجمع مستق
من هذا اللفظ فكان تقديمه اهم ^{ارادة} تأمل ثم متحد المقص الى بيان سبب
التعليق لهذا التولد فقال لما استظهر اى قراءه وحفظه عن ظهر القلب
في الصياح ذكرها تعالى ان كلا منهما قد يوجد بدون الآخر ولعل قوله
ظهر مقوم واعلم ان لما في اربعة اوجه احدها فعل نحو لم لا مؤنزة تحت
الصياح لم الله شعنه اى ما تقره من احوه وبابه رد والثاني جاز
وذلك اذا دخل على الفعل المضارع نحو لا يركب ويضع حين اذا قرب
الماضي نحو جئتكم لما ضرب زيد اى حين ضرب قال ابن ابي عمير
بمعنى حين وقيل هذا احسن لانها مختصة بالماضي وبالاضافة كاذور

في تسميتهم لها بلما الحين نوع قابيل للاول وبمعنى الا اذا لم يدخل
عليها ما نحو قوله تعالى ما عاينها حافظ اى الا عليها حافظ ولما في قوله المعص
ما استظهر معنى حين لدخولها على الماضي وهو ههنا اسم مبتدئ هذا راى
ابى على وكلام سيبويه كمثل الاسمىة والحرفية فانه قال لما وقع امر
لوقوع غيره وانما يكون مثل لو شربها بلو ولو حرف فقال ابن جرير
حرفون لما حرف وحل كلام سيبويه على انه للشرط في الماضي كقولنا
لا يقع بعد ما لا لفعل الماضي الا ان لو لا انتفاء الثاني لا انتفاء الاول
وما لبثت الثاني لبثت الاول وقال الفاضل لتقتار الى ان ذلك
الحل منه توهم والوجه ان ما ظرف بمعنى اذا يستعمل استعمال شرط
يليه فعل ماضى لفظا او معنى والاتحاد الصوري بين كونه اى كون
ما اسما وبين كونه حرفا سبب بناء كذا فانه مبنى حال الاسمىة
لمجيئة اسما على صورة الحرفية كذا لمبنى حال الاسمىة لمجيئة اسما على
صورة الحرفية استظهر فعل ماضى فاعله مستتر فيه عايد الى الولد ومحل
الجملة الفعلية جمر كونه مضافا اليها لما وبالملة التي اضيف اليها لما
قوله لما في محل رفع على انه قائم مقام فاعل اضيف لابن ابي عمير

فعلية ماضية اما لفظا كانا مستظرا ومعناه هو لما لم تنصرف في امرت
 عنك وانما وجب كون تلك الجملة فعلية لما فيها اي مستقرة لما يقع
 المجازات اي الشرطية يقال في عرفهم للامساك الشرطية كالمجازات
 على معنى انها كلمات دالة على كون الجملة الثانية جزءا للجملة الاولى
 وسية لها والعامل الناصب فيها اي في لما اثبت ضميرها على
 تاويل الكلمة اردت اي اردت تكميلا وقت استظهاره والاصل
 ان العامل فيها هو ابرها كما اذا وكلما وهي مشتركة في كون العامل فيها
 اجوابها دون استظهاره مضاف اليه اي جزءا منه للمضاف اليه
 لا يعمل في المضاف والا لزم كون الشيء عاملا في نفسه ان عمل
 المضاف اليه في المضاف يلزم كون الشيء اي المضاف اليه عاملا في
 نفسه ذلك لان المضاف يعمل الجزء في المضاف اليه فلو عمل المضاف اليه في
 المضاف لزم عمل المضاف اليه في نفسه على ان العامل في العامل في
 الشيء عاملا في ذلك الشيء عندهم وهو غير جائز مختص منصوب على مفعول
 مستظهر وهو مضاف الى الاقناع اضافة المسبة الى اسمه نحو سجد كرز
 بضم الكاف الفارسية لقب شخص وسيله لضمير في الثاني بتاويل ان يرا

المستظهر

فيهم في الجاه

والمدلول

والمدلول وبالمضاف اليه الاسم واللفظ فكانه قال جاور في مسبة لفظ كرز
 فلا يلزم اضافة الشيء الى نفسه وانما اضيف الاسم الى اللقب ونحو العكس كون
 اللقب اوضح او شرا كذا معنا ان يريد من المختص مسبة الاقناع على ذات
 الكتاب اي المختص الذي هو الاقناع اي مسبة لفظ الاقناع وكشف
 اي انزال عنه اي عن المختص الواويرة وكشف للعطف وكشف فعل ماض
 فاعله مستتر فيه عايدا الى الولد ومحل الجملة جزء كونها معطوفة على جملة
 استظهارية هي بحجورة كونها مضافا اليها لما يحفظه البناء في الاستعانة
 اي كشف عنه باستعانة حقه وقد يعرض عن هذه البناء بالبناء السببية
 لان الافعال المنسوبة الى الله لا يجوز استعمال الاستعانة فيها ويجوز
 استعمال الله فيها وهو اي البناء المذكور حرف جر وفقط مجرور بها
 اي بحرف الجر والمجاز والمجرور متعلق بكشف والضمير في حفظ جرحه والمحل
 كونه مضافا اليه للحفظ هو اي الضمير المذكور يجوز ان يكون عايدا الى
 الولد فيكون من اضافة المصدر الى الفاعل والمفعول متروك تقديره
 يحفظ الولد المختص بالنصب يجوز ان يكون المصدر المذكور عايدا الى المختص
 فيكون من قيل اضافة المصدر الى المفعول والفاعل متروك تقديره يحفظ

وكشف
 عن
 بنف

سكون
والعين المعجزة

المختص بالرفع بفضلته منصوباً لأنه مفعول كشف ومضافة الى
القناع وهو ما تغطي بضم التاء من بلطفية هي انشائية اي فاعلة
المرأة بـ راءها ونفسية وفضلته بقية التي تنزل الى وجهها هذا
وعلم ان اللفظ اما حقيقة ان استعمل في معناه الموضوع له ويجازان
استعمل في غير العلاقة بينهما والمجاز الى مجاز مرسل ان كانت تلك
العلاقة غير النارية والمستقارة ان كانت هي النارية اي ان قصد
اطلاق اللفظ على المعنى المجازي بسبب تشبهه بمعناه للقيقة والمستقارة
والا فجاز مرسل ثم ان ذلك التشبيه يضم في نفس المتكلم فلا يصح بشئ
من كان سوى المشبه ويدل على ذلك التشبيه المضمير بان يثبت للمثبة
او مختص بالمشبه به فيسمى ذلك التشبيه المضمير المستقارة بالكنية والاثبات
المذكورة مستقارة تخيلية وانما قصد المصنفان الاستقارة ان اشار
الشراح الى بيان الاولى بقوله وفيه اي في كلام المصنف مستقارة
بالكنية لان المصنف شبه المختص بالمرأة المحبوبة في القبولية ويمكن
بفتحين مصدران يميل النفس اليها واسرار الى بيان الثانية بقوله
وانت امض له اي وفي كلامه مستقارة تخيلية ايضا لان ثبت له اي

المختص

المختص ما يوزنها اي المرأة المحبوبة من القناع ثم اشار الى بيان وجه
التعليل بقوله وهذا التشبيه المضمير في النفس على مستقارة مكنية بالسمية
بالمكنية فلان لم يصح به بل انما دل عليه بذكر خواصه ولو ازمته وانما التسمية
بالاستقارة فخر وتسمية خالية عن المناسبة كذا في شرح التلخيص والا
المذكور في سيرة المستقارة تخيلية لانه قد استعمل في كلامه الذي من خواص
المشبه به يخيّل له من جنس المشبه به هذا على راي الخطيب يكون كل من
لفظ المختص والاقناع حقيقة مستقلة في المعنى الموضوع له وليس في الكلام
مجاز لغوي وانما المجاز هو اثبات شي في شئ ليس هو له وهذا امر عقلي
فلا استقارة بالكنية والاستقارة التخيلية امران غويان وهما فعلا
للتكلم وهما التشبيه والاثبات المذكوران وهو قرينة للمكنية فيهما اي الاستقارة
المستقارة المكنية والتخييل مثلاً زمتان وجود لانه ما لم يوجد هذه
الفئة لم يتحقق وجود المكنية في الكلام ويتأتى هذه القضية اي
اضافة خواص المشبه الى المشبه لا على سبيل الاستقارة المكنية اي لا بعد
التشبيه المضمير في النفس في كشف استقارة تتبعية لا يخفى عليك انه لو قدم
هذا على بيان المكنية والتخييلية لكان انسياقاً لان معناه انزال صفا به

ثبت

ن

بكالمصادر ووجه صحتها خلاف ذلك ولول ونازل اي وصل به مراده وطرح
 الجمل عن نفسه ازال الصغار ولا يكشف الله الفضلة فاستويها
 اسرع الكشف ثم استحق منه كشف معنى ازال في الاستقارة الجارية بين
 الافعال كما هي بتبعية مصادر لا بالذات لان الاستقارة فيها لا بد من
 التشبيه التشبيه يعتمد كون المشبه موصوفا فيها لا يقع موصوفا لعدم
 استقلال مفهومي كالأفعال والصفات والحروف لا يقع مشبه بها فلا
 يتصور جريان الاستقارة فيها الاتباع وتحقيقه انهم قالوا الاستقارة
 باعتبار اللفظ المستقار اي لفظ المشبه به فحان لانه ان كان ذلك
 اللفظ مستقرا لا استقارة اصلية كاسد ان يستعمل لرجل الشجاع وقيل
 اذا استعمل لغيره بالشد يد والافعال استقارة بتبعية كالفعول وما يشق منه
 والحرف فيقع الاستقارة اولاً في المصادر ومثلاً في الحروف ثم
 يسري في الافعال وما يشق منها والحروف في المصادر بقدر ان
 معانيها شملت بها معان اخرى واستعمل للمعان المشابهة المعان
 المشبه بها ثم اشتقت منها الافعال والصفات وكذا في متعلقات معان
 الحروف بقدر ان شملت بها معان اخرى واستعملت لتلك المعاني الاخرى

ليس يشبه
 منه لا يشبه
 يشبه
 يشبه
 يشبه

في الاستقارة
 في الاستقارة
 في الاستقارة

اسماء

اسماء المتعلقات ثم يسري التشبيه الاستقارة في الحروف مثلاً في الضرب
 الشديد بالقتل ولا يستقار له القتل ثم يشق منه قتل بمعنى ضرباً
 شديداً وقيل عليه واخط والاحاط ادراك الشيء والنيل به تمامه وكما
 واعرابه كاعراب كشف من غير فرق بمفرداته الخارج مع المجزوء متعلقه باحاط
 اي ما ينله واجباته بكما لها هذا على تقديره كون البناء زيادة ويجوز ان
 لا يحمل على الزيادة ويكون تقديره واحاط الولد الاعز مختصة لاقتناع
 بجميع ما فيهن المفردات والضمير البارز مجرور المحل لكونه مضافاً اليه ليمفلا
 عايداً الى المحقق حفظاً منسوباً على التمييز وهو فاعل في المعنى لان المعنى
 احاط حفظاً والتمييز عن النسبة اما معنى المفاعل كذا اي كقول المص
 حفظاً وكقوله ولا تستعمل الرس شيئا اي شئب راسع ومع
 المعنى المفعول كقوله وفيه نار الارض اي شققنا ما يحويها اي شققنا
 في الارض هذا معنى ما قيل من ان الميمزة النسبة لا يجب ان يكون
 فاعلاً بل قد يكون متغولاً به كقوله في كمال الآية او غيره كقوله كقولك املاء
 الاناء ماء اي بالماء والمشرور ان يجب ان يكون فاعلاً وهو المختار عند
 المحققين فاعل في نار الارض فيكون كقوله تفجرت فيونها قالوا لا يلزم

التمييز هو مصدر بمعنى التميز
 البناء على معنى ان هذا التمييز
 غير مراد المتكلم من غير مراده
 او بغيرها على معنى ان المتكلم
 يميز هذا الجنس من سائر
 الاجناس الى ترفع الابهام

في الاستقارة

بمعينه بدل

ان يكون الفعل المنسند الى الميم في الاصل هو الفعل المذكور بحية
بل ما يلاقيه في الاشتقاق سواء كان مخالفا له في التقديم كما في طار
عمر وقرح واملاء الاناء ماء اصلها طيرة قرح عمر او ملأ الماء الاناء
او في لزوم كما في قوله تع وفجرنا الارض عيونا اي تفجرت عيونا و
قال بعضهم ان عيونا منصوب على انه مفعول به لفجرنا والارض منصوب
على ان يكون بتقديمه في الارض لكن فيه فوات بمالغة بوجود التنية
وقيل عيونا نصب على الحال واتقن اي احكم واشتبهت وهذه الجملة
الفعلية يعنى اتقن في محل الجرم معطوف على جملة احاط او على جملة
استنار بارة اعرابه كاعراب كشف موصوله لا بد لها من صلة يسميها
شتمل على الضمير العايد الى الموصول لان الموصول مع صلتها ماسة زمرة
الشيء الواحد فلا بد من شيء يصل بينهما به عايد في الضمير العايد الى
الموصوف وكون بين فاعل يصل على قوله من يقول انه فاعل في قوله
لقد تقطع بينكم وان كان منصوبا فان الى الحسن ذاهبا الى ان معناه
بغض المرفوع الا انه لما جرى في كلامهم منصوبا ظروفا وكثيرا يستعملون
على ما يكون غديا في اكثر الكلام هذا لكن ينبغي ان يعلم ان يكون الضمير

لا بد

لا بد منه لفظا او تقديم اذا كان الموصول اسما واما اذا كان حرفا فلا
الى عايد بل يحتاج في كونه جرا تاما من الكلام الى مجيء الصلة فقط
فانهم يعدون الحرف والمصدرى المنفردة الى الجملة بعده مثلان وما
المصدريتين وان المشددة المفتوحة من جملة الموصولات ويقسمون
الموصول الى الاسم والحرف مع امتناع رجوع الضمير الى الحرف على ما صرحوا
عليه يجوز حذفه في بعض ما قد يحذف الصلة مع اللتي معطوفا عليها الخ و
يقال اللتي والتم اذا قصد بهما الله و هي ليفيد الحدوث والذاهبتين
الصغيرة من اللتي تشبه بالياء بصغيرة والكبيرة متفرقة من اللطيفة
عليه قد بلغنا من شدتها وشياعة شأنها مبلغا لا يمكن شرحه فتمسك
على اربابهم من غير صلة مبنية له لذلك قد يحذف العايد اي حذف فامسويا
لانياسيا كونه صلة ومستغنى عنه لانه لما صار بعضا من صلة الموص
لم يمكن مستغنى عنه والاي يلزم اخلاء الصلة عن العايد اذا كان العايد
ضمير موصوفا متصلا بشغل نحو قوله تع هذا الذي بعث الله رسولا الى
بعث الله او متصلا بصفة نحو فانه مولى بك فضل منه اي مولى لي اي الشيء
الذي الله يعطيك فضلا و اليه اشار بقوله ونحو ذلك وكذا يجوز حذف

فهم ابد

يحتاج

بمنشدي

المتقدمة

صول

اذا كان ضمير المجرور مستغنيا فيه بان يحل المجرور مضمونا بمنزلة
 المفعول به بعد حذف الجار على ما قالوا لا يلزم كثرة الحذف وقوله
 فاصدع بما تؤمر اي تؤمره والاصل تؤمر به او كان مجرورا باضافة
 صفة ناصية له تقدير الكقوله تع فاقض ما انت قاض اي قاضية
 فحذف الضمير على كلا الوجهين لطو الصلة والصفة وكذا الصلة اذا
 كانت جملة لابد وان يكون روي عن ابي سعيد بن ابي هريرة
 كتاب سيويه انه قال الواو بحى بمعنى من ومنه عولهم لابد وان يكون
 ويقل الواو زيادة لا يتيسر بدان تشية وقال بعض الفضلاء ان
 الواو في مثل هذه العطف على محذوف فيقدر المعطوف عليه في كل مقام ما
 ينسب اليه كان يقال رهننا لابد ان يورد وان يكون من احدى الجمل
 الاربعة الاجزائية وهذا الوجه هو الذي كان يدور في خلدي و
 لعل هذا هو الراجح اذ فيه زيادة تأكيد وبالمغة كما لا يخفى واعلم انه ان
 وجبت الجملة التي وقعت صفة او صلة كونها خبرية لا يمكن انما يجرى بالصفة
 والصلة ليعرف المني طب الموصوف والموصول بهين بما كان المني طب
 يعرف قبل ذكر الموصوف والموصول من انصافهما بمضمون الجملة الصفة

او الصلة فلا يجوز ان الا ان يكون الصفة والصلة جملتين متعنتين
 للحكم المعلوم للمني طب حصوله قبل ذكر تلك الجملة وهذه هي الجملة لان غير
 الخبرية اما انثائية غير طلبية نحو بعت وطلقت وانت حرة نحو ما
 او طلبية كالانرو والنهي والاستفهام والتثني والعرض ولا يعرف
 المني طب حصولا لمضمونها الا بعد ذكرها فلا يصح وقوعها صفة و
 الصلة فان قلت لان ذلك فان الجملة الاستفهامية في قوله جاؤا بمذاق
 هل رايت الذيب فظروفت صفة لمذاق قلت هذا متاؤل بقوله
 فيه ذلك فالجملة الاستفهامية مقولة لقول محذوف وهو الصفة في الحقيقة
 وفسر الجمل الاربعة بقوله اي الاسمية الذي موصوف ابوه مبتدأ
 منطلق خبره والمبتدأ مع خبره جملة اسمية لا محل له من الاعراب وقعت
 صلة للموصول والموصول مع صلة في محل الرفع على انه مبتدأ وزيد خبر
 ذلك مبتدأ اعني الموصول الفعلية الصريحة نحو الذي انطلق ابوه
 عمر و او المقدرة نحو الضارب زيد عمر و والمضروب ابوه عمر و فان
 اصلها الضرب بالفتحات والضرب بضم الصاد تارة دخول اللام الا
 المشابهة بلا التعريف في الحقيقة لفظا ومعنى على صورة الفاعل فيضيه الفعل المعلوم

في صورة اسم الفاعل والفعل المجهول في صورة اسم المفعول لتقاربهما
 في المعنى وانظر في نحو الذي موصول في الدار ظرف مع فاعله المستتر في
 المتكلم من عامله جملة ظرفية صلة وهو مع صلة في محل الرفع مبتدأ
 وقوله جالده خبره والشرطية نحو الذي ان يكون يكون بشره وقوله
 فيه اي في المختص صلة وما كان منته ان يقال كيف يصح جعله في صلة
 والصلة لا يكون الا جملة اسما الى جوابه بقوله والضمير المستكن في فيه
 المتكلم من حصل بعد حذفه لان تقديره اتقن ما حصل فيه فاعل الظرف
 عائد الى ما في جوابه في مع فاعله جملة ظرفية ومع وقوع صلة والضمير
 الباسم في فيه مجرور بالمحل في راجع الى المختص والموصول مع صلة منصوب
 المحل على انه مفعول اتقن والتحقيق ان المنصوب المحل هو الموصول
 فقط لكن الانماة لما راوا انه لا يصح استعمال الا بالصلة حكوا
 بان المنصوب محلا او مفعولا او مجرورا هو مجموع الموصول والصفة
 وما كان في قوله ما فيه من الابهام بين ذكر الابهام بقوله من نحو جالده
 مع المجهول في صورة منته منصوب المحل على انه حال وهو في اي الحال انش
 الضمير او في الصفة اما لبيان هيئته الفاعل عند حصوله وور الفاعل

نحو جاء في زيد اركب اوليان هيئته المفعول به عند وقوع الفعل عليه
 نحو رايت زيدا اما شيئا اوليان هيئتهما معا نحو ضربت زيدا اركبين
 او ههنا لغنا المفعول لا منع الجمع فيدخل تحت الاقام الثالثة والاولى
 في قولك اتيتك وليس في دم فهو حال وبيان للارم المفاعل في زمان
 الاثنيان فكانا بيان للفاعل وانما قيدنا الفاعل بقوله عند صدور
 الفعل عنه والمفعول بقوله عند وقوع الفعل عليه ليمتاز الحال عن
 الصفة لان الصفة مبنية لرؤية الذات لا باعتبار كونها فاعلا و
 مفعولا فاذا قلت جاءني زيد الطريف فهو بمنى للذات وان لم يجر
 هذه الصفة حالة نسبة الفعل اليه بخلاف قولك جاءني زيد طريفا فانه
 يشترط ان يوجد هذه الصفة حال المسند الفعل عليه واما تقييدنا
 المفعول بقوله به فبناء على ان المشهور ان تحت اركب المحققين ان الحال
 لا يقع على اعدا المفعول به لكونه فضلا بالنسبة اليه نحو حيث ان وزيدا
 اركبين على اي وزيدا فاعل في المعنى لا على انه مفعول به لفظا وان فلم من
 كلام الشارح الباب ان يقع الحال من المفعول المطلق نحو ضربت
 الضرب شديدا او يمكن ان يقال انه عاتا ويل وقع ضربي شديدا فاللام

نحو

للمعد او عوض عن المضاف اليه وهذا اي كون الحال اما ببيان هيئة
 الفاعل والمفعول اكثر لانه قد يقع على ركن المبتدأ والخبر والمضاف
 اليه كانه قليل لا يكون ولا يوجد الا في كلام المصنفين دون كلام
 النفاذ فان قيل كيف وقع حيف في قوله يا ابيته ملة ابراهيم حيفا
 حال من المضاف اليه عن ابراهيم قلنا لان المضاف اليه في معنى المضاف
 وهو مفعول كما ان اخيه في قوله يا ابيته اي حيف اخكم ان يا اكل لحم اخيه
 ميت لما كان في معنى اللحم جاز ان يقع ميتا حاله ومن ههنا
 ذهب بعضهم الى ان كل حال وقع عن غير الفاعل والمفعول به فهو ما اول
 باجدها وهذا الذي يعنى من النحو اما ببيان هيئة الفاعل ان جعلنا ما
 حال من الضمير مستكن في فيه لانه فاعل الظرف كما هو الحال في لظرف
 او ببيان هيئة المفعول ان جعلنا ما حال من الموصول لانه مفعول
 اتقن والفاعل فيه هو اتقن لان العامل في الحال هو العامل
 في ذي ال ر ومن في من النحوي بيان من البيان في معنى قوله
 صفة ما قبلها ان كان ما قبلها نكرة ما موصولة قبلها مع فاعله مستكن
 فيه جملة ظرفية صلة اي ان كان الذي وجد قبلها نكرة نحو رايته رجلا

من قبيلة قريش وحوال ان كان ما قبلها معرفة لان الموصول مع صلة
 معرفة وكقوله تع فاجتنبوا الرجس اي القدر من الاوثان فان من
 الاوثان حال من الرجس كونه معرفة واعلم ان تخصيص لركن من
 البيانية كونه الكلام فيه لا يقتضي نفي ذلك الحكم المذكور عن باقية الحروف
 الجار فانهم قد قالوا الجار والمجرور مطلقا ان وقع بعد النكرة المختصة
 فصفا لها نحو رايته طائفة اعراض وبعد المعرفة المختصة في آخرها
 نحو قوله تع فخرج على قومه في زينته اي مائة تين حيث وقع بعد ضمير
 خرج وبعد غير المختص منها في مثل لهما اما النكرة الغير المختصة فنحو هذا
 ثم رايته اعفانه فان النكرة المختصة بالصفة القرينية من المعرفة
 واما المعرفة الغير المختصة فنحو يعجنى الزهر في الكامة فان المعروف
 بلام الجنس ليس معرفة مختصة بل هو كالنكرة في المعنى ثم قال بعض المتأخرين
 ان النظر مطلقا كايوم والظرف وغير ذلك من الظرف والمعرفة
 كالجار والمجرور يعينه في تلك الاحكام المذكورة فاعلم ذلك فان قيل
 كيف يمكن ان يكون الموصول مع صلة معرفة وكل منهما نكرة وانضمما
 النكرة الى النكرة لا يفيد التعريف قلنا يمكن ان يحصل من الاجتماع

كان قوله ما قبلها النحوي فانه في قوله النحوي ما يكون ما قبلها اي ما قبلها معرفة

والانضمام هيئة مفيد للتعريف وان كان كل منهما مسمى كقوله بعض
 المنطقيين انضمام الكلى الى الكل قد يفيد الجزئية اى الجزئية
 الايتلاف نحو الحيوان الناطق فان انضمام الناطق الى الحيوان
 يفيد الجزئية بالنسبة الى الحيوان المطلق ولعل هذه السوال مع جوابه
 ما هو من كلام الرضى فانه اعترض بان الجملة نكرة فكيف تعرف
 الموصولات وتخصيصها ثم اجاب بان قال لانه تشكيل الجملة فان التعريف
 والتشكيل من عوارض الذات والجملة ليست ذات ولو سلم تشكيها
 فالخص في الحقيقة هو اجتماع الموصولات مع الصلة كما ان رجلا و
 طويل كان في كل منهما اليوم فاذا قلت رجل طويل فخصص الرجل
 بالاجتماع في طويل وقوله او نقول ان الصلة يجب ان يكون معلومة
 عند المخاطب كما عرفت في وجه وجوب كون الصلة جملة خبرية فيجوز
 ان يوضح ويخصص لمهم الذي هو الموصول اشارة الى جواب اخر
 تحقيقا وتحقيقا انهم قالوا ان التعريف هو الاشارة الى علم المخاطب
 بدلول اللفظ سواء كانت تلك الاشارة بجوز هو اللفظ كما في العلم او
 لغيره مثل الاشارة في اسماء الاشارة وكما نسبة المعاني في الموصولات

فاذا قلت

فاذا قلت لقيت من خبرته وجعلت من موصول قد اشترت الى علم المخاطب
 معين لا يجوز لفظ بل بغيره وهو مضمون صلة وهو النسبة المعلقة عند
 المخاطب اذا جعلتها موصوفة لم تسر الى علم المخاطب بعين بل الى
 متعين في ذاته بلا ملاحظة تعينه والفرق بين مصاحبة التبيين وملا
 جلى واذا عرفت معنى التعريف في الموصولات ظهر كل ان اعترض الرضى
 لا يتوجه اصلا فلم يحتج الى ما يكلفه في جوابه ولهذا قلنا ان اشارة الى بوج
 تحقيقه واعلم ان قول النجاشي ان العامل في الحال هو العامل في ذي الحال
 انما هو على مذهب اكثرهم والاينفص بقوله نعم ان هذه امكامة واحدة
 واحدة فانه حال والعامل فيها اسم الاشارة اى هذا بتاويل انت او
 اشية استكم دول حال والعامل فيها ان كونه خبرا وهو عامير خبر على
 المذهب المنصور كما عرفت كذا في شرح التمهيد يريد عليه ان التقص
 برمه الآية الكريمة بارة على القول بان العامل في الحال هو العامل
 في ذيها سواء كان قائده كالم واكثرهم فالاولى ان يقال ان قول النجاشي
 هذا بناء على الاكثر الاثنية بالتشديد بمعنى الميمية بكسر الهمزة على معنى ان هذا
 الاثنية ميمية مراد المسك عن غير مراده من قوله الفن اى هو تيمية عن ذات

طب

خطه

ل
 انما هو على مذهب اكثرهم
 والاينفص بقوله نعم
 ان هذه امكامة واحدة
 واحدة فانه حال
 والعامل فيها اسم الاشارة
 اى هذا بتاويل انت او
 اشية استكم دول حال
 والعامل فيها ان كونه خبرا
 وهو عامير خبر على
 المذهب المنصور كما عرفت
 كذا في شرح التمهيد
 يريد عليه ان التقص
 برمه الآية الكريمة
 بارة على القول بان
 العامل في الحال هو العامل
 في ذيها سواء كان
 قائده كالم واكثرهم
 فالاولى ان يقال ان قول
 النجاشي هذا بناء على
 الاكثر الاثنية بالتشديد
 بمعنى الميمية بكسر الهمزة
 على معنى ان هذا
 الاثنية ميمية مراد
 المسك عن غير مراده من
 قوله الفن اى هو تيمية
 عن ذات

مقدرة النسبة النكائية في اتقن لان الاتقان قد يكون من جهة اللفظ
 فقط او من جهة المعنى فقط او من جهة ما عاقل اللفظ والمعنى على ان
 اتقن اي الولد اباه اي المتقن من جهة اللفظ والمعنى كما هو تمييز عن
 الجملة لا عن المفرد فان التمييز وهو ما يرفع الابهام المستقر في ذات
 اي ما يعين بعض الاحتمالات نشأت وحصلت باعتبار اصل الوضع
 لا باعتبار رضى عن ذات لا عن هيئة الذات على ما هو تمييز
 عن المفرد وتعيين عن الجملة لانه ان رفع الابهام عن ذات مذكورة
 فهو تمييز عن المفرد اذ لا يقع ذلك لاسيما في ذات ما باحد الاشياء الاربع
 وبنابر رفع عن ذات مقدرة فهو تمييز عن الجملة اذ لا يكون ذلك لاسيما نسبة
 في جملة وورد تمييزها او في اضافة خطاب زيد نف وزيد طبل باو
 بالزيد فادسا واعجبني طبل زيد ابا فقول المص لفظا ومعنى من هذا القسم
 الثاني لانه رفع الابهام لكين في مضمون الجملة اعني وقوع الاتقان على
 مقعده ومعنى المفعول لان معناه اتقن لفظا ومعناه اي اتقن معنى ما
 فيه ولفظه فهو اي احكامه هذا اما بعرفة مع علمه وضبط قواعده مع خبر
 خبرياته او بعرفته بانتقاء الشك عنه اردت فعله فاعلم وهو ضمير

جملة

عن

المسك

المسك اعني التام المضمومة ان المصدرية المظن فعل مضارع منصوب بانه
 فاعله مستتر فيه وهو انا والضمير البارز المتصل منصوب محل لانه مفعول
 المظن وكذا اي الضمير البارز عايد الى الولد ومحل الجملة الفعلية اعني المظن
 مع عمله في منصوب محل على ان المفعول اردت و اردت مع ما عمل فيه
 مع الذي عمل اردت فيه هو اي قوله مع ما عمل من الضمير المسكن في قوله
 مرفوع المحل على انه خبر ان اي فان الولد الاخر مراد من تلميظه او مراد
 تلميظه وقت استظهاره واما فسر بهذه البيان ان اصل الجملة الافراد هو
 ان الجملة هي هنا محل المقدر وما قيل انه اي مراد منه تلميظه لا يجوز ان
 يكون مفسر القول اردت ان المظن لعدم التقابل بينهما حيث ان اردت
 يذكر بمرجحة على المزيد لانه المراد فغير وارد بجواز تفسيره بانه
 ومعنى المظن اذيقه واطمعه فان التلميذ تفعيل من مظهر يظن بالضم لفظا اذا
 يلسانه يقينه او الطعام من الفم او اخرج لانه فصح به شفوية وقد يلحق به
 عن لازمه اي الاكل والفرو في فكه التلميذ اطلق هنا لا بد من لازمه
 اعني الاطعام والاداة فهو من الكناية المطلوب بها الصفة ومع كونه
 كناية يكون استوره تخيلية قرينة للمكنية ولا يلائم في بينهما لان الكناية

انا

تبع

ية

لفظ مستعمل في معناه الحقيقي فكذا التخييلية اذ هي في التحقيق اثبات
ما يلزم المشبه به الذي هو امر على واللفظ مستعمل في معناه الحقيقي كما
تفصيله وقيل معناه الاعطاء يقال المظن فلان من حقه اي اعطاء بعض
حقه وفيه استقارة بالكتابة لان النص شبهة في نكاح الامام بالمطويات
بالمطويات الزيادة المعروفة ثم اثبت له ما يلزم المطويات عادة
عن الاداة هو الاطعام وهذا الاثبات استقارة تخيلية كما مر ومعناه
الحقيقي الغرض الاصل من اراد التليظ بمعن الاذقة والاطعام الترتيب
والتهيؤ فالمنع بالتحقق الارادة من قوله اردت المظن هو ان اردت
ان اعلم من كلام مجرور من متعلق بالمظن اعلم ان الظاهر ان من قوله من
كلام التبيين فكانه اشار الى ان المعظم والمذاق قطرة من كلام
الامام فعلى هذا يكون قوله من كلام صفة لمفعول محذوف والى المظن
شيء من كلام الامام ويحتمل يحتمل ان يكون من زيادة على قول من
يجوز زيادة من في الاثبات الامام هو اسم بمن يؤتم به كما كتب
اسم يقع على المكتوب والاسم يقع على المعبود منه في ليست بصفا
بل اسما للصفة يدل على انها توصف بها مثلاً يقال آله واحد

ولا يقال

ولا يقال شيء انه هو اي الامام مجرور مضاف اليه لكلام المحقق مجرور على
انه صفة الامام والجر مجرور معطوف على المحقق ومنع الجرم بكلام الممثلة
وفتحا لكن الكسر فصيح كذا في مختار الصحاح قال الفراء هو بانه وقال
الاصمعي لا ادري انه بالفتح او بالكسر قال ابو عبيدة والذي عندي
بالفتح وكذا ابيد به المحدثون كلهم بالفتح العالم المتقين وقيل هو
مقلوب من البحر قلب مكان حيث ذال الياء مكان الحاء وقدم الحاء مكان
الباء لان العلم جمع العلم كما ان البحر جمع الماء والعلم والماء كلاهما متشبهان
الحياة اما الماء فظاهر وقد قيل الله تعالى وجعلنا من الماء كل شيء حي واما
العلم في قوله من صار بالعلم حيا لم يثبت ابدًا فلهذا المتشابهة اي بالنسبة
ان كلام من البحر والعلم جمع الماء هو بسبب حيوة يطلق الجملتين على البحر
العالم المتقين يعني يطلق الجملتين على العالم بهذه المتشابهة او على سبيل
الاستقارة ثم يطلق البحر المقلوب عنه عليه ايضا هذه المتشابهة المدهق
مجرور وصفة الجبر من ذي فلان التي اذا علم على وجه اليقين واطلوع
فيه على اسم خفي ويلايه التحقيق اثبات السائل بدلائلها والتزويق
اثبات دلائلها بتحقيق المقدمات الماخوذة فيها الى مجرور بدل من الا

مام

بدل الكل من الكل بكونه الكاف مجرد وكونه مضافا اليه لا ياتي
والكلام في ابي كالكلام في ذي الانعام وابي بكونه الامام وحياتي
الكنية من اقام العلم بفتحين لان العلم ما جعل جعل علامة بمعنى اللغة
لابد من الاصطلاح ثم اما ان يصدر باب وام او ابن وبنيت اوليا يصدر
شيء من ذلك فالاول كنية كابي بكر وابي عمر وام كل يقوم اسم لواحدة
من زوجات النبي عم والثاني وهو العلم الغير المصدريات او غير اما ان
يقصد به الذم او المدح او لا فالاول اللقب بفتحين والثاني العلم
اي العلم الاصطلاحي والاي لم يكون الشيء قسما من نفسه التقدير
كلاهما وفيه ظلم من ترجمين الاول انه جعل المقام العلم بالمعنى اللغوي
لابد من الاصطلاح وهم قد صرحوا بخلافه والثاني انه جعل قسم الكنية و
اللقب هو العلم قد جعلوا قسما الاسم دون العلم حيث قالوا الكنية علم
صدر باب وام او ابن وبنيت واللقب علم يشتمل على او ذم مقصود
قطعا وادعاء من الاعلام يستعمل اسماء هكذا اقره الشيخ في الجاني
في شرح المفتاح وذكر في الفصل ان العلم لا يخفى من ان يكون اسما كزيد
او كنية كابي عمر واولها كبطه ولعل شارحا انما قال والثاني العلم

اشارة

اشارة الى ان ادعاء من الاعلام يستعمل علماء اصطلاحهم كما يستعمل اسما فيها
جعل للعلم العلم بالمعنى اللغوي لا بالمعنى الاصطلاحي حذر عن توهم تقسيم
الشيء الى نفسه والى غيره بعد القاهر عطف بيان لابي بكر بن سقطت الزمعة
ابن لوقوعه بين العلمين وذلك في السقوط للوقوع المذكور ككثرة
الاستعمال وشدة الامتناع وتوضيح ان لفظ ابن اذا وقع صفة لعلم
مضافا الى علم آخر فيخلف التثوين من العلم الموصوفين واجبه لا بد من وقوع
وسط الاسم والوسط ليس من مكان التثوين فوجه في زيد بن عمرو
يخلف في لفظ ابن خطأ امام يمكن صفة له بل جرحه فلا يجوز في من جملة كقوله
وقالت اليهود يحرم ابن الله بتثوين عزيز وابشاع للاف خطأ
ابن وكذلك لا يخلف في ان اضيف ابن الى غير العلم نحو هذا المين اخر
لان وقوع بين العلمين اكثر ومن هنا يقال بثبوت التثوين في
اللفظ وبثبوت الكلف في الخط مثلا زمان فذلك حذفا وهما اي ابن
مجرد وكونه صفة عبد القاهر وهو اي ابن مضاف الى عبد وهو اي
عبد مضاف الى الرحمن الجاني صفة نسبية اي متحطة بين النسبة
للامام لا لعبد الرحمن مع كونه اقرب ومن الامام لان المراد معرفة اي

لفظ

ابن عبد الرحمن

كذا

معرفة

الامام بانه خبر جاني دون بغدادى وغيره لا معرفة بها وه فوصف
 الامام بالجر جاني ليغفر لانه جاني دون غير سقى فعل ماض فاعله
 الله ومفعوله تراه الذى هنا بالقصة التراب لنوى وبالمدة كثره الحال الى
 قبه ومنه منصوب تقدير والضمير المحمل كونه مضافا اليه لانه
 عايد رفع على انه خبر بعد الجبة بقوله والضمير الى الامام وسقى قد يتعدى
 الى مفعولين كقولهم وسقاهم ربهم شربا ظهورا وجعل ماض من
 الجعل معنى التهيئة من افعال القلوب الى من مكافاتها ومحاجري
 مجيرها في الدخول على البتداء والجهة يتعدى جعل الى المفعولين المتبعين
 اللاحقة ارفع على قولوا اذ الموصول وقال الله يتعدى ليكون الجملة
 صفة لقوة افعال القلوب وحذف قوله المتبعة الاقتصار على انه
 لا بدفع عنه ان يقال ان امتناع الاقتصار عليه من خصايص افعال
 القلوب لا يوجد في مكافاتها التي يجري مجيرها في مجرد الدخول على البتداء
 والجهة لا في خصايصها وفاعلا مستتر فيه عايد الى الله الجبة بمفعول الاول
 هي في اللغة البستان ومنه الجنات متواهاى مكانه من ثوى بالكان اقام
 به مفعول الثانى والها فيه كالها في تراه وهذا ان الفعلان اعني

د

فعله

سقى

سقى وجعل خبره انى الله لفظا وان من معنى فان المراد من سقى وجعل
 ان سقى والجعل الخ كويرين لا الجبار بانه سقى وجعل في الماضيهما
 ههنا في معنى الامر لانهما دعاء وهو ط والدعاء في قوة الامر فان معنى
 قولك غفر الله كل ليغفر الله كل سقى وجعل ههنا بمعنى يسقى ويجعل فانما
 خبره بلفظ الماضى ثقاة لا كان السقى والجعل الخ كويرين قد وقع وهو
 اخبرهما بالماضى او تاديا كما تراه اذ الله دعا وبصيغة الامر مستبشعا
 غير لابق لقانون الادب على ان حروفه اقل من حروف الامر كما لا يخفى
 وانما عطف اى لم يعطف في قوة الامر على الاخبار حيث عطف انا با
 الصورة مثل قولك انما اخوك اخوا مكاشرة ونحوه في كل الله
 فكيف تاتي حيث عطف حيال حال كونه في معنى الامر على جملة الاخبارية
 السابقة باعتبار الصورة اى باعتبار انهما خبران صورة ولا محل لهذا
 الجملة الدعائية كما الاعراب لعدم وقوعها موقع المفعول وهو اى عدم
 وقوعها موقع المفعول ظاهر فاعلم ان الاعراب على ثلثة اقسام لفظية وقد
 ومحلى باللفظ في خمسة مواضع الاول في ما اخره صحيح ولو قال في الصحيح
 نوضح لان هذا يوم بظاهر ان الكلمة ليست بصحيحة بل الصيغ اخر وليس

عبار

يرى



كذلك فان الصحيح عند النجاة ما لم يكن آخره حرف علة سواء كانت في غيره
آخره خوزيد أو لا نحو أحد والنسب في حكم الصحيح كما لا يخفى من خوزيد
 وغيره ومن جاء في زيد ورايت زيد أو مررت بزيد وكذا في غيره أو في
حكم الصحيح وهو ما في آخره ياء أو واو ساكن ما قبلها نحو طي ودلو فإنها
 في حكم الصحيح في محل المركات الثلاث مثلاً مثل هذا طبي وكسبي ورايت
طبياً وكسبياً ومرت بطي وكسبي وكذا إذا دلوا ونفرو ورايت
دلو ونفرو ومرت بدلو ونفرو والثاني من تلك المواضع في
 الأسماء الستة المضافة إلى غير ياء المتكلم فيجب أن لا يضاف إلى ياء المتكلم
 لم يكن له اعراب لفظي كما عرفت فالمقصود بهذه القيد نظر إلى السوق
 الاحتمال من المضاف إلى ياء المتكلم لاعتنه وعن غير المضاف لأن اعرابه
 لفظي أيضاً نحو أب كأمركن ما اندرج غير المضاف منها في الموضع
 الأول واحتسب الخارج عنهما كما يدل عليه قوله الآتي قصداً إلى
ط الكلام والقرب من الألف نحو أبوه وأخوه وحموه وهنوه وفوه
 ودو مال والثالث من تلك المواضع التي في التنبيه مثل جاءني
 الزيدان ورايت الزيدين ومرت بالزيدين وينبغي أن يحتل

التثنية

التثنية ههنا عام هو أعم من أن يكون تثنية صورة أو معنى ليدخل
 فيه لفظ الاثنين والمثنى المرحل نحو البحرين علماً ببلد وتابعي الشكلى
 نحو كرتين أي كرتة بعد أخرى ومنه ليسك وسعديك فان اعراب كلهما
 مثل اعراب المثنى الوضع في الرابع من تلك المواضع الخمسة في الجمع
 المصحح وهو ما يتغير بناء واحد كزيدون واحتر زبون الجمع
 المكسر وهو ما يتغير بناء واحد كرجال فان اعرابه بالفتح وهو يندرج
 في الموضع الأول ولا تنسب ذكورية من وجه الاحتمال انما دلوا ونفرو
 ذوي جمع ذوا وقد يقال في جمع ذوا غير اللفظ بالواو والتثنية
 هو حذف نون الزوم الاضافة وهذا مثل لفظ النساء فانها جمع امرأة
 من غير حفظها وذلك غير عزيز في كلامهم وعشرون وأخواتها ثلاثين
 إلى تسعين نحو جاءني الزيدون والومال وعشرون ورايت الزيدين
وأولى مال وعشرين ومرت بالزيدين وأولى مال وعشرين
 وانما كتبوا بعد الألف حالتها الجمة والنصب أو لو لا يلبس
 بالي حرف جر وانما كتبوه في الرفع حملاً عليها وأيحى بالجمع الصحيح
وعشرون وأخواته وليست بمجوع لانه لو لم يأت الـ عشرون

مادام ما دام المعنى مادام الفا اد لوحدة لا خجته الى حرف آخر
 ولا يمكن ان يكون توارد الحركات على ما قبل الالف حيث مقدار العلم
 الاعراب في الوسط فاذا ن تقدر اظهار الحركات فقرة في اخر الكلمة
 ففي الرفع ضمة منوية وفي النصب فتحة منوية وفي الجر كسرة منوية
 الثاني من تلك المواضع التي السبعة ما اضيف اليها الساكنة
 المسماة مفرد الخوهذا اعلاى ورايت غلامى ومررت بغلامى او
 جئنا موصوفى غلامان اعراب باطر كة فوهذه مسلمات ورايت مسلمات
 ومررت بمسلمات في الحوا الاحوال الثلاثة في المذهب الاصح لان في
 قول متوفين الموصوفى اى وانما قلنا في الاصح لان في قول بعضهم
 اعراب جالة الالف لفظ سواء كان مفردا او جمعا موصوفاه بما ذكره
 لوجود الكسرة لكن الاول اصح لان الكسرة محتلفة للاياء قبل الالف
 فيكون محل الاعراب مستقلا بحكة لازمة لاجل ياء الاضافة فلا يكون
 تلك كسرة للاعراب ويستحيل ان يحمل الحرف الواو وحركتين
 متتاليتين او مختلفتين ان قيل كيف يكون الكسرة المحتلفة للياء
 قبل الاعراب والاسم قبل الاعراب مبنى والبناء يمنع الاضافة من

صخواه قلنا لان لولا ان الاسم قبل طوق الاعراب مبنى بل المذهب
 الحق على ما حققه بعض المحققين اذ الاسم قبل التثنية العامل بخزير
 وعرو وبلتره بكون اخه سكون وقف لا سكون بناء او بكونية
 اللفظ يتحقق بقايلية توارد المعاني المختلفة على معناه فلا وجه لاختراع
 الاسم عن المعربة ما يوجب المناسبة للمبنى ولا المصلح بمجره انعدام ما
 يقتضه طوق الاعراب باخه ولهذا ذكره قولهم المعرب باختلاف اخه
 باختلاف العوامل انهم ارادوا به امكان الاختلاف سواء وجد بالفعل
 او لا وان سلم ان الاسم مبنى قبل الاعراب فنقول انهم قالوا ان منع
 البناء الاضافة حكم على الاعم الاغلب لهذا يمنع من الاضافة حيث
 واذا وغيره كذا حترنا بقولنا موصوفان اعراب بالحر كة عن الجمع المذكر
 التام فان اعرابه حالة اضافة الياء التكم لفظ في النصب بالجر نحو
 رايت سلمى ومررت بسلمى لوجود الياء التي هي علامة النصب التي
 فيهما وتقديره في الرفع نحو جاني سلمى اصله سلمى فالياء المدغم
 في ياء التكم مقبله عن الواو لا تقدر في الصوف من ان الواو او
 ايها اذا اجتمعا وسبقت احدهما باتكون قلبت الياء الواو ياء

فالواو الي هي علامة الرفع مقدرة في اليا فيكون الاعراب بالحروف
في جملة الرفع تقديرية يا الثالث من تلك المواضع السبعة ما فيه اعراب محكي
 بما جملة مقولة الى العلمية نحو تابطة ستر اعلم شخص كان في الاصل
 جملة دالة على نسبة التابطة الى الاخذ بالابط الى شخص وشرا
 مفعول تابطة جعل اسم الرجل وهو ثابته بن جايه فمضى واعرابه تقديرية
 عاراض والتفصيل هنا هو ان الجملة من حيث هي جملة قبل جعلها على
 مبنية بل عاراض فتصاها رابعا من مبنى الاصل واما بعد العلمية ففيل
 انها من المبنيات المحكية على بنايتها وقيل معربة محكية لانه صار المجموع
 بالعلمية اسما واحدا اجزاؤه كوف كلمة واحدة فكان مستحقا
 لان تجرى للاعراب في آخره كعليك فيقال جاء في تابطة ستر برفع ستر
 لكن لما الشغل الجزاء الاخير منه بالاعراب المحكي حيث حكى لفظه الجملة
 للدلالة على القصص في الاصل امتنع ظهور الاعراب فيه لفظا فصارت ما
 بالاعراب التقديرية في كلام الشارع هنا مبنى على هذا القول او موقفا
 في قول الجارح لان في قول النحاة بما سترهم لان سيبويه وكثير من
 النحاة قد صرحوا بان المفد لا يكون محكي اصلا نحو من من فروع المحدث

ككنه ن

مبتدأ

مبتدأ وزيد امر فروع تقديرية اجزه كما هو المشهور وهو من سيبويه و
 قيل بالاعراب استفتار من يقول ضربت زيد استفتار ابا بن
 السؤال فما هو من زيد الواقع مفعول ضربت وذلك لان كل اسم سواء كان
 مفردا او جملة اخيره من المركب كان مفعولا بالاصل وحكي ذلك للاعراب
 فاعرابه المحكي بالجر عاراض من الضمير المحرور والعريضة الى كل اسم تقديرية
 والاولى في العبارة ان يقال فاعرابه تقديرية تحذف اللفظ المحكي كما
 حذف الفالي في شرح الباب قبل في هذه اوقاف في بعض النسخ هذا
 الكتاب لعله هو الصحيح عشر على يحكي آخره على الفتح ويصير ما
 تقديرية في قول فيه شارة الى قول ان فيه قول لا ينبغي كرفوتفصيل المقام
 عا وجه يفتح المراد هو ان نحو عشر اذا جعل علما فيجرب على الاعراب
 اللفظ ويجعل غيرهم كعليك فيقال هذا تحت عشر يضم الراء كثر
 الاشهر فيه انه بعد العلمية علم محكي على بنايته وهو الاصح ثم بعد هذا اقل
 بعضهم انه مبنى كما كان قبل العلمية رعاية التضمنة الاصل وقال الآخرون
 انه من المعربات المحكية على الحركة البناء فان المجموع ما صار بالعلمية
 اسما واحدا المستحق لان يجرب الاعراب في آخره ككنه ما كان الحرف الاخير

هو

لفظاً

مستقل على الحركة البناءية المحكية تعذر ظهور الاعراب فيه فصار موجبا بل
بالاعراب التقديرية فان قلت فلم تعين الاعراب المحكي لفظاً في تابطاً
وجاز في خمسة عشر على ترك الحكاية وجاز جواز الاعراب لفظاً فكان
الواجب في الصورتين ان يعرب لفظاً لا تنفاه موجب البناء فيهما لكن
في نحو خمسة عشر جاز الاعراب لفظاً وترك الحكاية لانه يشترح بناء الى
اعراب في الاو فمما يطهر افان لهو اعرب لفظاً العدل عن اعراب الى اعراب
فيتم ان يجيء العلم العدل عن البناء الى الاعراب ويجوز العدل عن
الاعراب الى اعراب آخر تفرد به الحكاية كذا اجاب لفظاً في شرح اللسان
وما ينبغي ان يعلم ان من الحكياء المعجزة تقدير العلم المركب الذي جزمه
الثاني مؤيد بعراب حتى معقول لا الاعراب لفظاً مثل ان زيداً وهل
زيد ومن زيد والقيد الاخير حصر عن المركب الاضافي نحو عبد الله وعن
المركب من الاسم العامل مع معوله نحو غروب غلامه فان اعرابها لفظاً فان
الجزء الاول منهما بعد العلية يعرب بالاعراب العامة بحسب العلم والثاني
معول باعراب الحكاية الرابع من تلك المعجم السبعة الى مكان الاعراب
فيها تقديرية في الاسماء المنقوصة وهي الاسماء التي اواخرها يا مكسورة

قلها

ما قبلها نحو القاض والرامي فان اعرابها تقديرية في حالة الرفع والجر نحو جاء
القاض ومررت بالقاض بالاسكان اي بالسكان الياء فيهما لا تستحقان
النصب والكدرة على الياء وفي حالة النصب لفظاً لفظاً الفتحة عليها نحو رايت
القاض بالنصب قبل جاء بالاسكان في النصب يضاهي جاء به في الرفع والجر
او كما لفظاً للضرورة الشعبية نحو قوله يها بني عتمة موالينا لا تتبلوا
ما كان مد فوناً ملاماً نصب المصدرية لا يرسل المقدر وبني منصوب مفعول
بنين جمع ابن سقطت النون في الاضافة الى عتمة قوله يها موالينا
اي بني عتمة الذين هم موالينا اي ناصرون لنا في الصحاح المولى المنان
وقوله لا تتبنون من بشر البعل والميت اي خلع قبيلته وكفنه ليبر
بالضم منه النياح ويشتا ظرف الاستشهاد في ان واليت بالكون حالة
النصب والقال لانه مفعول لامهل المقدر الدال عليه معوله اعني ملاماً ان
المقدرا مملوا ببقية اتبتوا بنى اعني ان المقصود بيان العامل و
هو امهل الا انه دخول ملوا في العمل وكذا في المثل يفتحين اعطامن
اعطى يخطى القوس باريها اي مفاصلها من بريت القلب من باب رمي
وبالفارسية تترسده بالكون حالة النصب مفعول ثان لا عطا وهذا

في

بين

هذا

مثل ماخوذ من قول ان اعرابا رى القوس يرى ليست بحكم
 لاوتفاد القوس اعط القوس ريبها وهو مثل يضرب القويض الامر
 الى من يحسن ويتمه فيه حق المهارة ومثله قوله ياد اعرابا عرفت الا ان
 فيها بسكون الياء ضرورة الحامس من تلك المواضع السبعة في الجمع
 المصاحف مضافا ملا قيا ساكنة بعده يمد عليه نحو قوله والمقيم الصلوة
 من ترأ بالنصب ليس مضاف مع ان اعرابا بالرفع في تقديره او نحو مخطوئا
 القوم فانه مضاف ملاق ساكن بعده مع ان اعرابا بالرفع لفظا لوجود
 علامة فوق الواو يدل قوله مضافا ملا قيا ساكنة بعده ملا قيا علامة مده
 ساكنة كان يوفى به دخل نحو المقيم الصلوة ويخرج نحو مخطوئا القوم نحو
 جاني صا لواء القوم ورايت صا لى القوم ومررت بصا لى القوم فان
 اعرابا بالواو برفع واو ياء بجر او نصبا لكنه سقطنا اى الواو والياء
 في اللفظ بملاقاتها الساكن بعدها وهولام التعريف في القوم و
 تسقطنا في الخط لئلا يتسبب في الخط في الياء اعرابا غير مخطوئا
 بها وومعرب بالرفع في تقديره اذا لا اعتمد في الخط في هذا الفن بل المعتمد
 فيه هو اللفظ وليس اللفظ ولا ياء فثبت انه معرب تقديره فلم يذكر التقدير

هذا

هذا القسم بعده تمام الشرح ابن الحبيب لا اعرف جدا ذكر اعرابا بالفتحة
 من المعرب بالرفع وهو ثابت نحو سلم ولم يلتفت الى هذا القسم كمن
 القوم بالاعراب لتقديره في الواو والمقلوب ياء دون الواو والحدوف
 من ما يتعده ولا يحكى ما ذكره في اعترافه من الحدوف على عرض بواسطة
 كلمة استقباله والقلب يكون بواسطة ما هو بجره الكلمة نفعاً ولينذكر ان
 القسمين معا وقول ملا قيا ساكنة بعده ليسمى اى ساكن كان من لام
 التعريف والاسم الذى اوله هزة وصل نحو جاني صا لواء القوم فلا يلا
 ساكن كقولك صا لواء بك في الرفع وصا لى بك في النصب الجارة كان
 الواو والياء ملفوظا بها في كان معربا بالرفع ولفظا كذلك في حرة رعية
 الترس من تلك المواضع السبعة في الاسماء الستة اذ لا ياء ساكن
 بعده فاني معربة بلفظ وفي تقديره نحو جاني اى ابوا البشر في الرفع ورايت ايا
 البشر في النصب مررت بابى البشر في الجر وسابعها من تلك المواضع
 السبعة الثانية مضافه ولا قيا ساكنة بعده ما في حالة الرفع نحو قدان
 نفعاً بابتك اعرابا بالالف ولى ساكنة في اللفظ لكون ما بعده ما ولا يمكن
 تحريك الالف منه مع تقديره بالالف بخلاف النصب الجارة نحو نظرت الى

يرى

سج

في

نولى ابيك

ورأيت توفى ابنك بكسر الهمزة، فيهما لا حفظ الياء التي هي علامة الاعراب
يمكن فيها بالتعديك خلافا لالف في الرفع فحذرت بالكسرة المناسبة له
بناء على ان فتحه ما قبلها تعادل النقل الفالسي من كسرة الياء وانما قلنا
بخلافا لنصب الجاء لان اعرابهما بالياء وهي ياء لفظا وان كسرت للسكون
بعد ما يكون مع باللفظ وهو ظا وما يجر بالجر وفي تقديره مثل دغ من
ترتان على الحكاية في الجواب لكسرة ترتان فان اعرابه بياء مقدرة وانما
انظر لالف لفظا حكاية ما تلفظ به القائل الاول اي دغ مما تلفظت به
وهو قولك ترتان قال سيبويه سمعت اعرابيا يقول لرجل ساء له
فقال اليس قرئت فقال ليس قرئت شيئا وانما اطنيت الكلام اي كسرت
في هذا الكلام لانه مزالقي الاقدام المزالقي جمع مزلق وهو هو الموضع الذي
لا يستقر عليه لقيامه لفاية ملازمة واما الاعراب المحلى في السماء المبينة
كالوصولات والمضمرات واسماء الاستنارة وكالافعال الماضية والجل
فان الاعراب في هذه المذكورات محلى للفظ ولا تقدير والفرق بين
التقدير والمحلى هو اني التقدير انما يستعمل حيث يمكن استحقاق الكلمة
الاعراب لكن لا يظهر ذلك الاعراب المستحق بها فيها مانع كما في الالف م

المذكورة

المذكورة في الاعراب التقدير والمحلى انما يستعمل حيث لم يستعمل حيث
لم يستحق الكلمة الاعراب لاجل بناءها على معنى متعلق يستعمل انما هي الكلمة
وقعت في محلى الووق في غير ما من مؤخر صحيح الاخر نظرية لا عوارب فاما مانع
من الاعراب في المحلى مجموع الكلمة بناء على خلافا مانع في التقدير فان
هو المحلى والآخر ويرد عليه قول الجمهور الجار مع المحرور في ممرات
يزيد مثلا منصوب المحل وكذا اقولهم من الجملة منصوبة المحل او من فوعة المحل
فانهم يستعملوا المحل ههنا مع انه ليس موضع لم يستحق الكلمة الاعراب
لاجل بناءها لان مجموع اجار والمجرور وكذا الجملة وان كان كل منهما
مبنيا لكن ليس بكلمة مبنية اللهم ان يرد بالكلمة معنى جازيا شاملا
للمجموع وغيره ما كان بقى ان يقال ان يزيد لم يقع في محلى الووق في غير
نظرية لا عراب في الووق عقيب مرتب لم يتم برب لم يظهر في النصيب فخلا
لازم ما لا ينصب المفعول به هذا واعلم ان هذا الفرق الذي ذكر بين الاعراب
التقدير والمحلى انما هو على اصطلاح المستوفين وهو ان المحلى ما فيه
من الامتياز واما الاول فانه لا يميز فون بينهما ولذا قال جار الله في
لفصل الاسم المعرب ما اختلف آخر باختلاف العوامل لفظا ومحلى فيتمثل

في هذا الكلام وليحفظ فانه من نفائس النفي قال شيء ينفي شيء
 ويرغب فيه حتى يعلق اي تثبت من علق الشيء اذا تشبه وتعلق
 به وبيان هذا الترتيب هو ان عا تمهيد مقدمة وهي ان حتى يعلق
 معان اي اوجه الاول للبحر نحو اكلت السمكة في القوة الواحدة حتى
 راسها واعلم ان حتى الجارة تشارك في معنى الانتهاء الا انه يفارقها
 من حيث ان يور حتى لا بد ان يكون جزءا مما قبلها كايما بحيث
 في الفعل المتعدي حتى يجمع اجزاء ما قبلها شيئا شيئا على النقص الى ان
 ينتهي الى ذلك الجزء بحسب اعتبار المشكك الانتهاء اليه كذا ما بلا حطة الضعف
 نحو قدم الناس حتى كثرة والقوة نحو مات الناس حتى آدم والانبيا
 او كونه جزءا مما قبلها نحو اكلت السمكة حتى راسها او شيئا ملائيا بحسب ما
 قبلها كايما مثل ذلك الجزء في انوصف المذكور نحو نمت البارحة حتى
 الصبح و هذا انما يخص معنى قوله في اي على تقدير كونه جزءا من الجزء
 واما ان ينتهي بالذكور قبلها كالرأس في اكلت السمكة حتى راسها فان
 الرأس ما ينتهي به السمكة لان الجزء الاخير منها وينتهي المذكور قبل
 حتى عند ذكر المجرور نحو نمت البارحة حتى الصباح فان الصباح شيء

على ثلاثة نحو

ينتهي

ينتهي اليه عنه لانه لا بد له لانه ليس بجزء منها لان الصباح من اجزاء النهار بل
 ملاق لها مع زيادة التحقيق والبيان وانما المشترط ذلك لان الغرض
 الموضوع في الفعل المتعدي حتى ان يقتضيه ما يتعلق بالفعل به شيئا
 حتى ياتي عليه وذلك الغرض لما يتحقق به كذا جزء من الشيء او ما يلاق
 اخره ثم اختلف النحاة في ان ما بعد ما اي ما بعد حتى هل يدخل فيما قبلها
 ام لا فقال عبد القاهر ان حتى ظاهره ان ما بعد ما اي ما بعد ما يدخل فيما قبلها فكل
 الرأس بضم الهمزة مجزول اكل وكذا انهم الصباح بكسر النون مجزول نائم
 النوم في المثالين المذكورين وكذا ايدخل ما بعد ما فيما قبلها عند ابن الجي
 وجار الله العلامة وعند اكنة النحاة لا يدخل ما بعد ما ايما قبلها هكذا قال
 ابن جني وابولفضل الفارسي الا ان هذا الاختلاف لا يستقيم فقولهم مطلقا
 قيد للمنفق لا للنفق بل الوجه ان يقال ان كان المذكور بعد ما ايما بعضا مما
 قبلها يَدْخُل كالرأس مثلا والا فلا يدخل كالصباح وعلى هذا الشارح في
 كلام البصري في المقصد وفي كلام ابن الدراك في الفصول لان في
 من ذلك لاني التلخيص كذا انما للعطف نحو جاء في زيد حتى عمرو وراي
 حتى عمرو مرتب بزيد حتى عمرو والا واني ان يمثل بنحو جاء في القوم حتى عمرو

جب

العطف حتى انما يصح بشرط ان يكون ما بعده ما جزم لا قبلها كما في موضعه
وقد اشار اليه بقوله ولكن شرطها ح اي حين كونها للعطف بجائز ما بعده
ما قبلها متى خالف سايه حر وفي العطف في اجاب بجائز ما بعده ما قبلها
وانما اشترطوا لانها موضوعة للغاية والدلالة بالجر على اول طرف الشيء
اما في طرفه الاخر فومات للناس حتى الانبياء او طرفه الاخر فيقوم
الناس حتى الياسة فان الشيء اذا اخذ من ادناه فاعلاه غاية له واذا
اخذ من اعلاه فادناه طرف له وغاية ولهذا قالوا ان حتى العاطفة
انما تذكر للعظيم والتحقيق والغاية والطرف ليكون الا من جنس لمقبيا
بضم الميم وتشديد التاء معناه ذو الغاية فقوله وذي الطرف عطف
تفسيره فلا يقال جاء في القوم حتى حارب الرفع ولا يقال ايضا
رايت الرجل حتى امره بالنصب ولا العطف بالجر حتى التمام بالجر وان
اردت ان تعرف حقيقة الحال في ذلك فليكنك التدبير التام فيها
تقدر له ان يكون هو ان حتى العاطفة بل يصح انهما وتعلق كل ما قبلها
بشيء اخر اي شيء فشيئا الى مدخولها في التمام كما في حتى الجادة
لكن بشرط ان يكون مدخولها جزءا من المعطوف عليه حقيقة نحو ضربت القوم

حتى زيدا او بالتاء ويل نحو ضربت السادات حتى بعيدم لانهم صاروا
كالبشر وبالاضطرار طولا يجوز ان يكون ملاقيا بجزء كما جاز في الجارة
لما تقدم من شرط بجائز ما بعده ما قبلها بشرط ان يكون اقوى من سايه
اجزاء نحو دات الناس حتى الانبياء او اضعف منها نحو قوم الناس حتى
الاشاة ليصح العطف باعتبار ان من جنس لاخر غير المعطوف عليه لا يجوز ان
يكلف في ذلك ان يكون اخر اجزاء المعطوف عليه كما في الجادة الى لا يكتفى
ذلك في المغاية اللازمة في العطف وبهذا اظهر الفرق بين حتى العاطفة
وحتى الجارة من وجهين الاول عدم جواز كون مدخوله ملاقيا بجزء ما
قبلها في العاطفة وجوازه في الجارة والثاني اشترط في الضعيف والقوة
في العاطفة دون الجارة وقديفه قسيتها بوجه ثالث وهو عدم
اختصاص العاطفة بالمظهر جواز ان يقال جاء في القوم حتى انت و
اختصاص الجارة به والثالث من تلك المعاني الثلاثة كونها ابتدائية اعم
من ان يكون ما بعده ما ابتدا وجهه نحو جاء في القوم حتى تزيد اهلك
كلاما مستقلا نحو جاء في الامام حتى ذهب لجملا فاذا عرفت
هذه المقدمة فاعلم انها اي حتى في قوله حتى يعلق بجوز ان يكون جارة

بان المقدرة بعد كما ذكرنا وشروط كونها للعطف وهو كون ما
 بعد ما بما قبلها موجودا معها لا ينفك عنها لانه لا ينفك عن
 شرطه وهو ارادة تعليم العلم للولد وطرفه اي طرفه في ذلك الشيء
 وجوز ان يعود الضمير الى ارادة باعتبار ان مقتضى بان الفعل
 ارادة تليظ والعطف بطبيعة لا يظهر ترك قول ارادة للتلايم قوله
 فيكون بين التليظ والعطف محالة بان يكون العطف جزء من التليظ
 بما ولي ان العطف بسبب كونه من نوازم التليظ عادة صار كالجزء
 من التليظ والقوة سفادة ايضا لان العطف باطبع قوى من التليظ
 ارادت ان المظهر كلام الامام شيئا فشيئا يوما فيوما الى ان يحصل
 بالتدريج العطف بالمطبع لان في معنى التدريج كما ذكرنا ولا يجوز ان
 يكون في حيزها ابتداءية لان ما بعد ما ليس مبتدأ او خبر ولا كلام مستقل
 منقطع عما قبلها فلا يكون ابتداءية لقوات شرطها معنى امر من المعنى
 اي اطلب واخرجت معنى مباينة كعدم كذا في الدستور والمعنى احسن
 تامكنا في هذا البحث فانه من عوامض الخيرة ومختار الصحاح
 الغامض ضد الواضح من باب سهل وبطبيعة العطف والعطف بالوجه والوجه

لاضافة

لاضافة المطبع اليه عايد الى الولد الاعز وهو اي المطبع في الاصطلاح ما
 يكون مبتدأ الحركة مطلقا سواء كان لها شعور كحركة الحيوانات او لا يكون
 لها شعور كحركة الانسان عند من يحركها غير شاعرة والاحجار والمراد بمبتدأ
 الحركات الصور النوعية او النفوس على ما حقق في الحركة والطبيعة ما
 يكون مبتدأ الحركة من غير شعور كالصورة بالجملة التي يكون مبتدأ الحركة
 اليها بطبيعة من غير شعور هكذا قال الامام في شرح الاسرار بالفرق
 بين المطبع والطبيعة بعوم والخصوص مطلقا والعام هو المطبع هذا الحيز
 كما استشهدنا اليه واما بالصفة فلا فرق بينهما قال في مختار الصحاح المطبع
 السجية التي جبل عليها الانسان وهو في الاصل منعدز والطبيعة مثله
 وكذا الطباع بالكلية انتهى وتقول بعض الافاضل ان المطبع هو القوة
 للنفس تحركها بالاحكام من غير فكر ونظر قريب من هذا والمراد بها المطبع
 الذات بمعنى بطبيعة بذاته ونفسه من لفظ لفظ مجرد ومن والها ايضا
 مجردا لا لضافة لفظ اليه عايد الى الامام فهو من اضافة المصدر الى
 الفاعل والخلق بوزن المفعول ضد المتر مجرد وصفة لا لفظ والجار والمجرور
 محل الصفة انه حال من فاعل يعلق وهو ما الموصولة في قوله ما يتفرع

صطلاح

أي سبيل وقوله من متعلق بمتنجر والضمير المجرور بمن عايد إلى الموصول
 ولفظين بيع مرفوع على أنه فاعل يستفجر وهو أي لفظين ببيع جمع
 يبيعون وهو عين الماء النخويج ومضاف إليه لفظ يبيع ومحل الموصول
 مع الصلة رفع على أنه فاعل يعلق وإنما قلنا أن من لفظه حال من فاعل
 يعلق لأنه لا يجوز أن يكون حالا من الضمير المجرور من لفظه لوجه
 الوجه الأول أن الحال ما ببيان هيئة الفاعل والمفعول كما مر
 وهذا الضمير بفاعل ولا مفعول فلا يكون حالا منه يرفع عليه هذا
 الوجه لا يدل على عدم جواز كون حال من ضميره لأن كون الحال
 ببيان هيئة الفاعل والمفعول أكثرى لا كلفى على ما اعتد به الثاني
 فيما سبق الوجه الثاني أنه إذا كان ذوا الحال معرفة يجوز تقديم على الحال
 لأن حق الحال التي خبر عن صاحبها وأما وجب تقديم على ذى الحال
 النكرة لرفع الاتباع بالصفة فإنه لو تأخر لا تبس بالصفة في حاله
 انصبه فون خبرت رجلا كبيرا ثم قدمت في حال الترفيع واليه وان
 لم يات بطن الباب وهذا الضمير معرفة فيجوز أن يأتي من يجوز على تقديمه
 كونه حالا منه تقديم على هذه الحال وهو من لفظه الحال فيكون

أي

أي الكلام حتى يعلق بطبقته من لفظه الحلو وهذا التقديم غير جائز لأنه لا يرفع
 أي من هذا التقديم تقدم ما في حيزه الصلة وهو من لفظه وهو
 مبتدأ راجع إلى قوله منه أي لفظه منه خبره وبالجملة معترضة وقوله على المو
 متعلق بقوله تقديم وهو أي الموصول أي لفظه ما وما في حيزه الصلة أي
 الشيء الذي يكون في حيزه الصلة لا يتقدم عليه أي على الموصول لأنه لا يجوز
 حيزه ما في حكم الصلة والصلة لا يتقدم على الموصول لأن الصلة كواحدة
 للموصول صار كالجزء الثاني له فلا يجوز تقديم شيء من الصلة وأما ما
 على الموصول للاستحالة تقديم خبره الثاني من الشيء وخبره ذلك الجزء الثاني
 على ذلك الشيء على نفسه كما لا يخفى وكذا ما في حكمها حاله يجوز أن يكون
 من لفظه حالا من ضميره إذ لو جاز لجواب تقديمه والثاني بل لا يمتثل
 المبحر فالمقدم مثله الوجه الثالث أن من لفظه تقدم على هذا الضمير إلى لا يتقدم
 على صاحبها المجرور بالاضافة اللفظية والمعنوية بالاتفاق أو طرأ الخبر
 في الأصح فلا يتناول مرتب جالس بهند لأن الحال تابعة لذيها لأنها صفة
 له في الأصل فلا يقع حيث لا يقع متبوعها والمجرور بالاضافة أو بالطرف
 لا يتقدم على الجار فكذا الحال لا يتقدم عليه وإنما قال في الأصح لأن البعض

عول

في

جوز تقديمها على المجرور بالظرف بناء على ان شرط الجزم من تمام معنى الفعل يكون
قوله ذهب بذهب ركنه في قوة اذ هبت هذا ركنه كما يجوز تقديم الحال
على صاحبها اذ هبت كذلك يجوز في ذهبت لا يبقا ان اذ المحذوف الذي
ذكر في الوجه الثاني لازم على تقديم جعلك باءه حالاً من الموصول لان
الحال من الشئ اصلها ان يكون متاخراً عن ذلك الشئ فيكون في حيز الصلة
ايضاً ان كما يكون في حيزه على تقدير جعلك اياه حالاً من ضميره فليزم تقديم
باءه في حيز الصلة على لاننا نقول لانه ما ذكرتم بل اللازم ح اي على تقدير
جعله حالاً من الموصول لتقديم ما في حيز الموصول وما في حيزه اي حيز الموصول
لا يكون من تمة الصلة التي هي كالجزء من الموصول وتقديم ما في حيز الموصول
جائز فظهرت الفاعلة هذه الجملة على جملة اوردت فالفاء عاطفة و
يجوز ان يكون علامة بجزء شرط مجزوف فالفاء ح يسي فاف فيضاً وذلك
اما لا فيمنحها اي لا ظاهراً او بائناً فيأخذ وزا ووصفاي وصف صاحبها
كاكت بل الحكيم والكلام المص تقدير شرط هكذا اذا كان كذلك اي اذا كان
المولد مستوفى للخصم ومحيطاً بمفاداته فنظمت فيكون الجملة مجزوفة بالحل
على انها جواب لهذا الشرط المحذوف ولا يذهب عليك ان هذا قول جزم

اذا

اذا هو ضعيف لا ينبغي ان يتخذ به في السعة اذ قد يقر في موضع ان اذا
لا يجرم الا في الصورة كقوله واذا تصبكت من الحوادث تلك شفاصة فكل غيا
فستجوز لنداء وجواب اذا من الجملة التي لا محل لها من الاعراب قوله
تلك اي مضرة وغياصة اجبت قوة والمراد بها هنا الفم وتصبكت مجزوفة بما اذا
وهو المستشهد والفاء في فاصلة جزائية وفي فكل تعيلية وكما في قوله
قوله فستجوز اي ستره وخرجه ودخول الفاء على خبر المتداولة الم يوف
مما يستنبط الضعف فيحمل ان يكون التقديم في كل غياصة تصبكت ويكون الفاء
زايدة في مختصة متعلق بنظرت ونظرة في المختصات عبارة عن فكره
وتأمل فيها لان النظر اذا استعمل في يكون بمعنى التفكير اذا استعمل في و
اللام على معنى الابصار والسترتم والغضب على اللعنة المرتب
في مختصة مجزوفة مضافا اليه المختصات عايداً الى الامام والمطلوب مجزوف
لانها صفة المختصات فان قلت المختصات بجمع والمطلوب مفردة فكيف
لها والمطابقة شرط بين الموصوف والصفة في الافراد والجمع اذا كانت
فعلا اي اذا كان الصفة قولاً للموصوف وقائمة يكما يسي هذا وعد
جواز فاللهم الا ان يقال المراد انه يسي في واخر اكتب لا يخفى ركانة

ضعف

لضمير

مكونه

ويسمى هذا وصفاً حقيقياً ولو لم يكن فعلاً وقائمة به يسمى صفة تسمية
 نحو جاءني زيد الطويل غلاماً ان قلت فبال قولهم ثوباً شاماً ونظفة
 امشاج فان الوصف فيها فعل موصوفه وقائمة به فان الامشاج شمل
 بفحشين بمعنى العتيق والامشاج جمع مئيج كيم وايتام وهو المسمى
 المحسن مع غيره يقال نظفة امشاج الماء الرجل اذا اختلط بماء المرأة
 ودماها لغاية واختلاط وصفان قائمان بالثبوت والنظفة مع
 ان الموصوف مفعول والوصف ليس كذلك قلت هذا على ما قيل ان الموصوف
 مركبين الاجزاء المتفاداة من الوصف فلما كان الموصوف بمجوع
 تلك الاجزاء وصفه بالجمع وهذا كذا في الوصف فعل الموصوف فقيام
 به لان المظبوط قائمة بها قلت ههنا قاعدة وهي ان الصفة اذا اسندت
 الى ضمير الجمع كانت الصفة في حكم الفعل في جواز الوجدان صيغة الافراد
 مع الخلق البتة وصيغة الجمع كان الفعل كذلك في قولنا النساء جاء
 اوجين على لفظ الواحد والجمع اما الاول فبناء على ان كل جمع مؤنث
 كونه في تاويل الجملة فاما الثاني فلكونه يسند الى ضمير جمع المؤنث
 فروع اللفظ في الاول والمعنى والثاني وقيل عليه لرجال جاءت اوجان

ولا يجوز

ولا يجوز الرجال جئين كالأجوز النساء جاءوا وان جاز العيون والايام
 فعلن وههنا المظبوط الى اسندت الى ضمير المختصات فيقول الجمع والافراد
 فافرد المصراى اختيار الافراد من هذين الجائين للاختصاص بالافراد
 وكذا الكلام في قوله دون بمعنى قدام وقد بلى بمعنى اسفل ضد فوق وعلى
 ايها يحل يكون مع فاعله في محل نصب على الحاية من فاعل نظرت فاعل
 المعنى نظرت في مختصة المظبوط بتجانس الالكنية البسوط وهذا واعلم
 انهم قالوا باللفظ احكام اربعة كالجاء والمجرور وعينه الاول ان يتعلق
 بفعل او معناه والثاني انه لا يسمي بطلبه لزوماً ان وقع بعد النكرة
 المختصة بصفة لها وبعد المعرفة المختصة فاعل عنها ومعناه غير المختصة
 فتعلقها والثالث انه متى وقع صفة او صلة او حال او خبر لا يتعلق الا
 بخبر وف والرابع انه اذا وقع في احد هذه المواضع الاربعة لم ينفك والاستفهام
 يجوز ان يرفع الفاعل اذا عرفت هذا فنقول قوله دون المنصوب
 على الظرفية مبهم وقوله والعامل في اي في النصب كونه نظرت به دعلياً بنا
 لان ذلك الفاعل فيه مخدوف في قانه قد وقع في موضع لم يسبقه ما يطلب
 لزوم من المبتدأ ونحوه وهو ظرف ووقع بعد المعرفة وهي مختصات فهو حال

وبعد

وقد عرفت في الحكم الثالث ان عامل الحال نحو وفان قلت المراد ان العامل
 فيه اي نصب على الحالة نظرت وهو لا ينافي ان يكون العامل في نصبه
 الظرفية هو المخدوف وان المنصوب على الظرفية هو لفظ دون وحده و
 عامله مخدوف والمنصوب المحل على الحالة هو الجملة الظرفية اعني دون
 مع قوله المستكن المستقل اليه من عامله بعد حذفه قلت نعم يمكن ان يحل على
 ذلك التقف وعدول عن الظاهر المتبادر من العبارة كما لا يخفى واعلم
 ان دون في معنى غير ايضا صرح به في شرح الباب فيجوز ان يكون
 منصوبا على الحالة دون الظرفية اي نظرت في مختصات المبسوطة غير كنية
 المبسوطة تدبر كنية مع كتاب بحجورة لافاضة دون اليها المبسوطة بحجورة
 على انها صفة كنية لا يخفى ان الصيغة كنية ليس بحجورة من الموصوف لكن لما كان
 توصف كنية بالمبسوطة بسبب ان الصيغة كنية فوجدت الفاء في كافها
 في نظرت ويتعدى الى مفعولين الا انهما قولك كنية والها بحجور
 المحل لكونه مضافا اليه لانه عايد الى المختصات واعلم ان التسمية في المفعول
 انما ينصب على تمام مميته بالتسوين لفظا نحو عندي را قد خلا او بالتسوين
 تقديره كما في غير المنصرف نحو عندي مثاقيل ذوات في المنة كالاعداد المركبة

فهم صحيح

نحو

نحو ثلثة عشر رجلا وكم الاستفهامية نحوكم رجلا عندي وكم الجنية اذا فصل
 بينهما وبين جنة نحوكم في الدار رجلا لقيت ورا نحو ثلثة عشر رجلا وكم
 رجلا او بنون التثنية وشبه الجمع او الاضافة وقول المصنف واي ثلثة
واستعماله في قيل ما تم تميزه بالتسوين تقديره او اليه اشار المصنف
 بقوله نصب على التثنية من كنية لانه اي كنية اسم تم بالتسوين تقديره وكم
 بهم تم بالتسوين ينصب تميزه فاكبه قد نصب ورا على التثنية واما ان كنية
 بالتسوين تقديره فلانه غير منصرف وكذا غير منصرف واي منع عنه التسوين لفظا
 لكنه ثابت تقديره ابناء على اسم والاسم يستحق التسوين وانما سقط لعله
 عارضة هكذا قالوا ومن هذا الظاهر كان تعميلا لارج بقوله لان كل
 تسوين سقط بالاضافة كذا التسوين ثابت تقديره اليس ينبغي وكيف وقد
 صرح في كنية من الكتب تسوين حذف بغير اللام والاضافة فهو ثابت تقديره
 ويكفيك شأنا هذا لما قلنا في بعض شروح اللسان غير حيث قال واعلم ان في
 التسوين المقدرا ان كان افعال التفصيل مميته سمي لا يجوز الاضافة
 بخوريد الا كنية مالا وعلامة السمي صلاحية للفاعلية بعد ان يهيئ
 فعلا اذ يصح ان يقال كنية مالا واما ان لم يصح ذلك فيجب الاضافة بخوريد

ولا

اكرم رجلا انتهى فقد بين كذا ان التوئين اكثر ثابتة تقديرا قبل
 الاضافة تكون غير منفرزة لان ثابت تقديرا السقوط بلاضافة كما نرى
 التارخ فقول او بالاسم كعطف على قوله بالاضافة كخمس عشرة اصله
 خمسة وعشرة متوئين ثابت تقديرا وان سقط لفظا لانه لا قصد
 امتزاج الاسمين وتركيب بحيث يكون عددا واحدا اكثر ومائة
 حذف الاء والموزنة لان انفصال وبين الجزآن فحذف التوئين عنهما
 للبناء لان التوئين التكن لا يحتمل مع البناء وهذا كله على ما جعله التارخ
 من انه يميز من اكثر ولا يبعد ان يقال انه يميز من اسناد اكثر واليه
 ذهب شرح المصنوع حيث قال هو يميز من اسناد اكثر لا من تعلق
 الفعل بشوا كان وجدت بمعنى صادفت او بمعنى علمت انتهى ^{بمعنى}
 على الظرفية والعامل فيه تقاو والاية جمع امام مجرورة للاضافة بين اليها
 والمفعول الثاني لوجدت الاء وهو بدل من اكثر على تقدير ان وجدت
 يتعدى الى مفعول واحد بدل البعض من الكل والتمية مضمومة معطوفة
 على الاء وكذا قوله والجل وهذه الثلاثة اع الاء والتمية والجل كل
 واحد منها اسم كت الشيخ عبد القاهر الجرجاني رح وهذا الاعراب يكون

بدل

بدل من اكثر اذا كان وجدت بمعنى صادفت اي لقيت اما اذا كان وجدت
 بمعنى علمت فهو يتعدى الى مفعولين احدهما اكثر وثقا والتمية والاء
 مفعول الثاني من قوله وهذا الاعراب الى هنا تلخيص سبق وتبين
 كما لا يخفى على المستطقت قول فاعل متوئين والفاء فيه كالفاء في نظرت
 فهو ما خذ من طار يطول فيتعدي بالنقل الى باب الاستفعا ^{نظر} هذا بابا
 الى الغالب الا قد يكون استطرار بمعنى طلل صرح به في الصريح ان
 مصدرية الكلف فعل مضارع منصوب بان فاعله مستتر فيه وهو ان والضمير
 البارز المتصل منصوب على انه مفعول اول لا كلفه وعائدا الى الولد وهو اي
 الكلف يتعدى الى مفعولين الذين تانيهما غير الاول ومفعول الثاني
 قوله جمعها والياء مجرورة المحل لاضافة جمع الراء عائدا الى الكتب الثلاثة
 والجملة الفعلية اع الكلف مع ما عمل فيه منصوب المحل على انها مفعول استطلت
 وواحدة اي الكلف منصوب معطوف على الكلف وهو اي حمل يتعدى الى
 مفعولين كذا كل ايضا اي كما يتعدى الكلف اليهما الاول الضمير المتصل
 والثاني قوله رفعها والياء مجرورة المحل لاضافة وقع اليه عائدا الى
 الكتب الثلاثة كما هي مصدر منصوب على انه مفعول له استطلت وهو اي

المفعول به ما يكون باعنا على مضمون الفعل العامل فيه سواء كان علة
غائية متاخرة عنه في الوجود نحو جئتكم أصلا كما هو سبب باعنا عليه
النصور وقد ما عليه الوجود أيضا نحو فقدت عن الحرب جينا وهذا
ومضافه إلى مفعولها وهو أي مفعولها لفظا ما وهي أي لفظا ما موصولة
فيها بجملة ظرفية صلة وقد مر نظير غير مرة والموصول مع صلته مجرور
المحل لا ينافي كراهة إليه وذكر الفاعل متروك تقديم كراهة تافيه أي
في الكتب الثلاثة والضمير المحسوس في فيها عايد إلى ما تقديم كراهة ما حصل
واعلم أن شرطان للمفعول به ثلاثة الأول أن يكون فعلا لفاعل الفعل
المعلل وبعضهم لم يجعل شرطاً محتجاً بقوله لا يبركهم البهق خوفًا وطمأنينة
الثاني أن يكون مصدرًا والثالث أن يكون مقارنا للفعل المعلل في
الخارج أي في الوجود بان يكون وقوع الفعل في بعض زمان
المفعول به نحو فقدت عن الحرب جينا أو يكون أول زمان الفعل في
زمانه نحو جئتكم خوفًا من فراركم أو بالبعك نحو جئتكم أصلا **الكم** فإذا
وجدت الشروط الثلاثة بأسرها انتصر المفعول به وذلك لأنه لا يضرها
بالمفعول المطلق بدخوله في ضمن الفعل العامل لأنه فيل لفاعل الفعل

المذكور

المذكور ومقارن لوجوده فكما يتقوى الفعل إليه بغير حرف كذا كذا يتقوى
ح إلى المفعول به بغير حرف ولأن يقتضيه اقتضاء العلة المفعول به وإن لم
يوجد واحد من الشروط يكون مجرورًا باللام أي يكون للام واجبة لأنه إذا
فقدت هذه الشروط أو بعضها لا يكون داخلًا في الفعل المذكور مثلاً إذا
فقد الشرط الأول نحو جئتكم لأكرامكم الزايد لا يندرج أكرامكم المني في فعل
المستكم لأن فعله لا يندرج في فعل ذلك وهو وظ وقوله لفظاً لأن
تعليل بقوله يكون مجرورًا أي إنما يكون مجرورًا باللام في نحو جئتكم لأكرامكم
الزايد لفقدان الشرط الأول فإن المني فعل المستكم والأكرام فعل المني
ور في نحو جئتكم لسمن لفقدان الشرط الثاني فإن السمن ليس مصدرًا فلا
يدخل في الفعل المذكور أيضًا لأنه إذا لم يكن مصدرًا لم يكن من جنس الفعل
المعلل فكيف يندرج فيه وفي نحو خرجت اليوم لخاصة نيتك لفقدان
الشرط الثالث فلا يندرج في الفعل السابق أيضًا لأن الفعل الواقع
أما لا يتصور دخوله تحت الفعل الواقع اليوم وهو ظ أن قلت هل يجوز أن
اللام عند وجود تلك الشرائط قلت يجوز إذا كان مضافًا أو مفعولًا باللام
وأما إذا كان منكراً فقد اختلف فيه قيل يجوز مع ضعف وقيل لا يجوز لأن

يشبه الحال والتمية لما فيه من البيان وكونه نكرة فلا يقال في خبرت تاديبا
بتاديب بل للتاديب والتاديبه قال ابن مالك جزم المستوفى بشروط
النصب وهو باللام اكثر من نصبه والمجرد عن اللام بالعكس يتوكل
الامرأت في المضاف وسيأتي التمهيد في هذا الجواب وتقليم هذا المذكور وهذا
ايضاً من مواجعه الغاية في ان شاء الله من الاشياء جمع شئ
كقولك توال عند الكسائي وعند سيبويه اصله شئ وعارون فعلاء
عنه الشكر هو اجتماع حرفين بينهما الف فنقلوا الهمزة الثانية الى الصدر
اي قلبت اللام قلب كان موضع الفاء فصارت اشياء وعارون افعاء
فعلى الاول لفظ الاشياء منصرف وعلى الثاني غير منصرف قال في الجاد بدي
الهمزة في لفظه اشياء متداهب ثلثة وانها غير منصرف لا اتفاق فعند سيبويه
بوزن لفظه اصلها اشياء وقلب اللام قلب كان موضع الفاء كراهة
الف بين حرفين وهذا القول شائع ذابح وعند الكسائي بوزن
افعال جمع في بوزن فعلى بالفتح والساكن ويؤيد مع الهمزة في غير
وعند الفراء اصله اشياء بوزن افعلاء خربت اللام كراهة لم يمتنع
بينهما الف جمع شئ بتثنية الياء بوزن فعلى بالفتح والساكن ويؤيد

الاخذ من غير ان يعر عليه تقدير اكثر الكتب المعتمدة في العربية فقول الشارح
فعلى الاول منصرف وعلى الثاني غير منصرف ولا يخفى بظاهره عن ثبوت **ضعف**
وهي اي الاشياء بحرورة عن الجارح المحرور في محل نصبه حال من
الموصول وهو اي الموصول في معنى المفعول للكراهة وان كان في الظن
الظن مضاف اليها المعادة اسم مفعول من الاعادة بحرورة على انها صفة
الاشياء والكلام فيها كالكلام في المطبوعة من انه لما جاز الامر ان ياتي الاول
والجمع واختير الافراد للاختصار وان الواو والحاء وان شرط كانت
فعل الشرط وهو من افعل لنا قصه واسمه شتر فيه عايد الى الاشياء
لا تخلو فعل مضارع منفى بلا جزم الشرطية لا عليه فيقال لا ثم انه جزمه
الشرط فان ان بل اخرجت نحو حقيقة الشرط استغنت عن الجاء فروى
قول المصن وان كانت لا في مثل قول كل كرمك وان اهتنتي حينه كيف
ولو فرض ان ان بارة على حقيقة الشرط لما صح ان يكون قوله لا في جزمه
فانه من تمة الشرط لكونه خبر كانت بل يطلب جزمه بعد تمام شرطه كما لا يخفى
على الذوق السليم وهو منصوب محل لانه خبر كان والشرط مع فعله خبره
جملة شرطية منه انما عنها في الشرط في موضع الحال من الاشياء وانما السخ

لأن الجملة الشرطية لقدر ما يخرج الشرط المقضي لصدور الكلام لا يكاد
 تهبط في قلبها فلا يكون حالاً فهم لا يقع وقوعه بتمامها حالاً إلا بعد
 أن يخرج عن حقيقة الشرط نحو أكرامك وإن اهتنت هو أوجهاً للو
 في مثل لا يثبت الشرط الحقيقي وذلك لأنه لو كان لو أو و قيل أكرامك
 أن اهتنت لتقوم الجملة شرطية جزءاً ما قدر بعد ما وهو أكرامك لدلالة
 أكرامك على كونه عليه لم يعلم أنها واقعة بوقوع الحال منساختها عن الشرط
 غير محتاجة إلى الجزاء لفظاً ولا نقدياً فلما جازى بواو الحال ارتفع
 الالتباس وأما قلنا بتمامها إشارة أنهم قد هو وقوعها حالاً من غير إخراج
 عن حقيقة الشرط لأن لا يتم بل بعد جعلها جزءاً عن ضميمة أريد عن الحال
 نحو ما جازى زيد وهو أن تاليعط فيكون الواقع موقع الحال في
 الحقيقة هو الجملة الاسمية دون الشرطية بل الشرطية يكون جزءاً من تلك
 الجملة الاسمية إلى لية فلم في ذلك طريقان أحدهما الإخراج عن حقيقة
 الشرط والثاني جعلها جزءاً للبنداء بمقاييسها عن حقيقة الشرط وتقول المقن
 وإن كانت لا يخرج من قبيل الأول وهي أي الأشياء في مع المفعول
 فتقول وإن كانت لا يخرج من قبيل الحال عن المفعول لأنها أي الأشياء

عبارة

عبارة من الموصول في كراهة ما قبلها فيها وهو أي الموصول منصوب بمفعول
 للكراهة قبل الإضافة تأمل ويسمى بتحقيق هذه المسئلة في شرح هذا
 الكتاب المستحق بالضم في بحث الحال عند الوعد بهذا الوجه مستحب للالطف
 له كما لا يخفى على الذوق السليم من الإفادة بمجور من متعلق بلامح فا
 فعل فاعله الجملة معطوفة على استقلت منها أي من الكتب التي متيق
 بتصنيف هذا اسم من الأسماء الإشارية من على الفتح بدعاً التكون
 لشبه الجوز من حيث الاحتياج إلى التماثل ليه كما أن الجوز في محتاجة
 إلى متعلقاتها لكن محله هنا نصب المفعول بتصنيف المتخصص منصوب
 لأنه صفة هذا أو عطف بيان لهذا وهو المشهور عند الجمهور فيكون على
 كلا التقديرين تابعاً للمنه وتالياً للمنه تابع لمجمله دون لفظه مثل لا يقال
 مضمناً لمسل له أيسر بك الرأي بل أيسر برنعه فإن قلت لا يجوز نحو ما زيد
 المظير برفع الظير فحلا على لفظ زيد المنه المنه على الضم قلنا المشا
 حركة المنادى المنه حركة الأعراب في العروض حيث أن حركة الأعراب
 عارضة بسبب مجي الفاعل كما أن حركة البناء المنادى المفرد المعرفة
 عارضة بسبب ليداء ونفيت معطوفة على تصنيفت عن حركة كل

تصنيفت

برهنة

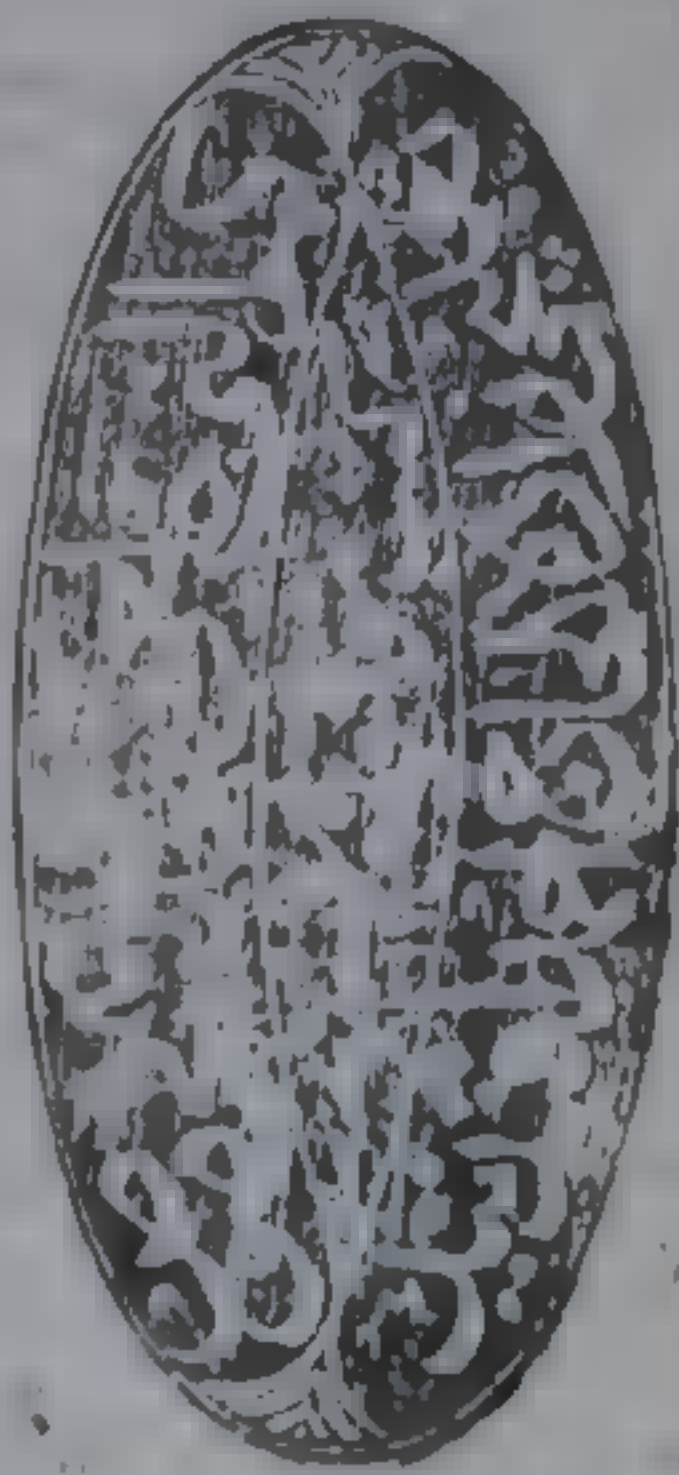
بجزوبه واعلم ان شقين العوض احو اما عوض عن المضاف اليه نحو
 يومئذ وجه اعلمها اليوم اذا كان كذا او حين اذا كان كذا فيخذ المضاف
 اليه لازمه عوض عنه التوفين واما عوض عن الجزاء وعن الحركة او
 عن الاعمال كما ذكرنا في تنوين جواز من انه عوض عن الينا عند سيقه
 وعن حركة عند المبسدة وعن الاعمال عن البعض منهم والتوفين في اي
 في كس عوض عن المضاف اليه هي اي من قبيل الشق الاول دون ما عله
 اي عن كل واحد منها اي من الكتب لثلاثة ما مصدرية تكرر فعل ماض و
 التكرير في تكرر عايدا الى كل في قوله عن كل منها وهو اي تكرر في تقديم
 المصدر ما مفعول حيث اي نفيت عن كل تكرر ولا يجوز ان يكون
 ما موصولا لانه يلزم ان يكون المنفي نفس المسئلة اي تكرر وهو غير جائز
 لان المراد في التكرير دون نفي التكرير ولو حكم بجواز نفيها اي يجوز
 نفي نفس المسئلة التكرير لم يكن الكتاب يعني المصباح مستقلا لهذا
 المسئلة التكرير وهو غير مراد بل هو مود الى الف لان يلزم ان
 لا يكون مسئلة الفاعل مرفوع اضافة مسئلة الى قوله الفاعل مرفوع
 بانيته اي مسئلة هي قولنا الفاعل مرفوع مذكورة في اكتب وبطلان

بين

بين هكذا الشارة الى قوله ولا يجوز ان يكون موصولا الى آخره قيل
 لكن فيه نظر لانه لا يلزم من نفي التكرير نفي نفس المسئلة التكريرة
 التي هي المسئلة النحوية لان التكرير وهي التي الموصوف بصفة التكرار
 وصفه التكرار داخل في التكرير من حيث هو تكرر ولا يلزم من
 نفي المجموع المتركب من الموصوف والصفة نفي كل جزء اعم التوضيح
 الذي هو المسئلة النحوية ههنا في الصفة التي هي التكرار لان نفي
 المجموع قد يكون بنفي قيد من قيوده ولو قل بنفي جزء من اجزائها
 لكان اظهر فلم لا يجوز ان يكون كذلك اي بنفي المجموع بنفي قيد من
 قيوده واذا كان كذلك نفي التكرير ههنا بنفي تكرر تلافيف ففحة
 يلزم ما ذكرتم من نفي نفس المسئلة او نقول رد وما قيل لا يجوز ان
 يكون موصولا اه يجوز ان يكون ما موصولة بتقدير المضاف هكذا
 ر نفيت عن كل منها تكرر وان كان في يستقيم فانهم فانه من مر اتي
 اللقحام مستقلا لا منصوب على انه مفعول لنفيت او على انه حال من
 في نفيت يعني مستقلا انما للمعنى متعلق باستقلال وهو اي المعاد
 مستقلا يعني المعادة والتكرار واستقلا لا معطوف على مستقلا لا

ما فيه

ف



بجارية الوجه كان من كونه مفعولا وحالا ايضا للمفاد متعلق
 مستقلا واعلم ان الظاهر ان المفاد مصدر ميمي كالعدا والتقدير
 لاجل استقلاله او مستقلا ان الافادة الشارعية ان يكون للام عوضا
 عن المضاف وليس باسم مفعول اذ لا يستقيم المعنى ح الابار كتاب
 المذوق في فاعل الاستقلال ومفعول معاني الاستقلال في فاعله الشارعي
 بمن يستفيد لان الاستقلال عداية قليلة وذا لا يتصور في المفاد
 لان المفاد هو الشخص المستفيد على تقدير كونه اسم مفعول ولا معنى
 لعداية قليلة لكن الشارح اقتضى من مفعول جبال الضوء فقال وهو في
 المفاد اسم مفعول من افاد يفيد واللام فيه للعهد خارجي والمعنى
 هو الولد فالمراد من المفاد الولد واللام بمعنى الجنس والمراد من
 المفاد كل من استفاد من هذا المصلحة وتولى من قال ان اللام فيه بمعنى
 الذو لانه في الصفة وهو منها اي اللام في الصفة اي في اسم
 الفاعل والمفعول دون الصفة المشبهة بمعنى اسم الموصول لاحرف
 التعريف فلا يكون للجنس بناء على ان الموصول من المعارف والتعريف
 ينافي الجنسية والاستغراق بطوله قول من قال مبتدأ وبطبيعة

وبابينها

بينها مفعول يعال لانا نقول القول يكون اللام للجنس على منبر المارة
 والاحرف على منبر من قال قوله اسم فان اللام عن
 جنس الصفات مطلق سواء كانت تلك الصفات بعين الحدوث كالظهور
 وبغيره او على اي اقوم بكن بمعنى الحدوث بل كانت من عداد
 الاسماء كالمؤمن والكافر فانها اسمان لطائفتين مفهومتين
 ويطلقان على كل كافر ومن يابسين الطائفتين من غير ملاحظة
 مصدرها لان احوالهم فيه ولهذا ترى يتعمها اي شخص كان من
 العارف بعينه التصديق هو الانكار والجاهل بهما وهذا انظر في
 اذا اطلقت على ذات المذبح من غير ملاحظة صفة الذبح حروف
 خبر ان اللام ولو سلم انه ليس بحرف بل كم موصول فله من ان الموصول
 ينافي الجنسية والاستغراق كقولنا اكرم الذين ياتونك الازيدا او الذين
 ياتونك بكم اللام الازيدا محو فانهما اي الذين واللام في المعنى
 موصولان كائنان وتبين الختالين للجنس والاستغراق
 واللام في الاستغراق الذي شرطه وحول المشتق في المستخرج
 على تقدير الاستغراق كقولنا اكرم الذين ياتونك الازيدا او الذين

ونام

لمين

قد قالوا ان الاقلام الاربعة للتعريف عن العهد الخارجى تعريف
الجنس والاستفراق والعهد الزمنى جارية في الموصول والمضاف الى
المعروفة بالضافة معنوية على نحو جبري انما في المعرف باللام بعينه فليست مل
ولا مخالفة للتطويل والاطناب لا طغياك هشا على نوايدكم يحتم حولها
الا واحد بعد واحد من الى الابواب غير غير هو صفة في الاصل معنى
المغايرة في مغايرة اخرى اى رخص حال كونه مغايرة المدخول ويتوى فيه الاحوال
كلها لان فيه معنى نفى فخرى مجرى حرفة في عدم التصرف وما ينبغي ان يعلم
ان النواة قد منعوا تعريف لفظ غير باللام مع كونه مضافا وان كان
مكرة رعاية لصورة الاضافة المعنوية ولم يوجد ذلك ايضا في كلام
العرب لغويا بل في عبارة بعض العلماء اى في كلام المصنفين فكان لهم
جعلوا بمعنى المغايرة وهو اى غير منها منصوب على الحالية من ضمير تصفيت
مدخرا بالذال المهمل المتددة مجرد لاضافة الغيرية وهو اسم فاعل
من الافعال اصله مدخرا قبلت التاء ذالا فصار مدخرا ثم ادغم
الذال المبعث في الذال المهمل بعد قلبها مهملة فصار مدخرا وجلا في
ايضا مدخرا بالذال المنقوطة المتددة بادغام الذال المهمل في المبعث

بعد

بعد قلبها مبعث وذلك لان الدال والذال كلاهما من الجهورية يجوز كل
الا دغام نظرا الى اتحادهما في الجهورية جعل الدال ذالا والذال ذالا
وجاز فيه ايضا مدخرا بالمبعث قبل المهمل بفعل لا دغام وتقليد نظرا
الى عدم اتحادهما في الذات فضل منصوب على انه مفعول متدخرا النصيحة
بحرورة لاضافة فضل اليها وانما عمل مدخرا في فضل لانه اريد به الحال
او الاستقبال واعتمد ايضا على غير وهو في معنى النفي يعنى ان مثل الاسم
الفاعل مشروط عندنا بشرطين الاول كونه بمعنى الحال والاستقبال
اى عند تجرده عن اللام فعند دخول اللام الموصول عليه ليس هو
في الحقيقة اسم فاعل حتى يشترط في عمله كونه بمعنى الحال او الاستقبال
بل هو فعل في صورة الاسم كما اشترنا اليه نحو الضارب بياضه من زيد
اى الذى ضرب واما الشبهة ط ذلك لسيتم مشابهة لفظا ومعنى واما
ما اذا كان بمعنى الماضى فشبها لاضى معنى لا لفظا وشبهة المضارع لفظا لا معنى
فلان يتم مشابهة لاضى لاضى ولا للمضارع فلا يعمل على احداهما وانما
يعلم ان هذا الاشتراط انما هو في عمله في غير الفاعل والظرف والمفعول
المطلق فانه يعمل في الفاعل عندهم سواء كان بمعنى الماضى او الحال

اول الاستقبال وسواء كان نصيبه مظهر الجبتي او غير سبيتي خوز يده
 ضارب وضارب لاعم واس لان اذني المشابهة بالفعل يكتفي بالرفع
 لشدة انتصاف الرفع بالفعل وكذلك يعمل في الظروف والجار والمجرور
 مطلقا لانه في كيفية راحة الفعل لا تامة وكذلك يعمل في المفعول
 المطلق من غير هذا الشرط لانه ليس بجنبه والشرط الثاني اعتماده على
 احد الاشياء الستة وانما يشترط في عمله الاعتماد على احد لان طلبه هو
 على خلاف وضعه لانه انما وضعه الواضع للذات المستقيمة بالمصدر وهي
 من حيث هي لا تقتضى فاعلا ولا مفعولا وانما اقتضاها باعتماد تضمنه
 بمعنى المصدر فابشرط في عمله ان يكون واقعا عند العمل وقع الفعل
 اولى منه ليسم ذلك ما يكون مستندا كما اذا اعتمد على الاربعة الاخيرة
 التي سبقت فانها لا يجوز ان يكون مخبر عنها نصار الفعل اذا كان
 من لوازم الفعل او لوقوعه بعد ما هو بالفعل اولى كما اذا اعتمد
 على الاستفهام والنفي فان النفي انما يتعلق بالاحكام دون الذوات
 وكذا الاستفهام لانه ان يكون من الاحكام والعوارض دون
 الذوات الاول حر والنفي هو ما قاييم زيد او ما في معناه اي في معنى

او ضارب
 ابو هـ

النفي

النفي من اسم وفعل في معناه نفي كغيره وليس له الاسم كما في قولك انت عرو ان امرأ
 انك لم يعن الا لصاح غير ميم نفي لمطامع فان ميم على نفي نصب
 لا اعتماده فاعية مثال الفعل هو ليس قاييم الزيد من قوله وان امرأه في
 تحتها والعقار امرأ الرجل بقون هذا امرأه صالح وهذه امرأه صالحة
 فاذا ادخلت الف لوصول في المذكر قلت امرأه فذلك لغابت متبع الرأ
 في كل حال وضمها في كل حال وبعدها في كل حال فيكون في اللغة النان
 معر بامن مكانين انتهى وقوله لم يعن عاوز في يوم صفة امرأه لغير
 باللام الابتدائية المفقودة مرفوعة على انه خبر في وميم عاوز ن
 بحسب اسم فاعل من امان يمين امانة والمطامع جمع مطمع النفي
 ان الرجل الذي لا يهتم بالاعمال صالحة لا يمين نفي لانه لا يطمع في كل
 موضع الثاني من تلك الاشياء الستة حر والمستفهام مطلقا نحو اقايم
 زيد او مقدر الكقوليت شعري قيم العذر قوي مرفوع تقدير على
 انه فاعل قيم والعذر منصوب على انه مفعول مقدما الى اقيم فيقبلون
 عندى قوله شعري بكسرتين الشين والراء في على اسم ليت وفيه
 مخدوف هنا على سبيل الوجوب كقصة الاستعمال والتقدير ليت على ما

سئل عنه

بهذا الاستفهام حاصل والاولى ان يقال فيه ايضا في الاستفهام او ما في
 معناه فان الشرايطية هو الاعتماد وعلى الاستفهام سواء كان مستقداً من
 جهة او من جهة اخرى انما هو الصالح كيف يصح انما كان وما كان صدقاً
 والثالث من تلك الاسماء الستة المبتدأ صريحاً نحو زيد ابوه او منوياً
 كقوله ولم يالي عينه من شيء غير فان مالى نصيبه لاعتماده على كم الحسية
 التي ليست بمبتدأ صريحاً لكونه في الظرف كونه وغيره مخصصة بل مبتدأ
 منوياً فانه مخصص عن الاشارة في قولكم كم رجل لقيت بمعنى كذا من الرجال
 ومن هذا علم ان تخصص المبتدأ النكرة بالصفة على ثلاثة اقسام اما بالصفة
 لفظاً وهو ظاهراً او بالصفة تقديرية نحو قولهم شخب في الاناء وشخب في الارض
 اي شخب في اناء او شخب من اللبن او بالصفة معنى ونية كما في الحسية فان
 الوصف منها من تمام معناه وليس مقدر رافعاً لفظها كما تقدر معنى شخب
 لانكم لا يوصف احداً هذا قالوا فاعلم ذلك والرابع من تلك الاشياء
 الستة الموصوفين نحو مرت برجل عام ابوه والخاص منها ذو الحال بان
 يكون اسم الفاعل الا نحو جاني زيد راكباً غلامه ويجوز فيها اي
 الحال اعني في مواضع اعتماد اسم الفاعل منها على ذي الحال الاعتماد

قد يقال

قائم بوجه زيد قائم بوجه

بوجه زيد قائم بوجه

تقدير

تقدير ابان ينفذ ذوالحال لفظاً والتدريس منها الموصول نحو الفاعل
 ابوه قال السيد المكنى الدين العلوي بفتحين في كنية اسمهم راجعاً للكتاب
 قوله بوجه الموصول فاقول وقوله غفل عنه المصنوع قوله وزاد بعضهم على
 وجه الاعتماد ان يعتمد على حرف النداء نحو يا طالعاً جلاً حيث نصب
 طالعاً جلاً على انه مفعول لاعتماده على ما يمكن المحققين قالوا الموصوف
 اعم له من ان يكون مفعولاً كما ذكر او مقدراً نحو ما طالعاً على الجبل وزاد
 بعضهم ان يعتمد على ان المكنون المشددة نحو ان قائماً الزيدان ومما
 ينبغي ان يعلم في هذا المقام انه كان الاسماء المستقاة كاسم الفاعل و
 المفعول والصفة المشبهة يعمل بالاعتماد وكذا كان يعمل ما يجري مجرى
 كالمسبوب والاشارة مثل ما شخب ابوك ولقد الزيدان في استعارة
 بمعنى الجري فعمله وكذا عمل ما شخب في ابوك لكونه في قوة اسم المفعول
 اعني منسوب الى ما شخب وهذا المبتدأ اي المبتدأ بالاعتماد عند البهم
 واما عند الكوفيين والاضفئ من غير المبتدأ بالاعتماد عند فعله هذا
 قولنا قائم زيد فقائم فيهم اي في قولنا هذا عند البصريين خبر مقدم على المبتدأ
 اي لا خبر عن الكوفيين والاضفئ يحتمل الامر ان يكون قائم

فيه

بين

م

بمبتدأ وزيد امرقوى على انه فاعله سادسة الجنبه والثاني ان يكون
خبره مبتدأ واما قايي الزيدان او الزيدون فمتبعه عند البصريين لانتفاء
ان يكون قايي خبره عن الزيدان او عن الزيدون كونهن كونهن
قايي خبره او الزيدان والزيدون ليس كذلك والمطابقة للمبتدأ شرط
في الجنبه المتفق افراد او ثنية وجمعاً وتذكيراً وتانيثاً ليصح ارجاع
الضمير الى المبتدأ وجايزه عند الكوفيين اي قايي الزيدان والزيدون
جايزه عندهم وعند الاخفش على ان يكون مبتدأ وابعده فاعله سادسة
الجنبه هذه الخلاف بعينه من غير تعريف جازيهم في عمل الظرف والاعتماد
وعندهم يعمان الظرف المستقر مما يعمل في الاسم المظهر بعده عند البصريين
بشرط ان يتقدم على احد الاشياء الستة واما اذا لم يعتمد الظرف على
شيء منها فالاعتماد الواقع بعده مبتدأ مصدر كان او غيره والظرف والمقدم
تتبع من الضمير المستكن في المنقلب عن عامله ادراكه في عند الخليليين
الحدث وغيره في اشترط الاعتماد واما عند سيبويه فان كان ذلك
الاسم حدثاً فارتفع به بالفاعلية وان لم يعتمد الظرف لانه كان اولاً في
الفعل لانه من حيث هو حدث خبره فمفهوم الفعل وان كان غير حدث

فوق

فوق نفع على الابتداء اليه كما هو عند الخليل واما عند الكوفيين والاقفص
لا يشترط الاعتماد في اعمال الظرف مطلقاً كما لا يشترط في اعمال الخبر الفاعل
والمفعول تتبع خبره رعاية بحرورة بدخروعي مصدر مضاف الى المفعول
وهو عبارة جمع عبارة من العبور تامن المعنى الى اللفظ بالنسبة الى
الكلام وبالعكس بالنسبة الى المخاطب ذكر الفاعل متروك بتقديمه في
رعايته عباراته الضمير البارز المتصل بحرور المحل لا ضافة العبارات اليه
عايد الى الامام الفصيحة اي الى النص من تنافر الحروف في اللفظ ومن
العناية نحو تظاء طاء وافترق ونحو مخالفة القيس نحو لعله العلى
الاجل بقلل الادغام ومن ضعف لتأليف نحو ضربه بلكاه زيد او با
قبل الذكروتين في الكلمات كقولنا قرني بقره بقره والتعريف نحو قوله
سأطلب بعد الدار عنكم لتعريف على فصل باطل في موضع محذور وصفه
العبارات فان الفصاحة كما يوصف بها التكلم مثل ما يقال شاعر فصيح
وكاتب فصيح كذلك يوصف بها العبارات المفردة نحو كلمة فصيح
المركبة مثل ما يقال كلامه في النثر وقصيدة فصيح في النظم ولم يجمع الفصح
مع ان نحو حروف جمع للاختصار كما مر في المخطوط وغيره ولم يترك حروف

ضمائر

انما زمة للفعل المضارع وهي ختم لم يولد يضرب يستج بالجد المطلق
 في عرف الصنفين لانها موضوعه مطلق الانتفاء فيجوز الاخبار في
 زمان ان يقطع ولما لم يولد يضرب يستج بالجد المستغرق **واجوب**
 اتصال تفعيها بالجال وذلك لان المانع لقد ضرب وفي قد ضربه خبر عن
 المفعول المتصل بالجال فكذلك تفعيها لم يمس كذلك لقله خبره من لا وفي
 هذا من جملة مصداق ما يقال زيادة الحرف تدل على زيادة المعنى وان
 الشرطية نحو ان تضرب في لام الامر اللام الموضوعه للامر سواء كان
 امرا لفاعل الغائب او المفعول الغائب الفاعل على الكلام او المفعول المتكلم او
 او المفعول المتكلم بل في كسورة والفتح ايضا لغة ولا الناحية اي
 الموضوعه للفتح مطلقا فانها لا يجرى للمخاطب الغائب على التواء
 بخلاف اللام فانها لا تدخل على الفاعل المخاطب في الاعلى قد تدخل
 لتفيد التاء والمخاطب اللام الغيبة فيقيم اللفظ للجموع الامر من مع
 التخصيص على كون بعضهم حاضرا وبعضهم غائبا كما في الشواذ
 فلذلك قلت في جواهر ان قلت المفهوم مما ذكرت ان في صيغة المتكلم في
 في الامر وفي من الامر والنهي وقد صرح ابو حنيفة بخلافه حيث قال

في تفرقة

في تفرقة انه لا ياتي في الوجهان للشك في المعروف من الامر والنهي قلت
 مع كلامه انه لا ياتي من غير تاويل لئلا يلزم امران في النفس ونهي عنها والا
 في الاستعمال كنه لا يكاد يصح انكاره مثل قولهم فلنشرع وقلنج ونخبر
 ذلك ولهذا الامر الشؤني بقول السكاكي فلتعينها بقوله اي اذا كان
 السابق في الاعتبار الجبة الطلب يجب عليها تعيينها اشار الى ان صيغة
 الطلب ليس على حقيقة بل المراد بها الاخبار عن وجوب التعيين غي من هو
 يصدر عنه كونه كونه فانه نفسا ففعل مضارع مجزوم بلم سقط الياء علاه
 ليجزم لان اصله اطوى بالياء والمدة كما بين في موضع ان حرف العلة في
 آخر الفعل المعتل اللام بمنزلة حركة الحرف الصحيح في آخر الفعل الغير المعتل
 اللام وفاعله مستتر فيه وهو انا والجملة معطوفة على جملة المستقصات ذلك
 منصوبا لانه مفعول لم اطوى مجزوم لا ضافة ذكر اليه من حرف جر مسائلا
 مجزوم بها والهاء مجزوم لا ضافة اليه عايدة الى اكتب المتلثة
 والجار والمجرور متعلق بلم اطوى لا جرم من حرف الاستثناء وهو اي حرف
 الاستثناء واوالة على معنى ما به مستثنى في كلامه سواء كان حرفا او
 اسما او فعلا او نارا وحات وعدا وغيره سوى بحركة السين وغيره كمثل

فوروده

بأكلوا بالفتح وخلا وما عدا وليس ولا يكون ولا سيما وبه وبه
غيره في مثل قوله تعالى عليها حافظا موصولة بذكر فعل ماض مع فاعله
جملة فعلية صالحة وما فاعله مستتر فيه عايد إلى ما والموصول مع صلته
منصوب محل إقاع الاستثناء والمنقطع من ذكر شيء لأن المستثنى ليس
جنس المستثنى منه الذي هو ذكر العامل أي عامل النصب الموصول مع
الصفة إلا العامل مبتداء والآخرة والعامل لفعل التام بقى ذكر وهو
لم أطو بواسطة الألف اختلاف المذهبين أو منصوب عما أنه بدل من ذكر
بدل البعض من الكل لأن ذكر ما بدل بعض من ذكر شيء أو بدل الاستعمال
به دليلا بدل التام يكون إذا لم يكن بينهما تعلقا بالكلية والجزئية وهنا
ليس كذلك وقد اعترضت قبيلة حيث قال بدل من ذكر بدل البعض من
الكل والعامل فيه لم أطو دون الابل هو لغوة القول أي لم أطو ذكر شيء
إلا أطوى بالياء ذكر ما ندر الخذف مضاف وإقامة المضافات تمامه
في الأعراب والجاء اعني حذف متعلقة بمنصوب المقدر بينه
منصوب على البدل من ذكر شيء بسبب من المضاف لأنه لا ذكر الخذف
لأن الموصول واجب النصب على الاستثناء والمنقطع من غير معين بل لا يكون

بدل

بدل البعض من الكل كما لا يخفى وهو أي المضاف الخذف وذكر وهو أي الذكر
المحذوف غير الذكر الذي هو المبدل منه لأن المحذوف حرف في تقدير غير الملقوف
الذكر وإن اتحاد الأصل المحذوف قافهم وأما مجرور المحل على البدل لانه
ذكر شيء بدل البعض من الكل والعامل فيه ذكر أي لم أطو ذكر ما ندر فيكون
الذكر الذي اورد في التفسير غير الذكر المذكور ولأن البدل بتكرار
العامل ومن هذا يظهر قاعدة قوله فيما سبق وهو غير الذكر الذي هو
المبدل منه أو هو بدل من المسائل في من مائلها والعامل فيه من أي
لم أطو ذكر شيء إلا أطو ذكر شيء مما يدري من المسائل في ندرت هي قيل
في هذا السهو لأن البدل يكون في غير الموجب شيء وما يلبها وجب
في الجواب لمنه الذكر المتعلق شيء هو من المسائل في جرحه في مقابلة
لأن اخت حالته وبما كان هنا اعرابا نكته ما يحتمل الوجهين ابتداء
في تفصيله أولا باملا أو وثانيا أيضا باملا و ثم لما بقى هنا احتمال
كون البدل من الصم المجرور في مائلها بطله بقوله ولا يجوز أن يكون
بدلا من الصم المجرور في مائلها لعدم ما عدا المعنى للزم كون ما ندر
كتابا له ما ليس كذلك ذكر لأن هذا الضمير يرجع إلى الكتاب المثلث هو

قال يوم

من يكون التقديم لم اظهر كرس من ما يدل ككتب الله انما يدل ما
 نذر فيه حرام الى ان يقال الا الكتب لنادرة وهو ط الف دنة
 ومثله في وجه الف انه اذا كان بدلا منه يلزم دخول الالبين في
 المضافي هو ما يدل من ما يلها والمضافي اليه هو ما نذر بتقديم
 المبدل منه اي بتقديمه وازالة من البيت وهو الهاء في ما يلها كالم
 خبر ما قيل وانما كان فاسد لان المراد بالتحية التحية في المعنى لا الفتحة
 اذ اللفظ حتى يارم ما ذكرتم على انما نقول بعد التسمية هذا على الوجه
 الاول ايضا هذا ولكن الحق انه ليس المبدل في حكم التحية لا معنى ولا لفظا
 اما الاول فلا ينبغي ان يار في غير بدل اللفظ فائدة الاحتمال او لا والتغير
 ثانيا واذ الثاني في وجوب عود الضم في المبدل منه بدل البعض
 والاستثناء كما اشترنا اليه قال في شرح الباب كونه ليس في حكم التحية
 بامتنع ابدال غير المصنوب عليهم الضم المجرور في النعت عليهم فكان
 في حكم التحية مطلقا لا صح ذلك لان التسمية صراط الذين انعت
 على غير المصنوب عليهم فيلزم خلق صلة صراط الذين النعت الضمير راجع اليه
 لان الضمير في عليهم يكون الثاني راجع الى الموصول الثاني وهو اللام في

المغضوب

في المغضوب وانما قولهم انه في حكم التحية قايده ان منهم فاستقلال المبدل نفسه
 غير كالمبدل منه ومفارقة التاكيد والصفة وعطف المبتدئين ومن هذا ظهر كل
 التحيتين او شرع عطف على ما نذر فيما في حرف ما موصولة ليهنهم مضمون
 لفظيين منصوب بفتحة الظرفية وهم ضمير متصل مجرور لاضافة بين اليه عبارة
 عن النخلة لانه عايد اليهم وعامل الظرف في ناصب محذوف وهو مستقر
 وفاعله المفضل اليه من عامله بعد حذفه في ستمه في عايد اليه والعامل مع المفعول
 اي الظرف مع فاعله جملة ظرفية صلة ما والموصول مع صلة مجرور والمجمل به
 متعلق بشارع واستقر عطف على شارع او على نذر والاول اولي بقرينة ولم
 حرف جزم ارد فعل مضارع مجزوم بلم اصله ان يد مسقط الياء لا لتقاء
 وهو الظرف في الظاهر ان يقال وهما اي التكن الياء والواو في الياء
 في المحقق متعلق بلم ارد شيئا منصوب لانه مفعول لم زيد اجيبا صفة شيئا
 الاصل والاستثناء ما مفعول كان فعل من الافعال الناقصة مع مفعول جملة
 فعلية صلتها كما ستمه في عايد اليه بالزيادة متعلق بقوله صريحا تشديد
 الياء بفتح الجديد والتابع وهو منصوب على انه خبر كارة والاصل ما كان
 منصوبا للمحل اما على الاستثناء من لم ارد شيئا والعامل الا اولم ارك على

ان قوله ان لا ان المراد بالتحية التحية في المعنى لا الفتحة
 المحقق

اختلاف من ذكره في احوال البدلية من شياء والعامل في فيه لم ارد
دون الايل هو لقوة العلق والجللة ان لم ارد ما علت فيه معطوفة
على جللة لم اظفر في اما على الرفيع ان كان فاء فتطرت عاطفة اورد على
الجزم ان كانت فاء جزمية وبما حث الشياطة على لا يليق ذكره
هذه الاوراق لكن فيها ايضا بحث الاستثناء مسئلة لطيفة من
الاستثناء المكرر لا بد من ذكر الامتحان الاذ كان واختيار الافهام من الجمل
بشيء المجتبه مع الامتحان والخبره وهي تلك مسئلة اللطيفة اذا
قال تعالى لفلان عشرة دراهم قوله عشرة مرفوع مبتداء ولفلان خبره
وعا معلق بالجنه لانه في مع الفعل الاتعة الاثمانية الاسبعة الاسبعة
الاخيرة لا رابعة الاثنتي الاثني الا واحد ولو قال له عشرة تنوين
العووض الاثني الاثنتي الاربعة الاخيرة الاسبعة الاسبعة الاثمانية
الاتعة فاللزام في الاول خمسة وفي الثاني لا يليق ذكر وجه
التصحیح منا ولا علينا ان يتبين فنقول اما ان اللزام في الاوخره فلانا
اخرضا التسعة من العشرة بقى واحد وادخلنا معه ثمانية صارت تسعة
واخرضا سبعة بقى اثنان وادخلنا معهما تسعة اخرضا خمسة بقى ثلاثة

صار ثمانية
وادخلنا

وادخلنا ثمانية صارت تسعة اخرضا منها ثلثة بقى اربعة ادخلنا منها
اثنين صارت تسعة اخرضا منها واحد بقى خمسة فكل واحد من خارج وكل من
هو داخل كذا في شرح الرضي وفي التعليق سبيل هذه المسئلة ان يجمع
الاشياء في جملة ويخرج منها واحدة ثم ينقص المنقص عن المثبت فابقى هو المنقص
والثمة تسعة وثمانية وستة واربعة واثنان والمجموع ثلثون والمنقص
سبعة وسبعة وثلاثة وواحد والمجموع خمسة وعشرون فاذا انقصت
الثلث من الثلث بقى خمسة وامرنا ان اللزام في الثاني واحد فان القائل
استثناء الاثني بقى ثمانية ولما استثناء ثلثة من ثلثة العشرة ايضا اذ لا بد ان يكون
الاستثناء من العشرة لان الاثني لان استثناء الاربعة من الاقل لا يصح
هكذا الاستثناءات الباقية كلها من العشرة فنقول الاتية من العشرة بقى
واحد واعلم ان عبارة الكتاب في هذا الكتاب هكذا او هو ذكر المستثنى الثاني
بعد ما يصح دخوله في ان من النفي اثبات ومن الاثبات نفيات فهو قوله
عشرة الا تسعة الا ثمانية وهكذا الى الواحد فاللزام خمسة ولو ذكرت
بعده الاثني الا ثلثة وهكذا الى التسعة فاللزام واحد انتهى وقال بشرامة
يعني لو ذكرت بعد الواحد الاثني الا ثلثة وهكذا الى التسعة بان يقول على

صار ثمانية

وخمسة

نور

عشرة

التسعة والثمانين السبعة الائمة الا خمسة الاربعة الائمة الا اثنين
 الا واحد الا اثنين الا ثلثة الا اى الائمة فاللزام واحد لا يمكن اذا قلت
 الا اثنين بعد الاثنين الا واحد صار اللزام سبعة ثم اذا قلت الا ثلثة
 بعين اللزام اربعة ثم اذا قلت الا اربعة صار اللزام ثمانية ثم اذا قلت الا
 بقية اللزام ثلثة ثم اذا قلت الائمة صار اللزام تسعة ثم اذا قلت السبعة
 بقية اللزام اثنين ثم اذا قلت الا ثمانية صار اللزام عشرة ثم اذا قلت الا
 بقية اللزام واحد واعلم ان المستثنى المسمى عن المسمى او انقص عنه
 لا يصح الا اذا ضم اليه ما يخرج عن المسمى وهما كذا انتهى اذا عرفت هذا
 فلو قلت راج انما قال راج عشرة الاثنين الا ثلثة الى آخره بدون التوجه
 الى الواحد بناء على هذه العبارة لا يذهب عليك ان الظاهر ما في الكتاب
 مسئلة وما ذكره هنا في الكتاب بسئلة اخرى غير ما لا ينبغي ان يترك فيها الا
 واحد كما لا يخفى على المدرس المصنف فلماذا اصرنا في وجه طرح المسئلة
 ما ذكرناه وعليك بالتدبر فانه مما يوجب اليق بالتدبر واعلم ان في طرح
 المسئلة الاولى تقرير اخر قد لاج بيان وجاهر في قبل المعنى راج
 ما ذكره الاعلى ثم وحدته هو المرض عند بعض المحققين من سراج الباب

وهو

وهو لذى حقه بقوله واعلم ان في هذا المثال يكون الثاني من المستثنى
 ستة من الاول ويكون المستثنى الاول الذي استثنى منه الثاني ان كان متفياً
 كان الثاني مثبتاً وان كان مثبتاً كان الثاني متفياً ويقول وجه القبط
 هنا وان الاول ان يجعل كل كلمة كالسبعة والسبعة والثلثة والثلثة
 والواحد متفياً ويجعل كل شفع كالثمانية والثلثة والاربعة والاثنين في
 مثبتا الثاني ان سقط المستثنى من المستثنى منه ثم يضاف ما بقى من هذا المستثنى
 منه الى المستثنى منه الثاني حافظاً بسلفه ثم سقط من هذا المجموع المستثنى
 الثالث وهذا وجه الى ان يبلغ الواحد مثلاً اذا اخرجت التسعة عن
 العشرة بقى منها الواحدة وهذا الواحد اذا ضم الثمانية مثلاً عاد التسعة
 فاذا اخرجت من هذه التسعة الثمانية سبعة بقى اثنان واذا ضم اثنان الى
 التسعة عادت ثمانية واذا اخرجت من هذه الثمانية الخمسة بقى ثلثة واذا
 هذه الثلثة الى الاربعة صارت سبعة واذا اخرجت من هذه السبعة ثلثة
 بقى اربعة واذا ضم هذه الاربعة الى اثنين صارت ستة فاذا اخرجت من
 هذه الستة واحد بقى خمسة وهذا هو ما هو ايد اخر كذا لا ينبغي ان تعمل وان
 طال الكلام منها ان الفعل الواقع بعد الالايغ الا مرفوعاً ولذا لا يقع الا بعد

الشيء فان وقع بعد الامتناع لا يشتط ان يكون فعل ما وجود الشيء كان
هو ما زيد الا بفعل فيا قول ما زيد الفاعل فيكون خبر مبتدأ وان وقع
بعد ما فعلا اض يستط ان يكون قبلها فعلا منفى كقوله تم وما ياتيهم من
رسول الا كانوا اوفى من نفي في القسم شدة كمالا فعلت فان معناه
استاكلك افعلك في مستين من لغو منها وقوع الجملة الاسمية بعد الا
كقولك ما جاء في احد الاريد خيرة فاذا وقعت الجملة بعد المعرفة كانت حالا
كقوله ما مررت بنيد الابوه قائم وهو صفة في الاصل واما الواقعة بعد
النكرة فهي صفة والاجود ان يكون حالا عند من يجوز ان حال دخول الواو
معها تقول ما مررت باحد الا وزيد خبره ولا يجوز ان يكون بلدا من
احد لان الجملة ابتدأ من المفرد ومنها ان حذف مستثنى يجوز تحقيفا
عند قيام قرينة قال ابو سعيد السيرة لما جاز من الليل وليس
خاصة دون غيرها من ادوات الاستثناء ومنها ان يكون مظهرا
يجوز اضافته نحو قوله شهد الله انه لا اله الا هو ومنها ان الاستثناء
الواقعة عقب جملة كقول القائل من قد زيدا قاجله واحكم بغيره
وراء الشهادة الا ان يتوب فعند الشافعي يرجع الى الكل وعند باقي

محقق

محقق بالجملة الاخيرة وذيل بعضها الى التوافق والبحث عنه خارج عن
الفن فان قيل فما تقول في قولنا لا حول ولا قوة الا بالله فان الاستثناء
واقع بعد الجملة فينصرف الى الثانية عندنا وهو جها منه في الجملة
لان معناه لا حول عن معصية الله الا بالله ولا قوة على طاعة الله الا بالله
قلنا ان الاستثناء المذكور راجع الى الثانية وقد ذكر في الجملة الاولى
استثناء آخر لدلالة الثاني عليه وتقول ان الجواب والقوة لا كانا بمن
واحد مع رجوع الاستثناء اليهما لثبوتها منتهى في واحد وتجهت على
وزن درجته اي سمية الواو للعطف بترتبة فعل فاعل وهو قول وصيه
بارز راجع الى المحضة والجملة معطوفة اما على جملة استصفيت او على جملة
لم ارد والاول اولى من جهة المعنى وان كان بعيدا من جهة اللفظ وهو
الاولوية للتحقق على المنطق والمذوق السليم بكتاب محمد ورياء الله
ميتعلق بترتبة المصباح لا يخفى ان ليس اسم هذا المركب المجرور فاعل
ذكر اننا نبحثا تعظيما لثبوت رياء صفة الكتاب ليد من اضافته
إلحاح الى الخاص كانه فضة ليستفي اي يستخير معنى انما تركب بالمصباح
لاستضاء به بانوارها على عاظر جهته عن الحجب جبا تدبر واللام جارية

ان

المصدرية مقدرة بعد لانها لا تدخل الفعل لا بتقدير ان يكون الفعل
في قوة الاسم كونه من تاويل المصدر كما مر في قوله يعلني ويستضي فعل
مضارع منصوب بها اي بان المصدرية و فاعله الضمير المستفيضة في موضع
وهو عايد الى لد بانوار متعلق ليستضي والضمير ور محل لا اضافة
الانوار اليه راجع الى محذوف والمراد بانوار من ايلة اللطيفة
في مباحة الرتبة وفي هذا الكلام استعارة لان المقص بالكنية التسمية
المحمية بالمصباح في زوال الظلمة جميع ظلمة كمال الجمل والجملة اما الازالة اي
ازالة الظلمة في المصباح فظ وانما الازالة في التسمية فلانه منزيل لظلمة
الجهل الجمل بالحدس متعلق بمنزيل والاشغال به وهي عطف تفسيري
وهي في الحقيقة من المنة الظلمة ثم اثبت له ما هو من لوازم المصباح بقوله
بانوار والتسمية المذكورة اي شبه المقص المختص بالمصباح في ضمة استعارة
مكنية وهذه الالفاظ استعارة تخيلية قوله قرينة لها الخ مرفوع على انه ضمير
بؤخره والصفة التخيلية واما منصوب على الحالية فتقدم ويستضي
اي يفة معطوف على يستضي والضمير المستفيضة عايد الى الولد مقام منصوب
على ان معقول يستضي وهو يفع الغنم جميع غنمة واصنافها الى اثاره

الوم

الشريفة

اضافة

اضافة العام الى الخاص اي غنم من اثاره فيكون اضافة بمعنى من
كما تم فذلك لان الغنم المرادة منها هي الاثار الحاصلة من المختصين ان
الما تم هو الغنمة فيكون كون الاضافة بمعنى من لان خاصتها وهو كون
المضاف محولا لوجود اثارها والمراد بها اي يتصل الاثار الحاصلة من
المختص سائلة الشريعة التي هو فوق كون مختص والضمير اليها راجع
المحل لا اضافة الاثار اليه راجع الى المختص وكسمة فعل فاعله وهو
وهو اي معقول الضمير اليها متصل وهو عايد الى المختص والجملة
تستوفى على جملة تسمية ومع كسمة طوية طيا وهو ضمة السطوح عند
القاهرة لان الثياب المعسولة اذ الشنت طويت على كسرة القصار فكان
المقص شبه هذا المختص بالثوب المطوي وجعله مثلاً منصوب على حال
والمفعول مخان اليه يرمي في الاصل باب البيت قبل ان يفتح ههنا به
لانه لا يدخل في السجود الا بعد الجأزة عنه كما لا يدخل في البيت الا
الجأزة عنه بانه اصله يوجب بدليل ابواب مرفوع على الاستدلال الاول
صفة الباب هو نقص الآخر اصله او ال عاوزن ان فعل على راي هموز
الاولى قلبيته الزنة واوا وادعت بدليل اول نكل وجمع على المايل واو

على وجه تسمية الجوز وادعت بدليل اول نكل وجمع على المايل واو

بعد

واو الى اصله وقر عا وزن فوعلى قبت الواو والاولى حمة لشاسم
قوة التكلم في الابتداء ولم يحج عا او اول للاستقلال في الصحاح بقول
اذا جعلت اول صفة لم تفرق لفظة عاما او اول واذا لم يجعله صفة صفت
بقول لفظة عاما او لا وثقاه في الاول اولى من هذا العام ولا الثاني
قبل هذا العام وثانية الاولى ووجه اول مثل الاخر والآخر في الاصطلاح
حج اصطلاح وهو اتفاق جماعة على تخصيص شيء بالجار والمجرور
محل الرفع على انه خبر متبدا في النحوية بحرف صفة الاصطلاح وانما يقل
النحويات كرافق الاصطلاح لانها اي النحوية اسندت الى ضيق المعنى
الاصطلاح في جواز الوجود بان كان غير مرة فان قيل ان النحوية ليست
بفعل اي فعل اصطلاحي ولا ينفاه ما يستحق منه الفعل فابن السناد
قوله انه متعلق بما يفهم من الكلام السابق اعني انهم فهم ان انكارى الى
الاسناد في الوجود الى الاسناد له الا فيها اي في الفعل وفيما في
معناه ولهذا تسمعتهم يقولون ان الجارية وان يكون فعلا في معنى فعل
ماولين مثل قولنا زيد اخوك وعد وعلا مثل مثل مواجيك مثل مواجيك
وعلا قل ان الياء فيها اي في النحوية بالنسبة فيكون رفع الفعل

اذا

اذا التقديم في الاصطلاح المنسوبة الى النحوي باسم محقق كاشم
ربصة فلا يفتح الوصف به واذا نسبت وقت نحوي وما شئى وبصرى
انظر في سلك لصفاته حتى يقول به في المندى العلامة على انما
في قولك رجل هندى غلامه فلا شكال وهي الى الاصطلاح اصطلاحا في اصطلاح
المصطلحات ولهذا الى كونها في المصطلحات اجتمعت الاصطلاحات اي حيث
بصيغة الجمع يقال حج اي الاصطلاح وان كانت مصدر لفظا
والصدر لا يثنى ولا يجمع وهو اي ذكر المصدر وارجاعه الى المفعول كركب
يجمع المفعول وغيره كالقول بمعنى المفعول والعطف بمعنى المعطوف والمضرب
بمعنى المضروب وتوذلك وهي اي الاصطلاحات التي بمعنى الاصطلاحات مجازة عن
الالفاظ المتعددة كالكمة والنوعان من الاسم والفعل والظرف والكلام
وانواع اي انواع الكلام من المجلد الرابع والاسمية والفعلية والشرطية
والظرفية واعلم ان الاصل ان يكون الجملة اثنين اسمية وفعلية لان الرب
المشتمل على المسند والمسند اليه ولا يثنى الا اسمية او فعلية واسم فان
بدلت اسم مشتق من اسمية كزيد قائم وزيد ابوة قائم دون زيد قائم
وهذا هل زيد قائم وما زيد قائما ونحو ههنا الامروستان زيد قائم

وقام الزيدان وما قام الزيدان عند ظهور خلايا صاحب الباب
 فان مثل ههنا لا مر وما بعده من اجل الفعلية دون الالسية وان بدت
 بفعلية كقام زيد وهل قام وزيد وزيد جنة ويا جنة لان
 التقدير ثبت زيد اضرته وادعوه عند الله وبه اخذ ابن الحاجب وصاحب
 البت وابن مالك لكن الزمخشري وصاحب الباب طبقا ما اعتبر ابن اخيه
 وجعلها فبين اخرين من الجملة وبينا ان الجملة الفعلية ان مجرد فعلها
 عن الشرط ولزم انما صار في معنى من اقسامها يستعملها بذلك الاسم
 الا في الفعلية والافان تفهم الشرطية منها الشرطية سواء كانت
 مركبة من فعلين نحو ان تكوني اكرمك او من شرطيتين مع نحو ان
 كان مني زيد يكتب فهو كيد في لم يحرك يده لم يكتب وان لزم
 الاضمار فتسمى تلك الجملة ظرفية سواء كان في ما هو ظرف الظرف او مقدرا
 لان الجار والمجرور في ظرف اصطلاحا كما اننا ايسر ما في الدار زيد
 وما قد امك زيد هذا وقولنا في الشرطية مع قيد راده صاحب العباب
 في شرح الباب قال وقوله مع اشارة الى ان الشرط لا يجوز ان يكون
 جملة شرطية لفظا لانهم لا يوالون بين حرفي الشرط فاذا ارادوا ذلك

او دخلوا

او دخلوا كان وسندوه الى ضمير ثان وجعلوا الشرطية خبر فيكون الجملة
 فعلية لفظا وشرطية مع انتهى وقوله التي يتوقف صفة اللفظ عليها اي على
 تلك اللفاظ المتعددة المباعدة الالسية فلذلك اي فلتوقف المباحث الالسية
 عليها قدم المصنف هذا الباب لكي يبين في الاصطلاح على سائر الابواب هذا
 واراد في اي عقبه بقوله الباب رفع اي رفعه بالابتداء الثاني كرفع
 تقديره على انه صفة الباب في العوامل الجارية والمجرورة فتكون
 مرفوعة الجارية الجملة لتبني اللفظية بمجورة على انها صفة العوامل
 القياسية بمجورة صفتها ايضا اي كالتفطية بعد الصفة وانما قدم هذا الباب
 على الباب الثالث لان العوامل المذكورة في الباب الثاني قياسية وفي
 الباب الثالث لان العوامل السماعية والقياسية مطردة مثلا قولنا الا
 اللازمة ترفع الاسم الواحد على الفاعلية والافعال المتعددية ترفع اسما
 واحدا على الفاعلية وتنطبق على الفعلية فهذا قبل مطردة
 قوله فلهذا كان اظهر في جميع الافعال فكل من جري انت هذا الحكم كل
 فعل سواء سمع من العرب والله السماعية غير مطردة مثلا قولنا ان البناء
 جرح قوله مثلا منصوب على المصدرية اي امثل مثلا وتجرحا وزن ترفع صفة

فعل

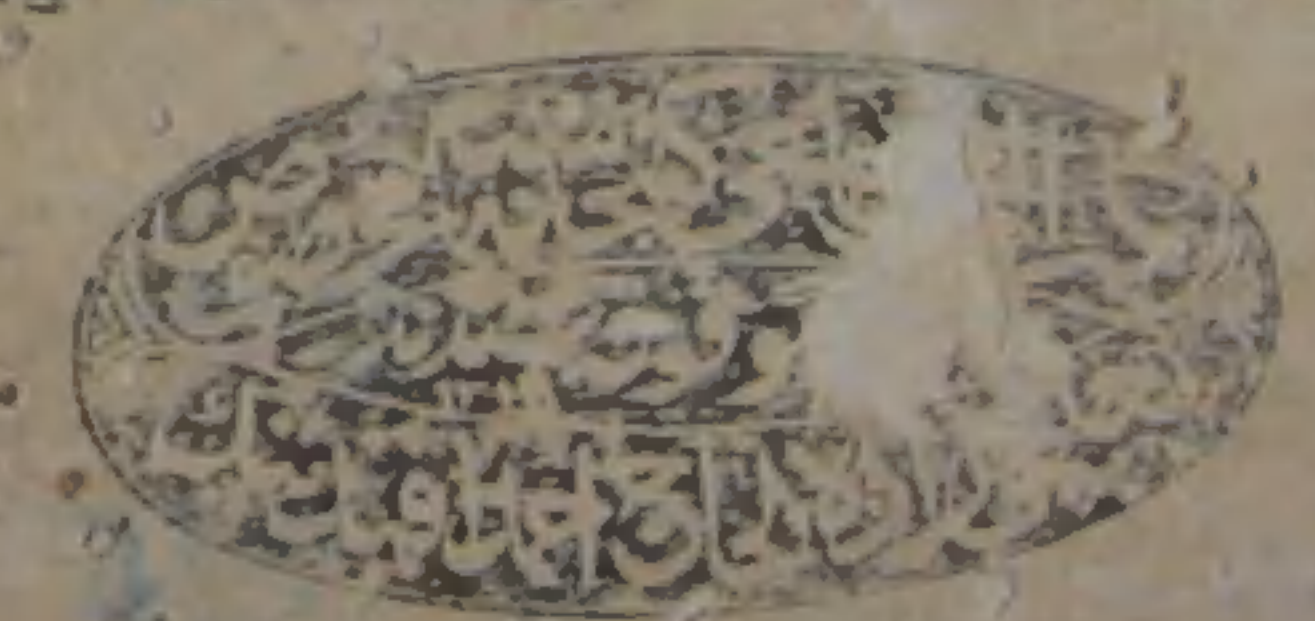
الرابع وان كان الثاني وهو ان يكون المبحث من جهة العالمية فيه التساوي
 وليس وان قيل يلزم من عدم كون البحث من جهة العالمية ان يكون هذا
 الابواب ليس الذي في مضمون من العبرة وانما الابواب ان يكون شيئا اخر يمكن
 فيه تلك المصنوعات فان العلم الاول في العلم بالانحصار والامتياز في
لا يمكن ان يكون كذلك يستلزم التساوي والامتياز وهذا هو المشرع بين العلمين
 لكن قد اعتبر فيهم هنا ف انحصار اجوليا وبيا لانه ذلك لا يستلزم اي اما
ان يتقن جعل اجوليا ان يكون المقسم مما جعله جاعلا على تقدير ذلك
العلم كما ان المصنوع المبحث على الابواب الى اولها يتعلق بمحل جاعل
لم يتعلق به فهو قديم فيسمى بذلك لاسم الاصل اي فاستقر ان وان
تكون مستوفى بالعلم بالعلم على ان يدرية العمل كافية في نظر فليس
بشبهة كغيره في ذلك وانما بالامتياز اي اذا لم يكن البحث من جهة العالمية
بل من جهة المصنوع بالامتياز في غير الكتاب واولها بالافعال لان
الافعال يكون ان يكون شيئا اخر غير المصنوع اكتسابه من المصنوع الواسع



5923

هذا هو المصنوع المبحث على الابواب الى اولها يتعلق بمحل جاعل
 لم يتعلق به فهو قديم فيسمى بذلك لاسم الاصل اي فاستقر ان وان

ان يكون شيئا اخر غير المصنوع اكتسابه من المصنوع الواسع
 العلم بالعلم على ان يدرية العمل كافية في نظر فليس
 بشبهة كغيره في ذلك وانما بالامتياز اي اذا لم يكن البحث من جهة العالمية



The left page of the manuscript is heavily damaged, showing numerous holes and significant staining, making the text largely illegible.